

وثيقة
البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: 104208-MA

وثيقة تقييم برنامج

حول

قرض مقترح

بمقدار 200 مليون دولار أمريكي

إلى

المملكة المغربية

مخصص

للإدارة المتكاملة لمواجهة المخاطر الكارثية والبرنامج المرن القائم على النتائج

29 مارس/ آذار، 2016

الممارسات العالمية المتمسمة بالمرونة الاجتماعية والحضرية والريفية
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

توزع هذه الوثيقة على عدد محدود ويجوز للمستفيدين استخدامها فقط خلال أداء مهامهم الرسمية؛ كما لا يجوز بخلاف ذلك الإفصاح عن محتواها دون إذن البنك الدولي.

مكافئ العملة

(معدل الصرف في 29 فبراير/ شباط، 2016)

وحدة العملة = الدرهم المغربي
درهم مغربي = 0.10 دولار أمريكي
دولار أمريكي = 9.91 درهم مغربي
1 يورو = 1 دولار أمريكي

السنة المالية

1 يوليو – 30 يونيو

الرموز والاختصارات

AAL	متوسط الخسائر السنوية
ABH	وكالة الحوض المائي
ACAPS	هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي
ARAP	خطة عمل مختصرة لإعادة التوطين
CAS	الحسابات المرصدة لأمر خصوصية
BCR	نسبة تكلفة الفائدة
CfP	الدعوة لتقديم المقترحات
CVC	مركز اليقظة والتنسيق
CY	السنة التقويمية
DAA	مديرية الشؤون الإدارية
DAPS	مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي
DLI	مؤشر مرتبط بالصرف
DRM	إدارة مخاطر الكوارث
EIA	تقييم التأثير البيئي
ESIA	تقييم التأثير البيئي والاجتماعي
ESMP	خطة العمل البيئية والاجتماعية
ESSA	تقييم النظام البيئي والاجتماعي
FA	اتفاقية تمويل
FIDS	ورقة تشخيص مبسطة
FIES	ورقة معلومات بيئية واجتماعية
FLCN	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
FSA	تقييم النظام الائتماني
FSEC	صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GFDRR	المرفق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش
GRM	آلية انتصاف المظالم
GRS	خدمة انتصاف المظالم
IGAT	المفتشية العامة للإدارة الترابية
IGF	المفتشية العامة للمالية
IRR	معدل العائد الداخلي
IVA	الوكالة المستقلة للتحقيق
M&E	الرصد والتقييم
MAGG	وزارة الشؤون العامة والحكومة
MEF	وزارة الاقتصاد والمالية

MnhPRA
Mol
PAP
PDO
POM
PPD
PforR
SAI
SCR
SDC
SECO
SG
SOE
UNFCC

تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب
وزارة الداخلية
خطة عمل البرنامج
الهدف الإنمائي للبرنامج
دليل عمليات البرنامج
مرسوم المشتريات العامة
البرنامج القائم على النتائج
خدمة الافتصاص الداخلي لمديرية الخزينة والمالية الخارجية
الشركة المركزية لإعادة التأمين
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
الأمانة العامة للتنمية الاقتصادية والتعاون
الأمين العام
المنشآت المملوكة للدولة
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي

حافظ غانم	نائب الرئيس الإقليمي:
لورا تاك	نائب رئيس الممارسات العامة:
ماري فرانسواز وماري نيللي	المدير المحلي:
آيات سليمان	المشرف المحلي:
أكسل بوملير / أوليفية ماهول	قائد فريق المهمة:

المملكة المغربية

الإدارة المتكاملة لمواجهة المخاطر الكارثية والبرنامج المرن القائم على نتائج

جدول المحتويات

الصفحة	
5	I. السياق الاستراتيجي
5	أ. سياق البلد
6	ب. السياق المؤسسي القطاعي (أو متعدد القطاعات).....
9	ج. العلاقة مع استراتيجية الشراكة القطرية والاستخدام المنطقي للأداة
10	II. وصف البرنامج
10	أ. برنامج الحكومة
17	ب. الهدف الإنمائي للبرنامج والنتائج الرئيسية
17	ج. سجل البرنامج القائم على النتائج (PforR Program Score)
20	د. المؤشرات المرتبطة بالصرف وبرتوكولات التحقق
22	هـ. بناء القدرات والتعزيز المؤسسي
23	III. تنفيذ البرنامج
23	أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية
24	ب. رصد وتقييم النتائج.....
25	ج. ترتيبات الصرف
25	IV. موجز التقييم
25	أ. التقييم التقني (بما في ذلك التقييم الاقتصادي للبرنامج)
29	ب. الانتمان
30	ج. تأثيرات بيئية واجتماعية
31	د. تقدير المخاطر
32	هـ. خطة عمل برنامج
33	الملحق الأول: وصف تفصيلي للبرنامج.....
40	الملحق الثاني: مصفوفة اطار النتائج
50	الملحق الثالث: المؤشرات المرتبطة بالصرف وترتيبات الصرف وبرتوكولات التحقق
67	الملحق الرابع: ملخص التقييم الفني.....
88	الملحق الخامس: موجز تقييم الأنظمة الانتمانية
94	الملحق السادس: موجز تقييم النظم البنينة والاجتماعية

103	الملحق السابع: التقدير المتكامل للمخاطر
106	الملحق الثامن: خطة عمل البرنامج
108	الملحق التاسع: خطة دعم التنفيذ

ورقة بيانات وثيقة تقييم البرنامج (PAD)

المملكة المغربية

الإدارة المتكاملة للمخاطر الكارثية والبرنامج المتسم بالمرونة

وثيقة تقييم البرنامج

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الممارسات العالمية المتسمة بالمرونة الاجتماعية والحضرية والريفية

المعلومات الأساسية	
التاريخ:	29 مارس، 2016
المدير المحلي:	ماري فرانسواز وماري نيللي
مدير الممارسة/رئيس القطاع:	آيات سليمان/مينج زانج
بطاقة تعريف البرنامج:	P144539
رئيس/رؤساء الفريق:	أكسل بوملر/أوليفر ماهر
القطاعات:	الحماية ضد الفيضانات (60%)، قطاع التمويل العام (30%) الزراعة العامة (10%)
الموضوعات:	التخطيط الحضري وسياسة الاسكان (10%)، البنية التحتية على مستوى المدينة وتوصيل الخدمات (40%)، إدارة الموارد المائية (20%)، وغيرها من تطوير القطاع المالي (30%)

تاريخ الانتهاء: 2021/31/12

تاريخ البدء: 2016/20/04

مدة تنفيذ البرنامج:

2016/01/06

التاريخ المتوقع للتمويل

الفعلي:

2021/31/12

التاريخ المتوقع لانتهاج

التمويل:

بيانات تمويل البرنامج						
[x]	قرض	[]	منحة	[]	غير ذلك	
[]	ائتمان					
قروض/ائتمان/غير ذلك (مليون دولار أمريكي):						
200.00	إجمالي تكلفة البرنامج:	258.00	إجمالي التمويل البنكي:	200.00		
0	إجمالي التمويل المشترك:	58.00	الفجوة التمويلية:	0		
مصدر التمويل						
58.00	المقترض/المستفيد					
200.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والمؤسسة الدولية للتنمية IDA					
258.00	الإجمالي					
المقترض: المملكة المغربية						
الوكالة المسؤولة: وزارة الداخلية						
للاتصال: السيد/نور الدين بو طيب						
المسمى الوظيفي: الأمين العام						
هاتف: 011212537215558						
بريد إلكتروني: nboutayeb@interieur.gov.ma						
الوكالة المسؤولة: وزارة الاقتصاد والمالية						
للاتصال: السيد/فوزي ليكشا						
المسمى الوظيفي: رئيس قطاع						
هاتف: 011212537677266						
بريد إلكتروني: lekjaa@db.finances.gov.ma						
الصرف المتوقع (مليون دولار أمريكي)						
	السنة المالية	2017	2018	2019	2020	2021
	سنويا	65	20	49	37	29
	تراكمي	65	85	134	171	200
الهدف أو الأهداف الإنمائية للبرنامج						
تحسين الإطار المؤسسي بغية تمويل أنشطة الحد من المخاطر الكارثية وتعزيز المرونة المالية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي يتعرض لها السكان المستهدفين في المناطق الخاضعة للبرنامج.						
الالتزام						
السياسة						
	هل البرنامج ينحرف عن استراتيجية المساعد المحلي في المحتوى أو في جوانب أخرى هامة؟	لا [x]	نعم []			
	هل يتطلب البرنامج أي تنازلات عن سياسات البنك المطبقة على عمليات البرنامج للحصول على نتائج؟	لا [x]	نعم []			
	هل تم اعتماد ذلك من إدارة البنك؟	لا []	نعم []			
	هل سعى مجلس الإدارة إلى اعتماد أي تنازل في السياسات؟	لا [x]	نعم []			
	هل يلبي البرنامج المعايير الإقليمية لجهازية التنفيذ؟	لا []	نعم [x]			

التصنيف الكلي للمخاطر: كبير			
الاتفاقيات القانونية			
الاسم	التكرار	تاريخ الاستحقاق	الارتداد (التردد)
اعتماد دليل عمليات البرنامج (PMO)	لا	الفاعلية	غير متوافر
المادة الرابعة، القسم 4-01			
وصف الاتفاقية			
اعتمد المقترض دليل عمليات البرنامج حيث أعرب البنك عن رضائه على شكل الدليل ومضمونه.			
تكوين الفريق			
كادر البنك			
الاسم	المسمى الوظيفي	التخصص	الوحدة
عبدولاه كيتا	خبير تزويد أول	التزويد	GGODR
ايساتو ديالو	خبير مالي	المالية	CTRLA
ألكسندرا لينارس ريفاس	خبير إدارة المخاطر الكارثية	إدارة المخاطر الكارثية	GSURR
أندريا ليفيراني	قائد البرنامج	التنمية الاجتماعية	GSURR
أندريا زانون	خبير إدارة المخاطر الكارثية	إدارة المخاطر الكارثية	GSURR
أكسل بوملير	قائد فريق المهمة	خبير اقتصادي	GSURR
شارلين دالميدا	مساعد البرنامج	دعم تشغيلي	GSURR
فرانك بيبست	خبير إدارة مالية أول	إدارة مالية	GGODR
عماد صالح	مستشار العمليات	مستشار برنامج للنتائج	OPSPQ
جون-شارل دي دوريفار	مستشار أول	قانوني	LEGAM
جوزيه أنجل فيلالوبوس	خبير	مراجع النظراء	GFMDR
ليلي مودين	محلل مالي	إدارة مالية	GGO23
محمد ميدور	خبير تنمية ريفية أول	الزراعة	GFADR
موك بانجالور	مستشار ET	نمذجة المخاطر الكارثية	GCCCE
ناتالي مونزبرج	مستشار أول	قانوني	LEGAM
نيلز هولمس نيلسون	خبير قيادة إدارة المخاطر الكارثية	مراجع النظراء	GSURR
نجاه ياموري	خبيرة تنمية اجتماعية أول	إشراك المواطن	GSURR
أوليفية ماهول	رئيس/ شريك قائد فريق المهمة	تمويل مخاطر الكوارث	GFMDR
راما كريشنان فانكاتسوران	كبير خبراء الإدارة المالية	إدارة مالية	GGODR
صوفيا بنتاكور	كبير مسؤولي العمليات	مراجع النظراء	GCCDR
سمية دريوتش	مساعدة برنامج	دعم تشغيلي	MNCMA
ستيغان هاليجات	خبير اقتصادي أول	مراجع النظراء	GCCCE
توفيق برمونا	خبير إدارة الموارد الطبيعية أول	النظم البيئية	GENDR
فانسان روكيه	خبير تنمية اجتماعية أول	النظم الاجتماعية	GSURR
زيولان وانج	مسؤول عمليات أول	مراجع النظراء	GSURR
كادر من خارج البنك			

الاسم	المسمى الوظيفي	التخصص
عبد السلام دهمان سعدي	مستشار	إدارة المخاطر
ألكسندرا نسلين	مستشار	النظم الاجتماعية
أنجلو بونفيجولي	مستشار	النظم البيئية
شارل سكاواسوم	مستشار	تقدير المخاطر
إيرفان ميشال كيرفان	مستشار	استراتيجية المخاطر
دافيد فيبار	مستشار	مستشار العمليات
سارة بوغدير	مستشار	دعم تشغيلي

I. السياق الاستراتيجي

أ. سياق البلد

1. تمتع المغرب بمسار تنمية سياسية واقتصادية مطرد في السنوات الأخيرة. وعلى النقيض من الأحداث التاريخية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب الربيع العربي منذ عام 2011، ظل المغرب مستقرا. كما كان أداء الاقتصاد المغربي جيد أيضا نسبيا. وسجل متوسط معدل نمو القطاعات غير الزراعية 3.7 في المئة منذ عام 2007، على الرغم من الصدمات الخارجية المتعاقبة، وأبرزها الأزمة المالية العالمية وما تبعها من أزمات في منطقة اليورو خلال فترة 2010-2014، وارتفاع أسعار النفط خاصة أن المغرب مستورد كبير للنفط. فقد تضاعفت القيمة الاسمية لإجمالي الناتج المحلي (GDP) للفرد مقارنة بأوائل عقد الألفين، إذ بلغ نمو المغرب الاقتصادي 3,070 دولار أمريكي في عام 2014. وقد ساهم نمو المغرب الاقتصادي بقدر كبير في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وبالرغم من ذلك يوجد فقر، وعدم مساواة، ومواطن ضعف على نطاق واسع، مما يشكل تحديات هامة للتنمية حتى الآن. وبالرغم من أنه تم تقريبا القضاء على الفقر المدقع، وظل ما يقرب من 11.5 في المئة من السكان، أو 3.9 مليون من المغاربة في عداد الفئات الهشة في عام 2014 ويواجهوا تهديدا مستمرا بالوقوع مرة أخرى في براثن الفقر¹ كما تحسنت رفاهية أقل من 40 في المئة من السكان ولكن معامل جيني الذي يبلغ 0.41 في المغرب يشير إلى مستوى عال نسبيا من عدم المساواة في الدخل.

2. مازال المغرب عرضة لعدد من الصدمات الخارجية المختلفة، بما في ذلك الأخطار الطبيعية. وقد أثرت عدة كوارث طبيعية على مجتمعات في جميع أنحاء البلاد في السنوات الأخيرة لأن مخاطر الكوارث الطبيعية في المغرب ذات طبيعة مزمنة وحادة، وتعتبر الفيضانات مشكلة متكررة ومزمنة، حيث تسببت الفيضانات في طنجة عام (2008)، وفي الغزب عام (2009)، وفي جويلمين عام (2014) في وفيات وخسائر اقتصادية فادحة وتدمير الأصول ذاتها. وفي الفترة بين 2000 و2013، شهد المغرب 13 حادث فيضان كبير أدى جميعها إلى وفاة 263 شخصا وتسبب في خسائر بلغت 427 مليون دولار كأضرار مباشرة في الممتلكات². كما تسبب أحدث فيضان كبير في كلميم في 2014 وحده في وفاة 47 حالة وخسائر اقتصادية إجمالية تبلغ 600 مليون دولار³. وعلاوة على ذلك، يواجه المغرب احتمالات تكرر حوادث حادة واسعة النطاق، كما يتضح من زلزال أغاندير عام 1960، الذي أسفر عن مقتل 12,000 وجرح 25,000 من المغاربة ودمر تقريبا المدينة على الرغم من أنه كان الوحيد الذي بلغت قوته 5.8 (أحداث مماثلة في بلدان أخرى نادرا ما تتسبب في حدوث وفيات على الإطلاق)، وترك الفيضان العديد من السكان بلا مأوى وحرم كثيرين من مصادر رزقهم. بالإضافة إلى خسائر زلزال الحسيمة الذي بلغ حجمه 6.4 عام 2004، والذي أسفر عن مقتل 628 شخصا وجرح أكثر من 1000 آخرين. ووصلت الخسائر الاقتصادية المباشرة لزلزال 2004 إلى 400 مليون دولار. فهناك احتمالات حدوث زلازل أكبر من ذلك بكثير كما هو الحال في فاس أو طنجة، التي تقع بالقرب من حدود الصفيحة الأوروبية الأفريقية أو على حدودها. وإدراكا لمواطن الضعف هذه، بدأت الحكومة في الاهتمام بتعزيز نهج شامل لإدارة المخاطر، بدءا من المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية كأولوية أولى.

¹ الفقر المدقع (يقاس بدولار يوميا للشخص الواحد) تم القضاء عليه في المغرب تقريبا، كما انخفض الفقر النسبي (على أساس 2.15 دولار يوميا للشخص الواحد) من 15.3 في المئة في عام 2001 إلى 4.2 في المائة في عام 2014. وتشير نسبة 1.5 في المئة من السكان المعرضين للخطر إلى تراوح نصيب الفرد من الإنفاق لهؤلاء بين الحد الأدنى الوطني للفقر النسبي و1.5 لهذا الحد الأدنى فهؤلاء الناس ليسوا فقراء، ولكن عرضة لارتفاع مخاطر الوقوع في الفقر. المصدر:

Haut-Commissariat au Plan (2015). Morocco between Millennium Development Goals and Sustainable Development Goals; Achievements and Challenges

² EM-DAT www.emdat.berhulm: بالدولار الأمريكي في عام 2014، ويلاحظ أن المبلغ المذكور أعلاه يشمل أضرار في الممتلكات فقط، والبيانات عن مجموع الخسائر الاقتصادية غير مكتملة.

³ TARGA & Zurich Insurance. (2014). Risk Nexus Morocco floods of 2014 : what we can learn from Guelmim and Sidi Ifni.

3. يحتل الحد من تأثير الكوارث الطبيعية أهمية مركزية لهدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلان في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة.⁴ فبالرغم من أن النمو في العقود الأخيرة خفض الفقر ودعم الرخاء المشترك في المغرب، فإذا لم تتم إدارة الصدمات، مثل الكوارث الطبيعية، بشكل جيد، فمن الممكن أن يتهدد التقدم نحو كلا الهدفين، وذلك لأن الأخطار الطبيعية في المغرب لها أثر سلبي على السكان ذوي الدخل المنخفض بما لا يتناسب مع قدرتهم على التكيف معها. وبالنسبة لأثر المخاطر الطبيعية، يبين تحليل بسيط للتعرض للخطر⁵ ضعف أصول الفقراء (الذين يعرفون بأنهم يمثلون أدنى 20% من الفئة السكانية) وذلك لأن تعرض الأصول الخاصة بهذه الفئة للأضرار أعلى 69 في المائة مقارنة بأصول غير الفقراء. كما أن نسبة كبيرة من أصول الفقراء في المغرب تأخذ صورة مادية، وبالتالي فهي أكثر عرضة للأخطار الطبيعية. كما أن الفقراء أقل قدرة على التكيف مع الصدمات من حيث إمكانية الوصول إلى الموارد المالية (مثل الادخار والاقتراض) لأن 5% فقط من الفقراء قادرين على الحصول على التمويل، مقابل 17 في المئة من غير الفقراء. وتبين كل من النتيجتين المتمثلتين في الضعف المالي ومحدودية القدرة على التكيف، أنه عندما تحدث الأخطار الطبيعية، فإن السكان ذوي الدخل المنخفض هم الأكثر تضررا.

4. يتفاقم تأثير الكوارث الطبيعية من جراء تغير المناخ، وهي مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمغرب في ضوء المؤتمر الـ 22 لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيستضيفه المغرب في عام 2016. وسيتأثر المغرب، مثل بلدان أخرى في المنطقة، من جراء تغير المناخ بارتفاع درجتين مؤبقتين و4 درجات مئوية في مستويات الحرارة، خاصة بسبب زيادة شدة الحرارة المتوقعة وانخفاض توفر المياه. ففي عالم يشهد ارتفاع درجتين مؤبقتين (+2°C)، حيث تزداد درجات الحرارة القصوى بحوالي 30 في المئة في أشهر الصيف في كل مكان تقريبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن المتوقع أيضا ارتفاع مستوى سطح البحر بمتوسط 35 سم بحلول نهاية القرن في عالم يشهد ارتفاع درجة مئوية ونصف (+1.5°C) ومثال على ذلك طنجة الواقعة على ساحل المغرب المطل على المحيط الأطلسي.⁶ ويمكن أن يقل هطول الأمطار في المناطق الداخلية من المغرب بنسبة تصل إلى الثلث في أشهر الصيف.⁷ يعيش أكثر من 20 مليون مغربي من أصل مجموع السكان البالغ 33.8 مليون نسمة في المناطق الحضرية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان الحضر بأكثر من 4 ملايين بحلول عام 2030.⁸ ويزيد التحضر من عامل تقادم مشكلة التعرض للأضرار ويزيد من تعرض الناس والأصول الاقتصادية للكوارث، خاصة في المناطق الساحلية؛ حيث تقع أكبر المدن والأصول الاقتصادية، وسيتعرض 42 في المئة من الساحل للتآكل والفيضانات بحلول عام 2030. فعلى سبيل المثال، الدار البيضاء، كبرى مدن المغرب، تأوي حاليا 3.3 مليون شخص، ومن المتوقع أن يتزايد عدد السكان بها بنسبة 2030، 50 في المئة ليصلوا إلى أكثر من 5 ملايين نسمة بحلول عام 2030، من خلال توقع هذا التوسع العمراني في أكثر المناطق المعرضة للمخاطر. تتعرض المدينة بشدة بالفعل للفيضانات، وتآكل السواحل وغمر بحري فتضررها سيظهر بوضوح أكبر.

ب. السياق المؤسسي القطاعي (أو متعدد القطاعات)

ملاحظ مخاطر الكوارث الطبيعية للمغرب

5. يتعرض المغرب لمخاطر ضخمة ومتكررة، كما يواجه احتمال وقوع كوارث كبرى. وإدراكا من المغرب بأن الكوارث يمكن أن يكون لها آثار إنسانية واقتصادية حادة، فقد زاد المغرب من استثماراته بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من أجل التوصل إلى فهم أو تقدير أفضل للتعرض لمخاطر طبيعية بهدف إجراء تقييم أفضل وبالتالي إدارة أفضل لذلك. وفي إطار شراكة المغرب طويلة الأمد مع البنك الدولي بشأن إدارة متكاملة للمخاطر (انظر إطار 1)، وضع المغرب نمذجة حديثة

⁴ World Bank. 2016. Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty.

⁵ تعريف التعرض للخطر بوصفها الضرر المحتمل لمخزون الإسكان نتيجة لأحداث الفيضانات.

⁶ World Bank Group. 2014. Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal.

⁷ World Bank Climate Change Portal :

http://sdwebx.worldbank.org/climateportalb/home.cfm?page=country_profile&CCCode=MAR&ThisTab=ClimateFuture

⁸ Haut-Commissariat au Plan (2014): Recensement Général de la Population et de l'Habitat.

للغاية لمواجهة خطر الكوارث التي تتعرض لها البلاد وتعتمد النمذجة على نظم المعلومات الجغرافية GIS، تعرف بتقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (Morocco Natural Hazards Probabilistic Risk Assessment (MnhPRA)). وستتيح هذه القدرة الجديدة في البلاد بإجراء تحليل على المستوى الكلي لمخاطر الزلازل والفيضانات، والتسونامي والجفاف والانهيارات الأرضية في جميع أنحاء المغرب. وقد وضع المغرب أيضا هذه القدرة على نمذجة الاقتصاد الكلي المتعلق بالكوارث لالتقاط التأثير طويل المدى لهذه الكوارث على الاقتصاد القومي وعلى قطاعات محددة، فضلا عن إمكانية تقديم خيارات سياسات تهدف الى الحد من آثار الكوارث. واستخدمت هذه الأدوات بالفعل من قبل وزارة الاقتصاد والمالية في تنفيذ برنامج التأمين ضد المخاطر الكارثية التي تتعرض لها المغرب على النحو المتوخى في مشروع القانون ذات الصلة. وبهذا يتوفر للمغرب أدوات تحليلية جيدة لقياس التعرض الإجمالي للكوارث الطبيعية وتوجيه الاستراتيجية الوطنية الناشئة في إدارة المخاطر وتحملها.

إطار 1: نهج المغرب المتطور لإدارة المخاطر وتحملها

تتعاون حكومة المغرب مع البنك الدولي في شراكة إدارة المخاطر منذ عام 2008. ففي البداية، ركزت هذه الشراكة على تقديم المساعدة التقنية في مدخلات استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر⁹، تتناول المخاطر العديدة التي تواجهها البلاد بما في ذلك: (1) الكوارث الطبيعية، (2) مخاطر تقلب أسعار السلع (الطاقة)، (3) مخاطر في القطاع الزراعي. وتتلخص نتائج المساعدة التقنية المقدمة في عام 2013 في مطبوعة البنك الدولي "بناء مرونة المغرب: مدخلات لاستراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر" حيث ألقى الضوء على مخاطر الكوارث بصفة خاصة، مما جعل الحكومة تطلب رسميا في عام 2012 عملية إقراض جديدة. لقد جاء خيار التركيز على إدارة مخاطر الكوارث (DRM) نتيجة لطلب العملاء التركيز على مجموعة فرعية من المخاطر من أجل التحرك نحو تغييرات إصلاح مؤسسي ملموسة وتحقيق نتائج الحد من المخاطر ومن التعرض للضرر على أرض الواقع. فمنذ ذلك الحين، ساهم البنك بشكل وثيق مع الأمين العام في وزارة الداخلية في الجهود المبذولة لإعادة تصميم صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) ليصبح "صندوق المرونة الوطنية". وقد وصل البنك أيضا تقديم المساعدة التقنية إلى وزارة الاقتصاد والمالية في التأمين ضد مخاطر الكوارث والمسائل المالية. ويهدف هذا العمل الذي يتسم بتركيز أكبر إلى توفير أساس لنهج تنفيذي في المغرب لإدارة المخاطر بقدر متكامل أعظم (ولكن بدءا من مجموعة فرعية معينة من المخاطر في المقام الأول) متشبا مع توصيات تقرير التنمية في عام 2014 عن "المخاطر والفرص".

6. آثار الكوارث المتكررة متوسطة الحجم والنادرة لكن شديدة الوقع على ميزانية المغرب والاقتصاد. منذ عام 2013، وصل إجمالي تعرض البيئة المبنية للأضرار في المغرب إلى 2.7 تريليون درهم (أو ما يعادل حوالي 84,000 درهم للفرد). وتمثل المباني حوالي 70 في المئة من القيمة الإجمالية المعرضة للخطر، في حين أن 30 في المئة من القيمة المتبقية تتكون من البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، والموانئ والمطارات والسكك الحديدية والطرق والشبكة الكهربائية. ونظرا لهذا التعرض وبيئة المخاطر في المغرب، تشير النمذجة إلى أن خسائر الكوارث الطبيعية في المتوسط لا تقل عن 7.8 مليار درهم سنويا¹⁰، ونحو 60 في المئة من الخسائر ناجمة عن الفيضانات التي تحدث. وعلاوة على ذلك، يعتبر المتوسط السنوي إحدى جوانب الضعف في المغرب فقط، بينما يمثل احتمال وقوع شديد الضرر الجانب الآخر من جوانب الضعف. فوفقا لدراسة أجراها البنك الدولي، هناك احتمال 67% أنه خلال ال 30 عاما القادمة قد يتسبب حدث واحد بمفرده في خسائر تصل الى 25 مليار درهم أو أكثر.¹¹ ويتفاقم هذا الوضع في المغرب لعدم توافر تأمين ضد المخاطر الكارثية - باستثناء الأصول الصناعية أو التجارية الخاصة الكبرى، ولا يوجد حاليا تأمين ضد العواقب الاقتصادية للكوارث الطبيعية.

7. سكان المغرب غير مدركين بالقدر الكافي مدى تعرضهم للمخاطر، كما يعتبرون إدارة المخاطر هي مسؤولية الحكومة. يتوقع الناس في معظم البلدان، وفي المغرب أيضا، بأن الحكومة تعمل بنشاط للحد من مخاطر الكوارث ومتأهبة لتوفير استجابة ملائمة عند وقوع الحدث. وقد يفرضي الفشل في تحقيق هذا التوقع بسرعة إلى اضطرابات كبيرة وتوترات

⁹ World Bank Group. 2013. Building Morocco's Resilience: Inputs for an Integrated Risk Management Strategy .

¹⁰ Idem and Global Climate Change Risk Index 2016

¹¹ Idem.

اجتماعية.¹² ولتجنب فشل من هذا القبيل، تشتد الحاجة إلى بلورة نهج استباقي لإدارة مخاطر الكوارث. إلا أن ليس بوسع الحكومة إلا قدر معين من العمل ولكنها تستطيع أن تأخذ خطوة رئيسية للحد من مخاطر الكوارث برفع مستوى الوعي بشأن التعرض للمخاطر وكيفية التخفيف من الآثار المحتملة لذلك على المستوى المحلي. فإذا لم تكن الكارثة قد أثرت مؤخرا في الناس شخصا، فمن الشائع أن نقلل من مخاطر الكوارث بالقول: "إنها لن تحدث لنا". ولذلك، غالبا ما لا ينظر إلى الاستثمار المحلي في تدابير للحد من المخاطر وفي برامج التوعية بالخطر كأولوية حتى وقوع كارثة ما، ويكون ذلك بعد فوات الأوان، الأمر الذي يشكل تحديا من نوع خاص لأشد السكان فقرا مع انخفاض مستوى تعليمهم وقلة الوسائل اللازمة لحماية أنفسهم. تشير دراسة أجريت مؤخرا على مستوى إدراك المجتمع للمخاطر على مستوى أربع جماعات في المناطق الحضرية والريفية فظهر في إقليم جوليا، والحسيمة، بالإضافة إلى تاونات وشفشاون ووعى عام بالتعرض لمخاطر الكوارث (يرغب 84 في المئة، من أفراد عينة الدراسة، من ملاك المنازل في تقليل احتمال تعرض ممتلكاتهم للضرر)، ولكن معرفتهم بأخطار محددة كانت محدودة (89 في المئة، من أفراد عينة الدراسة، اعتبروا الفيضانات هي الخطر الرئيسي، حتى في المناطق المعرضة بشدة للزلازل). وعلى الرغم من أن جميع المشاركين اقرروا بقدرة القيام بدور في إدارة المخاطر الطبيعية، بما في ذلك من خلال العمل المجتمعي، يعتقد 81 في المئة أن الاستثمار في مجال إدارة المخاطر يُعد مسؤولية الحكومة على المستوى المحلي والوطني. إن فهم وجهات النظر والقيود هذه يعتبر أمرا هاما عند تصميم إجراءات التخفيف من مخاطر الكوارث وتحمل ذلك والتعافي من هذه المخاطر.

التشكيل المؤسسي وبواطن الضعف الحالية

8. تتسم ممارسات إدارة المخاطر في المغرب، حتى وقت قريب،، بالتشرذم المؤسسي ويغلب نهج رد الفعل بالدرجة الأولى على إدارة المخاطر. كما هو الحال السائد في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط، رجح المغرب نهج الاستجابة للآزمات وظلت الاستجابة قطاعية للغاية. حيث أفضت كل كارثة إلى بلورة برامج مزدوجة جديدة "عاجلة" في المنطقة المصابة، مما أدى إلى نهج غير متوازن في جميع أنحاء البلاد. وغالبا ما يتم تنفيذ مبادرات إدارة مخاطر الكوارث DRM بوسيلة منعزلة (كل وزارة على حدى، ووفقا لنوع المخاطر) والمعانة من التشرذم المؤسسي مع القليل من التنسيق بين الوكالات الحكومية ذات الصلة. كما لا يتوافر فهم كافي للمخاطر على المستوى المؤسسي، وتتم إدارة هذه المخاطر بواسطة وكالات مختلفة دون تنسيق. وتدار المراحل المختلفة في دورة إدارة المخاطر (أي الاستعداد والتخفيف والإنعاش) بطريقة منعزلة دون إجراء عمليات الربط المطلوبة باستمرار. ف على سبيل المثال، وزارة الداخلية، حتى الآن، هي المكلفة كليا بإدارة الآزمات وضمان الوقاية والتأهب على مستوى الحكومات المحلية، ولكن تختص وزارات قطاعية مختلفة بتكاليفات أخرى (انظر الإطار 2). تشكل كل هذه العوامل معا عائقا أمام قدرة المغرب على وضع نهج شامل وأكثر فعالية لإدارة المخاطر بكل أبعادها المختلفة، والإقرار بجوانب الترابط عبر المخاطر والمناطق الجغرافية المختلفة وتوضيح منحنى تعليمي قائم على الخبرات.

إطار 2: نظرة عامة للمسيق المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث في المغرب

تلعب وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية دورا مركزيا في إدارة مخاطر الكوارث. تعتبر وزارة الداخلية المسؤولة عن الوقاية من الآزمات (المادة 1 من المرسوم رقم 176-297 / 1997)، وهي أيضا الوزارة الرئيسية في مجال الاستجابة للآزمات (نشرة دورية رقم 23 وخطة 172 لمنظمة الإغاثة على المستوى القطاعي في حالات الكوارث ORSEC)، وعلى الصعيد المحلي، يعتبر الولاية مسؤولين عن التنسيق بين الوزارات العامة على أرض الواقع خلال حدوث أزمة ما (المادة 102 من الدستور، والمواد 2 و3 من ظهير شريف 1977). بينما يضطلع مركز البقطة والتنسيق (CVC) في وزارة الداخلية بمسؤولية تنسيق حالات الطوارئ ومساعدة أجهزة الحكم المحلي خلال الآزمات. وتتولى الحماية المدنية مسؤولية التدخل في الآزمات ميدانيا سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وذلك بالتنسيق الكامل مع الولاية وقسم الحماية المدنية بوزارة الداخلية؛ ويعتبر الأمين العام لوزارة الداخلية مسؤول مباشرة أمام الوزير، فهو المسؤول عن "الأمرين بالصرف" من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN (قانون الموازنة 08-40 / 2009) في المغرب. وتفوض وزارة الاقتصاد والمالية بتمويل مشاريع إدارة المخاطر من خلال تخصيص ميزانية سنوية للوزارات وتوفير

¹² Pelling, M., and Dill, K. 2010. Disaster politics: tipping points for change in the adaptation of sociopolitical regimes. Progress in Human Geography, 34(1), 21–37.

الاعتمادات لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، يقع على عاتق وزارة الاقتصاد والمالية مسؤولية تطوير قانون التأمين ضد الكوارث في المغرب، وبطبيعة الحال، تتحمل وزارة الاقتصاد والمالية جميع الالتزامات المالية بعد حدوث الكارثة. تقع على عاتق الوزارات المعنية والادارات التابعة لها التنفيذية لإدارة المخاطر. حيث تكلف إدارة البيئة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بوضع نهج استراتيجي لإدارة المخاطر يشمل على عملية التأهب لمواجهة الكارثة والتعامل معها وذلك بالتعاون مع الوزارات (المرسوم رقم 2-99-922 / 2000). وتفوض وزارة التعمير وإعادة التراب الوطني بتطوير القوانين واللوائح الخاصة بالوقاية من مخاطر الكوارث في التخطيط العمراني، بما في ذلك استخدام الأراضي ومعايير البناء (سن قانون البناء المضاد للزلازل في عام 2002 (المرسوم رقم 2-02-177، بتاريخ 22 فبراير 2002) والذي تم تحديثه في عام 2011. تكلف إدارة الماء بإدارة الفيضانات والجفاف والتخفيف من آثارها (القانون 10/05 المياه / 1995). وتفوض وكالات أحواض الماء بتخفيف الفيضانات على المستوى المحلي. ويقع تباعا على عاتق وزارة التجهيزات والنقل وإدارة الطاقة مسؤولية حماية البنية التحتية للنقل (السكك الحديدية والطرق والجسور والموانئ والمطارات، الخ) والبنية التحتية ذات الصلة بالطاقة (الكهرباء، النقل والتوزيع). تعتبر وزارة الفلاحة مسؤولة عن إدارة جميع الآثار ذات الصلة بمخاطر الكوارث على القطاعات الزراعية (الجفاف، والفيضانات، وغيرها) ووضع استراتيجية إدارة المخاطر الزراعية. وتعتبر إدارة الري في وزارة الزراعة مسؤولة عن حماية بنى الري التحتية ضد الفيضانات. كما تلعب الوكالات المتخصصة ومعاهد البحوث دورا رئيسيا. وتقود مديرية الأرصاد الجوية الوطنية جميع الأنشطة المتعلقة بمعلومات الطقس والمناخ، بما في ذلك الأنشطة البحثية (المرسوم رقم 2-94-724 / 1994). ويقوم المركز الوطني للبحوث العلمية والتقنية بأبحاث عن النشاط الزلزالي وإنتاج خرائط لمناطق المخاطر الزلزالية الوطنية. المفوضية السامية أوكس للمياه والغابات هي المسؤولة عن مراقبة حرائق الغابات.

9. إقرار الحكومة بضرورة تنفيذ استراتيجية قائمة على النتائج استباقية أكثر وطموحة وشفافة وذلك لزيادة مرونة البلاد في مواجهة الكوارث الطبيعية . من الضروري إجراء تنسيق أفضل لجهود الحكومة الرامية إلى ضمان مأسسة واستدامة أنشطة إدارة المخاطر. فمع زيادة وضوح الإجراءات الحكومية، في ضوء زيادة متابعة وسائل الاعلام الاجتماعية لتداعيات الكوارث، أصبحت الشفافية في تغطية مجموعة واسعة من إجراءات إدارة الحكومة لمخاطر الكوارث أمرا ضروريا، بدأ من اختيار استثمارات الحد من المخاطر حتى وسيلة تنفيذ المشاريع وتقييمه. وعلاوة على ذلك، وكجزء من عملية اللامركزية الجارية في المغرب، هناك ضرورة أيضا إلى ضمان اتباع نهج أكثر توازنا على الصعيد الترابي لأنشطة إدارة المخاطر التي تقودها الجهات الحكومية دون الوطنية ليس فقط في مرحلة ما بعد الاستجابة للكوارث ولكن أيضا في التدابير المحلية للحد من المخاطر، مما يتماشى تماما مع القانون المعتمد في المغرب مؤخرا وهو القانون التنظيمي بشأن اللامركزية (يونيو 2015)، والذي يخول الجهات دون الوطنية قيادة جهود التنمية المحلية. على مستوى الحكومة المركزية، وتلعب وزارة الداخلية دورا محوريا في إدارة مخاطر الكوارث من خلال وظائف التصدي لهذه الأزمات في إطار مركز اليقظة والتنسيق CVC وهيئة الحماية المدنية من خلال موقعها المركزي داخل الحكومة الذي يسمح لها بتنسيق التكامل الأفقي (بين الوزارات) والرأسي (بين الجهات على الصعيدين الوطني والمحلي) .

ج. العلاقة مع استراتيجية الشراكة القطرية والاستخدام المنطقي للأداة

10. تساهم عملية البرنامج المقترح القائم على نتائج (PforR) في تحقيق الهدفين التامين لمجموعة البنك الدولي للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة، نظرا لتضرر الفقراء في أغلب الأحيان كثيرا من الكوارث الطبيعية المتفاقمة بتأثير التغير المناخي. كما يتسق مع استراتيجية الشراكة القطرية لمجموعة البنك الدولي مع المغرب في الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2017 (التقرير رقم MA-86518) الذي ناقشه مجلس المديرين التنفيذيين في 1 أبريل عام 2014. وعلى وجه الخصوص، يدعم التقرير نتائج المجال 2، "بناء مستقبل أخضر ومرن" وعلى وجه التحديد النتيجة الاستراتيجية رقم 2.1 "تعزيز إدارة التربة، والمناطق الساحلية والموارد المائية" التي تتضمن دعم البنك لمعالجة قضايا ت التغير المناخي والنتيجة الاستراتيجية رقم 2.2 "آليات متكاملة أفضل للوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها". كما يدعم التقرير نتائج المجال 3، "تعزيز الحكامة والمؤسسات لتحسين الخدمات" بعدة طرق. ويسهم، على وجه التحديد، في تحقيق نتائج الاستراتيجية رقم 3.2 " تمكين إدارة أكثر شفافية ومساءلة بشأن الموارد العامة" من خلال استحداث فعال لآلية مهيكله لتمويل إدارة المخاطر في المغرب. كما تدعم نتائج الاستراتيجية رقم 3.3 " تحسين القدرة على التخطيط والإدارة والتقييم لتوصيل الخدمات الأساسية، لاسيما على المستوى المحلي" من خلال تعزيز القدرات على المستوى الوطني والمحلي لتخطيط لمواجهة المخاطر وإدارة ذلك.

11. تتماشى العملية المقترحة أيضا مع الاستراتيجية الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث يساهم البرنامج في تجديد العقد الاجتماعي من خلال مساعدة الحكومة المغربية على بناء القدرات على مختلف المستويات من أجل الاستجابة بشكل أكثر فعالية لطلب المواطنين للحماية ضد الصدمات. ويركز البرنامج على المجتمعات المحلية الصغيرة والأكثر فقرا، التي غالبا ما تكون الأقل استعدادا للتعامل مع مواطن الضعف. كما يساهم البرنامج أيضا في خلق فرص العمل (على سبيل المثال، من خلال الأعمال المدنية) والاستفادة بدرجة كبيرة من القطاع الخاص من خلال استحداث نظام للتأمين الشامل ضد للمخاطر الكارثية. ويقدم البرنامج، على وجه التحديد، شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل التعافي من الكوارث بحيث توفر صناعة التأمين الخاص (إلزاميا) ضمان التأمين ضد مخاطر الكوارث للأسر المعيشية المؤمن عليها والمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، وتعميق سوق التأمين المحلي وخلق فرص جديدة لأعمال التأمين. كما تشكل مشاركة المواطنين جزءا لا يتجزأ من تصميم العملية بما يتماشى مع الأحكام الجديدة الواردة في الدستور المغربي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتمكن البرنامج، من خلال إعادة توجيه إدارة المغرب للمخاطر من ثقافة الاستجابة اللاحقة إلى ثقافة الاستباق للتأهب ويقدم البرنامج نموذجا عن وسيلة "الاستعداد الدائم أو التأهب" لمواجهة مجموعة متنوعة من الصدمات، وهو نهج يجوز تكراره في إطار قدرة اللاجئين والمهجرين على مقاومة الصدمات وركائز إعادة الإعمار والانتعاش الواردة في الاستراتيجية الإقليمية.

12. الاستخدام المنطقي لأداة البرنامج القائم على النتائج (PforR). تم تعريف البرنامج القائم على النتائج بصفته أنسب أداة للإقراض لأسباب عديدة. أولا، يعتبر البرنامج أداة فعالة لضمان إن مساعدات البنك تحفز على تحقيق نتائج ملموسة من خلال ربط مباشر بين صرف أموال البنك بالنتائج المرجوة. وبالإضافة إلى ذلك، تسمح الأداة بالسعي لاستهداف تحقيق دعم تنفيذ البنك، من خلال تعبئة المساعدة التقنية لإنجاز هذه النتائج. ثانيا، يتناسب البرنامج تماما لدعم برنامج الحكومة الذي يهدف إلى تحسين الإدارة الاستراتيجية لإطار الإنفاق الحالي، ويشمل ذلك على عمليات اختيار الاستثمار الأكثر شفافية والأفضل للرصد والتقييم (M & E). ثالثا، يستطيع المقترض من خلال البرنامج استخدام الأنظمة الخاصة به ويركز على دعم البنك في تحسين كفاءة أنظمتها وفعاليتها، بما في ذلك القضايا الانتمائية والاجتماعية والبيئية.

II. وصف البرنامج

أ. برنامج الحكومة

بدأ المغرب في تطوير برنامج المتكامل لإصلاح ادارة مخاطر الكوارث (DRM)، والذي يجمع ما بين عناصر الإصلاح المؤسسي والاستثمارات من أجل الحد من المخاطر والتأمين ضد المخاطر لضمان وجود التمويل الفعال لمواجهة المخاطر المتبقية التي لا يمكن تخفيفها بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف. ويشمل برنامج الحكومة مواصلة توطيد وتنمية إدارة المخاطر في المغرب، ويهدف تحديدا إلى: (1) تحسين الإطار المؤسسي والقدرات لإدارة مخاطر الكوارث (DRM) في المغرب؛ و(2) زيادة وتوسيع نطاق استثمارات الحد من الكوارث في كل من الإجراءات الهيكلية وغير الهيكلية¹³، وضمان أن مثل هذه الاستثمارات يتم اختيارها بشفافية، وتكون استراتيجية وفعالة من حيث التكلفة¹³؛ و(3) حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر من السكان والأصول الاقتصادية المعرضة وخلق شبكة للأمان المالي والتأمين ضد المخاطر الكارثية للفئات الأكثر عرضة للخطر والتي عادة ما تكون غير مشمولة بالتأمين¹⁴.

¹³ تميز إدارة مخاطر الكوارث (DRM) ما بين الإجراءات الهيكلية - تلك التي تحد مباشرة من الضرر - والإجراءات غير الهيكلية التي تؤدي بشكل غير مباشر إلى الحد من الضرر. وعادة ما تتمثل الإجراءات الهيكلية في المشاريع الهندسية مثل أسوار الحماية من الفيضانات أو التعديل التحديثي للمباني لزيادة القدرة على مجابهة الزلازل. وغالبا ما تكون الإجراءات غير الهيكلية أوسع نطاقا في طبيعتها، مثل قوانين المباني، ورسم خرائط المخاطر، ونظم الإنذار، كما تشمل أيضا أنشطة مثل حملات للتوعية بالمخاطر وتحليل المخاطر. للمزيد من المعلومات، انظر <http://www.unisdr.org/we/inform/terminology#letter-s>.

¹⁴ مثلت حاجة المغرب إلى نهج أكثر استباقية في إدارة الكوارث، والحد من التجزئة المؤسسية، ووضع إطار للتأمين ضد المخاطر، استنتاجا رئيسيا للشراكة متعددة السنوات بين حكومة المغرب والبنك الدولي (انظر أيضا إطار 1)

14. يتمثل الهدف من البرنامج الفرعي الأول في مواصلة تنمية الهيكل المؤسسي القائم لإدارة مخاطر الكوارث (DRM) في المغرب. وكخطوة مبدئية، شرعت الحكومة في تحسين النهج الذي تتبعه في إدارة مخاطر الكوارث (DRM) مع التركيز على تعزيز التأهب والتخفيف المسبق، بما يكمل أنشطتها في التعافي لما بعد المخاطر. وتحقيقاً لهذا الهدف، بدأت الحكومة في إصلاح جذري لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN حتي يمكنها تطوير "صندوق المرونة الوطنية". ويسعى الإصلاح إلى تأسيس عملية أكثر منهجية داخل حكومة المغرب، تعالج إدارة مخاطر الكوارث (DRM) بأسلوب منهجي يشمل أنشطة إدارة مخاطر الكوارث (DRM) التي تنفذها الوزارات المعنية للحكومة المركزية والكيانات الوطنية الأخرى (التكامل على المستوى الأفقي) وأيضاً الحكومات المحلية والإقليمية (التكامل على المستوى الرأسي). ومن ثم فإنها تستهدف تحسين التوجه الاستراتيجي للمغرب وترتيبات الحكامة المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث (DRM) فيما يتعلق بتحسين تفعيل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN مع التركيز على التأهب والتخفيف المسبق.

إطار 3. خبرة تشغيل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN حتى التاريخ الراهن

تم تأسيس صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بموجب قانون الميزانية لعام 2009 كأداة للميزانية في إطار الحسابات المرصدة لأموال خصوصية¹⁵ (Compte d'Affectation Spéciale, CAS) في سياق الاستجابة لسلسلة من الكوارث الطبيعية التي تعرض لها المغرب، وعلى وجه التحديد الفيضانات في جهة "الغرب" Gharb province في عام 2008. وكان إجمالي ميزانية الحسابات المرصدة لأموال خصوصية - صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN-CAS للفترة 2009-2012 هو 1960 مليون درهم مغربي، تتألف من 861 مليون درهم مغربي كمنحة أولية من المملكة العربية السعودية في أعقاب الفيضانات في عام 2008 و300 مليون درهم مغربي من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و800 مليون درهم مغربي من الميزانية الوطنية على مدى فترة السنوات الأربعة هذه (200 مليون درهم مغربي سنوياً). وتم توجيه ما مجموعه 830 مليون درهم مغربي أو 43 في المائة من هذه الأموال إلى إعادة الإعمار وإصلاح المناطق المتضررة من الفيضانات (مثل الطرق المتضررة، والبنية الأساسية للري، وبرنامج الطوارئ للإسكان لضحايا الفيضانات، وإعادة بناء المساكن، والدعم لإعادة بدء تشغيل الأعمال بعد الكوارث). وبالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص أموال لتدابير الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها، بما في ذلك الأشغال للحماية من الفيضانات وبناء أو تحسين محطات الأرصاد الجوية لتحسين جودة ودقة التوقعات الجوية. وقد مثلت هذه الحصة من الاستثمار للأغراض الوقائية 800 مليون درهم مغربي أو 40 في المائة من موارد ميزانية صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN للفترة 2009-2012. وقد تم إنفاق مبلغ 310 مليون درهم مغربي (17 في المائة)، للتأهب للاستجابة في حالات الطوارئ، بما في ذلك معدات لوكالة الحماية المدنية.

15. خلال هذه الفترة المبدئية (2009-2014)، قام صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN بلعب دور الوسيط للميزانية، من خلال إعادة توزيع الأموال من الهيئات ومخصصات الميزانية الحكومية إلى الوزارات المعنية بالحكومة المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك معايير اختيار واضحة فيما يتعلق بنوع المشاريع التي يتم تمويلها وكان معظم التخصيص يتم على أساس كل حالة بشكل منفرد، ولم يكن هناك أساس تحليلي لتوزيع عائدات الصندوق كما لم تكن هناك منهجية للتقييم والرصد المستمر أثناء التنفيذ (بما يتجاوز إدارة وزارة الداخلية MoI للموافقة على مخصصات الصندوق). وكان الصندوق مصمماً أساساً كاستجابة مؤقتة لكارثة محددة، ولكنه استمر في تلقي تخصيص سنوي يبلغ 200 مليون درهم

¹⁵ الحسابات المرصدة لأموال خصوصية CAS في المغرب هي أداة للميزانية الوطنية تتيح تخصيص موارد مخصصة لنفقات محددة تحت إشراف الأمر بالصرف.

مغربي من الميزانية الوطنية في الأعوام 2013 و2014 و2015. وقد أقرت الحكومة بالحاجة، وكذلك الفرصة، لتحويل الصندوق لتحسين الجهود المسبقة للحد من المخاطر في المناطق عالية المخاطر بدلاً من استخدامه أساساً كأداة للاستجابة للكوارث القائمة على رد الفعل. ويتطلب هذا أساساً إعادة تشكيل أهداف الصندوق وطريقة عمله، فضلاً عن زيادة مستوى الشفافية به، بما في ذلك، من خلال تحديد معايير واضحة للتأهيل والاختيار من أجل أن يكون اختيار المشروعات قائماً على القواعد¹⁶.

16. وفي هذا السياق، قررت الحكومة أن يقوم صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN الجديد بعد إعادة تصميمه بتوفير تمويل مشترك لعدد من مشروعات الحد من المخاطر كل عام، ودعم بناء القدرات الفنية لها. ويركز بشكل محدد على الأنشطة المؤهلة من أجل الحد من الكوارث التي تحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وتؤدي إلى حماية الأرواح والممتلكات بشكل ملموس. ويقدم أيضاً الأدوات العملية والتدريب وبناء القدرات لمن ينفذون البرامج كي تصبح مجتمعاتهم المحلية آمنة بدرجة أكبر. وعلى هذا النحو، يكمل "صندوق المرونة الوطنية" الناشئ أنشطة إدارة المخاطر المستمرة التي تضطلع بها الوزارات والحكومات المحلية مع اتباع نهج أكثر استهدافاً، وتحفيز المزيد من الأنشطة لإدارة المخاطر، مع التركيز على مجموعة من المشاريع المحددة المختارة لنوعيتها وأثرها، والتي يتم دعمها بنهج قائم على تعدد أصحاب المصالح. ويقوم على وجه التحديد بإنشاء عملية أكثر فعالية "تنطلق من القاعدة" لإعداد مشروعات الحد من المخاطر – ويساعد على أن تصبح الحكومات المحلية مسؤولة عن إدارة المخاطر.

17. تسعى الحكومة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة المحسنة لصندوق الحد من آثار الكوارث الطبيعية FLCN المعاد تصميمه من خلال إنشاء لجنة تسيير ما بين الوزارات مخصصة لهذا الغرض تتألف من أصحاب المصالح الرئيسيين في الحكومة المغربية. وقد تم إنشاء لجنة التسيير على مستوى الواقع الفعلي، وعقدت اجتماعاتها طوال عام 2015، كما تقوم الحكومة المغربية، بالإضافة إلى ذلك، بإضفاء الطابع الرسمي على هيكل الإدارة الجديد للصندوق - فضلاً عن ولايته الاستراتيجية المنقحة – من خلال تضمين مواصفات مناظرة في قانون الميزانية والتعميمات الدورية المرتبطة به. ويحدد ذلك عضوية لجنة التسيير كي تشمل – على مستوى الأمين العام – وزارة الداخلية (Moi) (رئيساً)، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الشؤون العامة والحكومة، ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، إلخ. وتدعم لجنة التسيير أمانة يكون مقرها مكتب الأمين العام لوزارة الداخلية (Moi)، وتكون مكلفة بإدارة عملية الاختيار والرصد والتقييم، كما هو محدد في الفقرة 49 وكما يرد تفصيله في دليل عمليات البرنامج خلال مختلف مراحل التنفيذ. وتضطلع باختيار مشاريع الحد من مخاطر الكوارث للجنة الوطنية للاختيار الموسعة والتي تتكون من ممثلين من مختلف الوزارات المعنية، يدعمها الخبراء الفنيون، حسب الاقتضاء¹⁷. وقد تم تصميم جدول أعمال الإصلاح المؤسسي للصندوق لكي يهدف بصورة واضحة إلى أن يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من التجربة لإدماجها في بنية إدارة المخاطر للمغرب الجاري تطويرها، بما في ذلك، ما يتعلق بتوفير المساهمات لوضع استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر والمرونة.

البرنامج الفرعي الثاني: توسيع نطاق وزيادة أنشطة الحد من مخاطر الكوارث

¹⁶ تم تحديد هذه الأهداف وبعض تدابير الإصلاح المبدئية المقرر أن تضطلع بها الحكومة كجزء من الدعم الفني المستمر المقدم من البنك الدولي في 2014 وبداية 2015؛ انظر المرجع التالي :

CAS-FLCN. Eléments d'information pour la définition des axes prioritaires et des critères de sélection des projets soumis à financement, et mise en place opérationnelle.

⁴ تم تحديد هذه الأهداف وبعض تدابير الإصلاح المبدئية المقرر أن تضطلع بها الحكومة كجزء من الدعم الفني المستأنف المقدم من البنك الدولي في 2014 وبداية 2015؛ انظر :

CAS-FLCN. Eléments d'information pour la définition des axes prioritaires et des critères de sélection des projets soumis à financement, et mise en place opérationnelle.

¹⁷ يتم تأسيس اللجنة الوطنية للاختيار الوطنية والأمانة من خلال تعميمات دورية تصدرها وزارة الداخلية.

18. يتمثل الهدف من البرنامج الفرعي الثاني في زيادة عدد وتوسيع نطاق مشروعات الحد من المخاطر من خلال تمويل يوفره صندوق الحد من آثار الكوارث الطبيعية، بعد أن تم إصلاحه، يستهدف تقديم الحوافز للمشروعات المؤهلة للحد من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية. يتم توفير هذا التمويل كتمويل مشترك، يتم تقديم الطلبات بشأنه من خلال الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) على أساس سنوي، للمشروعات الفرعية المؤهلة التي تقترحها وتنفذها الوزارات المعنية والحكومات الإقليمية والوكالات العامة و/أو الشركات المملوكة للدولة. ويمكن أن توفر لجنة التسيير أيضا التمويل المشترك مباشرة ضمن الشروط المحددة في دليل عمليات البرنامج المعتمد خارج الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) بشرط أن لا يتعدى ذلك 20 في المائة من إجمالي مبالغ أموال الصندوق المخصصة للمشروعات الفرعية المؤهلة.

19. أطلقت الحكومة أول دعوة إلى تقديم مقترحات في فبراير 2015 لتخصيص الأموال المتاحة في صندوق مكافحة الكوارث في ذلك الوقت، استناداً إلى المعايير المبدئية للأهلية والاختيار، التي وضعت بدعم من البنك الدولي¹⁸. وكان الهدف هو تطوير "إثبات المفهوم"، بما في ذلك شروط إثبات وجود الطلب على التمويل الذي يوفره صندوق الحد من آثار الكوارث الطبيعية، مع تحديد الدروس التي ينبغي إدراجها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) اللاحقة بدءاً من عام 2016 فصاعداً. وقد أسفرت الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) الأولى عن تلقي 91 مقترحا (بحجم إجمالي للاستثمارات يتجاوز 3 مليار درهم مغربي)، تم اختيار 23 منها بإجمالي تمويل مشترك من صندوق الحد من آثار الكوارث الطبيعية يبلغ 251 مليون درهم مغربي وإجمالي استثمارات يبلغ أكثر من مليار درهم مغربي. كما كان هناك عنصر مشجع يكمن في الحافطة المتوازنة للمشاريع المختارة، مع وجود 17 من الحكومات الإقليمية والمحلية وبعض الأنشطة غير الهيكلية. كما كان هناك أيضا تمثيل جغرافي من مختلف أنحاء البلاد، يتناسب مع المناطق التي تتسم بدرجة أعلى من التعرض للمخاطر كما تم تحديدها خلال تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب. وأخيرا، أدت الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) إلى تشجيع الحكومات المحلية التي لديها موارد مالية أكثر محدودية على التقدم للحصول على التمويل من خلال توفير مستوى أعلى من التمويل المشترك لها مما أدى إلى أن تسعة مقترحات، من بين 17 مقترحا تم اختيارهم من مقترحات الحكومات الإقليمية والمحلية، كانوا مقدمين من هذه الحكومات المحلية (انظر الملحق الأول).

20. تخضع إدارة الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) المستقبلية إلى التفاصيل المنصوص عليها في دليل عمليات البرنامج، والذي يشمل نماذج من استمارات الطلب (كراسة الشروط) التي تتضمن المعايير المحدثة للتأهيل والاختيار. وتبنى معايير الأهلية على تلك المستخدمة في الدعوة إلى تقديم مقترحات الأولى، ويتم توفيرها لأغراض توضيحية فقط، يتم تحديدها لاحقا في دليل عمليات البرنامج. وتشمل على ما يلي: أولاً، يجب أن يثبت الاقتراح التعرض المحلي إلى مخاطر محددة من الكوارث الطبيعية، وأن يقوم بالتركيز على إحدى أو كلا الأولويتين لصندوق الحد من آثار الكوارث الطبيعية (أي حماية وأمن الأشخاص و/أو حماية الأصول المادية للحد من الخسائر الاقتصادية). ثانياً، يمكن أن يكون الاقتراح معني بالأنشطة غير الهيكلية (مثل تقييم المخاطر وحملات التوعية بالمخاطر والتخطيط للمخاطر) أو الاستثمارات الهيكلية الصغيرة، ولكن لا يمكن أن يكون الاقتراح خاص بالاستثمارات الهيكلية الكبيرة التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على السكان والبيئة (انظر الفقرتين 63 و 64 في الفرع 4.ج بشأن الجوانب الاجتماعية والبيئية). ثالثاً، يجب أن يكون الاقتراح مقمداً من وزارة من الوزارات المعنية، أو الحكومات الإقليمية والمحلية والهيئات التابعة لها، أو الوكالات عامة و/أو منشآت مملوكة للدولة¹⁹.

¹⁸ كانت الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) لعام 2015 بشأن تخصيص قائم من الموارد المالية للمغرب لصندوق الحد من آثار الكوارث الطبيعية.

¹⁹ لا يمكن أن يتولى قيادة المشروع الأفراد أو المنظمات غير الحكومية أو الشركات من القطاع الخاص. تم تضمين هذا المعيار للتأهيل في الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) لعام 2015 في إطار البرنامج الحكومي. ومن الممكن أن تقرر الحكومة فتح الدعوات لتقديم مقترحات المستقبلية أيضا أمام الجهات الفاعلة غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك).

رابعاً، يحتاج الاقتراح إلى إثبات أن المشروع يقلل من التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية. وتهدف لجنة التسيير بصفة خاصة إلى دعم المشروعات الفرعية للحكومات المحلية التي يكون لديها موارد مالية محدودة أكثر²⁰.

21. تقوم اللجنة الوطنية للاختيار بترتيب الطلبات المؤهلة وفقاً لمعايير الاختيار المحددة. وتحدد معايير اختيار إرشادية رئيسية (انظر الإطار 4) بالتفصيل في دليل عمل البرنامج، وتشمل الجدوى الفنية والمالية، والفاعلية، وقدرات التنفيذ على امتداد جميع الأبعاد الرئيسية، بما في ذلك الأبعاد البيئية والقضايا الاجتماعية والائتمانية، فضلاً عن متابعة وجهات نظر المستفيدين ومظالمهم ومعالجتها.

إطار 4. مجموعة إرشادية لمعايير الاختيار للتمويل المشترك من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN

للأغراض الإرشادية فقط، فيما يلي عرض لمعايير الاختيار التي تقوم بالبناء على تجربة الدعوة إلى تقديم مقترحات (CFP) الأولى. حيث يقوم دليل عمل البرنامج بتحديد المؤشرات القابلة للقياس المستخدمة لأغراض التصفية لاختيار المشروعات:

المعيار الأول: هدف الحد من خطر الكوارث مع التحديد الواضح للنتائج المتوقعة (معياري الأهمية). تشمل المؤشرات لهذا المعيار التحقق من أن المكونات الرئيسية للمشروع تركز بالكامل على الحد من المخاطر، وأن تكون النتائج التي يتم تحقيقها لكل نشاط من الأنشطة محددة بوضوح.

المعيار الثاني: توافر دراسة فنية حديثة وذات صلة (معياري الجدوى). يركز هذا المعيار على استعراض مفصل للوثائق الفنية للتطبيق (هل الوثائق محدثة أو أكثر قدماً؟ وهل تركز على المشروع المقترح أو تمثل دراسة أوسع نطاقاً بدون صلة مباشرة مع المشروع؟).

المعيار الثالث: أن تكون التكاليف المقدرة كافية ومبررة على النحو المناسب (المعيار الاقتصادي). تقوم المؤشرات هنا بالتحقق من تكاليف الوحدة وفقاً لنقاط المرجعية المحددة سلفاً. ويمكن استخدام المعدلات القياسية الاقتصادية مثل العائد على الاستثمار لهذا المعيار.

المعيار الرابع: محدودية الأثر البيئي والاجتماعي، الذي يجري تقييمه وفقاً لإطار محدد سلفاً (المعيار البيئي والاجتماعي). حيث تسمح نماذج التقييم، المتضمنة في كراسة الشروط والمرافقة مع دليل عمل البرنامج بتقييم المعيار البيئي والاجتماعي. كما تشمل المعايير الاجتماعية أيضاً الجوانب المتعلقة بمشاركة المواطن فيما يتعلق بتحديد وتصميم وتنفيذ المشروع.

المعيار الخامس: التحديد الواضح لشراكة فنية ومالية تغطي جميع احتياجات المشروع الفرعي (المعيار الفني والمالي). تركز هذه المؤشرات على نوعية الشراكة المقترحة، والإسهامات المالية التي تم تعبئتها، وتقييم قدرات الوكالات المنفذة وشركائها على تنفيذ المشروعات بما يتماشى مع المتطلبات الاجتماعية والبيئية والائتمانية.

22. وبالإضافة إلى تحسين عملية الاختيار، يشمل البرنامج الفرعي الثاني أيضاً التركيز الصريح على ضمان تنفيذ المشروعات المختارة بحيث تحقق النتائج المستهدفة منها. ونحو هذه الغاية، تقوم وزارة الداخلية MOI بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية بالتوقيع على اتفاق تمويل (*convention de financement*) مع الوكالات المنفذة وشركائها، والذي يقوم بتحديد جميع متطلبات التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئية والائتمانية. ويحدد اتفاق التمويل أيضاً متطلبات تقديم التقارير إلى لجنة التسيير، والتي تشكل جزءاً من نظام الرصد والتقييم الذي يتم إدراجه في صندوق الحد من آثار الكوارث الطبيعية بعد اصلاحه. كما يتم نشر التقدم المحرز في التنفيذ وكذلك النتائج المنجزة للمشروعات الممولة من

²⁰ يتم توفير التفاصيل في دليل عمل البرنامج. وفيما يتعلق بالدعوة إلى تقديم مقترحات (CFP) لعام 2015، تم تحديد البلديات الأصغر بعدد سكان 35,000 نسمة أو أقل. ويمكن أن تعاد مراجعة هذا أثناء التنفيذ من أجل وضع معايير أفضل لصالح الفقراء (بما يتجاوز التركيز على حجم البلدية الذي مجرد تقريبي).

صندوق الحد من آثار الكوارث الطبيعية في صفحة مخصصة من الموقع التفاعلي على شبكة الانترنت لضمان الشفافية وزيادة المساءلة.

23. وعموماً، من المتوقع أن يؤدي البرنامج الفرعي الثاني إلى زيادة كبيرة في عدد ونوعية مشاريع الحد من مخاطر الكوارث في المغرب الذي يتراوح بين المشاريع غير الهيكلية مثل المشروعات الأصغر حجماً المختصة بالتخطيط المحلي ورسم خرائط للمخاطر ومصادر الخطر، والتعليم العام، وإلخ. والجهود الأكبر إلى حد ما مثل نظم الإنذار في حالات الطوارئ والأشغال صغيرة النطاق للحماية من الفيضانات، إلى البرامج الهيكلية الأكبر مثل الأشغال الأكبر للحماية من الفيضانات والتعديل التحديتي لمجابهة الزلازل بالمرافق الحيوية (مثل، المدارس والمستشفيات والبلديات) إلخ. وتسهم النتائج من هذه المشروعات إسهاماً كبيراً في توفير حماية أفضل للمواطنين ضد آثار حوادث المخاطر الطبيعية - وعلى وجه التحديد، ما يحتمل أن تحققه من امكانية كبيرة لإنقاذ الأرواح، وكذلك تخفيض الخسائر الاقتصادية المحتملة والخسائر المحتملة في الممتلكات إلى حد كبير. كما توجد نتيجة هامة أخرى وهي زيادة قدرات الحكومة على إدارة المخاطر على جميع المستويات.

البرنامج الفرعي الثالث: تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها

24. ينبغي توفير التمويل لمخاطر الكوارث المتبقية التي لا يمكن أن يتم التخفيف من حدتها بفاعلية بشكل يقوم على كفاءة التكلفة كجزء من استراتيجية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث (DRM). ومن ثم، فإن أهداف البرنامج الفرعي الثالث تتمثل في: (1) تصميم وتنفيذ برنامج وطني للتأمين ضد الكوارث الطبيعية لأصحاب المنازل والأعمال؛ و(2) تصميم وتنفيذ صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC من أجل التعويض جزئياً للأسر المعيشية غير المؤمن عليها التي تتضرر من حوادث الكوارث.

25. تم تصنيف سوق التأمين المغربي الإجمالي في المرتبة الثالثة كأكبر سوق للتأمين داخل العالم العربي، في حين لا يكاد يوجد حالياً أي تأمين ضد المخاطر الكارثية. ويمكن أن تسعى الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة إلى تغطية تأمينية ضد أخطار الكوارث من شركات التأمين المغربية الخاصة بهم. إلا أن التأمين على الممتلكات ضد المخاطر الكارثية (للمنازل والسيارات) ليس متطوراً كما ينبغي حيث أن من يؤمن عليهم ينظرون إلى هذه المخاطر بوصفها غير قابلة للتأمين ضدها. وهذا يخلق حالة يتوقع فيها معظم الناس أن تتدخل الحكومة أو يفترضون أنه من الواجب عليهم التعامل مع خسائرهم بأنفسهم، وهو ما يمكن أن يخلق توتراً اجتماعياً في أعقاب وقوع كارثة. وفي الحالات التي قامت فيها الحكومة بتقديم تعويضات ما بعد الكوارث، فإنها كانت عادة تقوم بهذا على أساس حالة بحالة.

26. نظرت الحكومة في ادراج برنامج وطني للتأمين ضد آثار المخاطر الكارثية (*Regime de couverture des consequences d'événements catastrophiques*) لتحسين قدرة المرونة لدى المواطنين المغاربة المعرضون للخطر. ويبنى مشروع القانون الحالي (*Projet de loi n. 110-14*)، والذي تم وضعه مع مدخلات مقدمة من البنك الدولي، على مشروع القانون الأولي (*Projet de loi n. 34-08*) الذي تم مناقشته للمرة الأولى في عام 2008. وقد خضع مشروع القانون لعملية تشاور واسعة النطاق مع القطاع الخاص، ولا سيما صناعة التأمين المحلية، تحت قيادة الهيئة الإشرافية على التأمين، والتي كانت تتمثل سابقاً في مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (DAPS)، وتتمثل حالياً في هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS). ويهدف مشروع القانون إلى تعويض: (1) الضحايا الذين تمت إصابتهم بإصابات دائمة أو المتوفين بسبب حدوث كارثة؛ و(2) الأصول المدمرة، ولا سيما المساكن الخاصة. يتم توفير هذه التغطية من خلال برنامج مزدوج: (1) يجعل من الإلزامي تمديد الضمان للأخطار المتعددة للكوارث في وثائق التأمين على الممتلكات والسيارات وعن المسؤولية قبل الغير ذات التعريفات الثابتة؛ (2) وإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC يكون مخصصاً لتعويض الضحايا غير المؤمن عليهم، بما في ذلك الأسر المعيشية الفقيرة التي لا تستطيع تحمل نفقات التأمين. وتتبع الدعامة الخاصة بالتأمين لبرنامج الممارسات الدولية الجيدة.

27. ويصمم مشروع القانون نظاماً مزدوجاً لتوفير التغطية (الأساسية) ضد الكوارث (الطبيعية والتي تكون من صنع الإنسان) للأسر المعيشية المؤمن عليها وغير المؤمن عليها على حد سواء. وعلى وجه الخصوص، يتيح مشروع القانون للأسر المعيشية الفقيرة (والتي تكون أساساً غير مؤمن عليها) الحصول على تعويضات مالية (محدودة) من صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC عن الإصابات الشخصية (بما في ذلك العجز الدائم والوفاة)، وخسارة مقر السكن الرئيسي وخسارة

الانتفاع من مقر السكن الرئيسي الناجمة عن الأحداث المأساوية. وفي حين لا تهدف خطة التعويض هذه إلى تغطية جميع الإصابات الشخصية والخسائر في الممتلكات، إلا أنها توفر تغطية أساسية تسمح للأسر المعيشية الفقيرة المتضررة بالحصول على التعويض عن الإعاقة الشخصية الدائمة/الوفاة وخسارة السكن الرئيسي (عندما يصبح هذا السكن غير قابل للعيش فيه). وهذا البرنامج لصالح الفقراء حيث أنه يخلق إطاراً قانونياً يمنح الأسر المعيشية الفقيرة المتضررة الحق في تلقي التعويض المالي في حالة وقوع كارثة. وفي معظم البلدان النامية، بما في ذلك تركيا، حيث التأمين ضد مخاطر الكوارث متطور بصورة جيدة من خلال المجمع التركي للتأمين ضد مخاطر الكوارث، فإن التأمين يميل إلى دعم الأسر المعيشية الفقيرة المتضررة من خلال برامج مالية قائمة على معالجة كل حالة على حدة، حيث لا تعرف الأسر المعيشية مقدماً ما إذا كانت ستتلقى التعويضات. ويساهم غياب التأكد هذا في مرونتهم المتدنية مع الكوارث.

الإطار الخامس: البرنامج الوطني للتأمين ضد المخاطر الكارثية

يهدف مشروع قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية إلى تحسين قدرة المرونة المالية للمغرب من خلال نظام مزدوج تأسس على مبادئ التأمين والتضامن القائم على السوق. ويهدف مشروع القانون إلى تغطية (1) الضحايا الذين تعرضوا لإصابات بدنية تؤدي إلى العجز الدائم أو الوفاة (2) والأصول المتضررة من الكوارث الطبيعية ومن الكوارث التي تكون من صنع الإنسان. ويقوم مشروع القانون بتعديل قانون التأمين الحالي (99-17.n)، ويجعل من الإلزامي تمديد الضمان للمخاطر المتعددة الكوارث (الطبيعية أو من صنع الإنسان) في جميع وثائق التأمين على الممتلكات، ووثائق التأمين على السيارات عن المسؤولية قبل الغير، ووثائق التأمين عن المسؤولية قبل الغير. ويعني هذا أن أي ممتلكات مؤمن عليها تكون مشمولة بالتغطية تلقائياً ضد الكوارث الطبيعية والكوارث التي تكون من صنع الإنسان. ويعني هذا أيضاً أن مشروع القانون يوفر من خلال تمديد الضمان الإلزامي للتأمين ضد الأخطار الكارثية تحت إطار التأمين عن المسؤولية قبل الغير للسيارات التي تغطي مالك السيارة وأسرته/أسرتها، كما يوفر مشروع القانون التعويض عن العجز الدائم/الوفاة لأكثر من 6 مليون شخص أو على الأقل نسبة 18 في المائة من سكان المغرب. ويتم تمويل هذا الضمان الإلزامي من خلال قسط تأمين إضافي على وثائق التأمين المذكورة أعلاه، تكون مثبتة بموجب مرسوم. ويؤسس مشروع القانون أيضاً صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC ككيان قانوني. ويهدف الصندوق إلى تعويض الأسر المعيشية غير المشمولة بالتأمين ضد خسارة مقر الإقامة الرئيسي الذي يصبح غير صالح للمعيشة، أو خسارة الانتفاع بمقر الإقامة الرئيسي، والإصابات الشخصية (العجز الدائم والوفاة) في حالة وقوع كارثة. ويتم تمويل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC أساساً من خلال: (1) المساهمة المبدئية كما هي محددة في قانون الميزانية الحكومية؛ و (2) الضرائب الإضافية كما تحدد بموجب مرسوم. وتمثل هذه الضرائب مساهمات لحاملي وثائق التأمين وشركات التأمين.

28. يقوم مشروع القانون بإشراك القطاع الخاص للتأمين. يتم تمويل نظام التأمين المقترح ضد المخاطر الكارثية بتمويل مشترك مع القطاع الخاص من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص للتشارك بفعالية في مواجهة مخاطر الكارثة. وهو يعتمد على القدرات المالية لصناعة التأمين المحلية مدعومة بأسواق إعادة التأمين الدولية لتمويل خسائر الكارثة من الأصول والأفراد المؤمن عليهم، والتي يتم تمويلها عن طريق أقساط التأمين الإضافية (الإلزامية). وبهدف أن تكون هذه الأقساط الإضافية ذات أسعار معقولة بالنسبة لحاملي وثائق التأمين، ومن أجل حماية صناعة التأمين الخاصة ضد خسائر كارثة كبرى، يحدد مشروع القانون نظاماً لدفع تعويضات التأمين الإجمالية القصوى والتي يكون دفع تعويضات التأمين بعدها على أساس حصة تناسبية. ويشمل مشروع القانون أيضاً ضماناً عاماً ضد مخاطر التخلف عن السداد لشركات إعادة التأمين الدولية. ويقترح مشروع القانون مجموعة مبتكرة من التأمينات ضد المخاطر الكارثية المستندة إلى السوق (من خلال الضمان الإلزامي ضمن وثائق التأمين على الممتلكات والتأمين عن مسؤولية السيارات والتأمين عن المسؤولية قبل الغير) ونظام للتعويض قائم على التضامن من خلال صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC. ويهدف مشروع القانون إلى زيادة عدد الممتلكات السكنية والتجارية والصناعية المؤمن عليها ضد الكوارث، لكن سنظل هذه الزيادة محدودة في السنوات الأولى حيث أن تغلغل التأمين على الممتلكات لا يزال منخفضاً نسبياً في المغرب. ويقدر أن أقل من 5 في المائة من المقار السكنية لديها تأمين على الممتلكات. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال تمديد الضمان الإلزامي المنصوص عليه في التأمين عن المسؤولية قبل الغير للسيارات، فإن جميع مالكي السيارات وأفراد أسرهم سيكونون مشمولين تلقائياً بالتغطية ضد الإصابات

الشخصية (التي تؤدي إلى العجز الدائم أو الوفاة)، مما يعني أنه سيتم تعويض حوالي 6 مليون شخص في المغرب عن العجز والوفاة الناجمة عن الكوارث.

ب. الهدف الإنمائي للبرنامج والنتائج الرئيسية

29. الهدف الإنمائي للبرنامج هو تحسين الاطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتقوية المرونة المالية لمجابهة الكوارث الطبيعية للسكان المستهدفين في منطقة البرنامج.

ج. سجل البرنامج القائم على النتائج (PforR Program Score)

30. يتم تعريف البرنامج القائم على النتائج PforR (أي، "البرنامج") من خلال: (1) مدة البرنامج؛ (2) ومنطقة البرنامج؛ (3) وأنشطة البرنامج التي يتم دعمها.

31. **مدة البرنامج:** يجري تنفيذ البرنامج على مدى خمسة أعوام بدءًا من أبريل 2016 وحتى ديسمبر 2021.

32. **منطقة البرنامج:** يشمل البرنامج المناطق الجغرافية التالية: جهة طنجة تطوان الحسيمة، جهة الشرق، جهة فاس مكناس، وجهة الرباط سلا القنيطرة، وجهة بني ملال خنيفرة، وجهة الدار البيضاء سطات، وجهة مراكش أسفي، وجهة درعة تافيلالت، وجهة سوس ماسة، وجهة كلميم وطانطان وسيدي اييفي.

33. **أنشطة البرنامج:** طلبت الحكومة تقديم الدعم لجميع البرامج الفرعية الثلاثة لبرنامج الحكومة. وتتمثل الأنشطة المحددة للبرنامج فيما يلي:

- البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات.
- تقوية الهيكل المؤسسي القائم لإدارة مخاطر الكوارث (DRM) من خلال ما يلي:

(1) إنشاء هيكل حكامه محسن لإدارة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN، بما في ذلك إنشاء لجنة التنسيق واللجنة الوطنية للاختيار والأمانة؛

(2) تأسيس عملية شفافة تركز على النتائج من أجل تخصيص موارد صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية لتمويل المشاريع الفرعية المؤهلة، فضلا عن نظام الرصد والتقييم للمشاريع الفرعية المؤهلة التي يمولها الصندوق؛

(3) بناء القدرات من أجل تحسين ادارة مخاطر الكوارث (DRM) للوزارات المختصة، والحكومات المحلية والوكالات العامة والشركات المملوكة للدولة في منطقة البرنامج؛

(4) وضع استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث (DRM) والمرونة.

- البرنامج الفرعي الثاني: توسيع نطاق أنشطة إدارة الحد من مخاطر الكوارث: يتم تمويل تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة من خلال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN والوزارات المعنية والحكومات المحلية والوكالات العامة أو المنشآت المملوكة للدولة.

- البرنامج الفرعي الثالث: تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها. تصميم وتنفيذ برنامج وطني للتأمين ضد الأحداث الكارثية يشمل أصحاب المنازل والأعمال التجارية، وإنشاء صندوق التضامن ضد

الوقائع الكارثية FSEC، ليكون صندوقاً للتضامن مخصصاً لتعويض الأسر المعيشية غير المؤمن عليها المتضررة من أحداث كارثية.

34. **الأنشطة المستبعدة.** يستبعد البرنامج مشروعات إعادة الإعمار بعد حادث كارثي والمشروعات التي لا تفي بمتطلبات التأهيل وفقاً لسياسة وتوجيه البنك الدولي للحصول على تمويل في إطار البرنامج القائم على النتائج PforR. وعلى وجه التحديد، لن يتضمن البرنامج أي أنشطة ثبت يعد تقييمها أن لها تأثيرات سلبية على البيئة و/أو الأشخاص المتضررين، حسب التعريف الوارد في سياسة وتوجيه البنك الدولي بشأن التمويل في إطار البرنامج القائم على النتائج PforR، ولا شراء الأشغال والسلع والخدمات بموجب عقود ذات قيمة عالية تفوق حدود لجنة مراجعة الحصول على عمليات.

35. يرد في جدول 1 أدناه العلاقة بين برنامج الحكومة وهذا البرنامج للعمليات، ويتسم تسليط الضوء على البرنامج في المساحة المظلمة الرمادية.

جدول 1. برنامج الحكومة والبرنامج (المساحة المظلمة الرمادية)

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز التطور المؤسسي وبناء القدرات	
خارج نطاق البرنامج	<p>(1) إنشاء هيكل حكومي محسن لإدارة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN، بما في ذلك إنشاء لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختيار والأمانة؛</p> <p>(2) تأسيس عملية شفافة تركز على النتائج من أجل تخصيص موارد صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN لتمويل المشاريع الفرعية المؤهلة، فضلاً عن نظام الرصد والتقييم للمشاريع الفرعية المؤهلة التي يمولها الصندوق؛</p> <p>(3) بناء القدرات لتحسين إدارة مخاطر الكوارث (DRM) للوزارات المعنية والحكومات المحلية والوكالات العامة والشركات المملوكة للدولة؛</p> <p>(4) وضع استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث (DRM) والمرونة.</p>
البرنامج الفرعي الثاني: توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث	
خارج نطاق البرنامج	<p>أنشطة إعادة الإعمار بعد حادث كارثي الممولة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN؛</p> <p>أي أنشطة لها تأثيرات سلبية على البيئة و/أو الأشخاص المتضررين، والعقود عالية القيمة، حسب التعريف الوارد في سياسة وتوجيه البنك الدولي بشأن التمويل في إطار البرنامج القائم على النتائج.</p>
البرنامج الفرعي الثالث: تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها	
خارج نطاق البرنامج	<p>تصميم وتنفيذ برنامج وطني للتأمين ضد الحوادث الكارثية لأصحاب المنازل والأعمال التجارية، وإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC، ليكون صندوقاً للتضامن مخصصاً لتعويض الأسر المعيشية غير المؤمن عليها المتضررة من أحداث مأساوية.</p>

36. **إطار نفقات للبرنامج:** بالنسبة للبرنامج الفرعي الأول والثاني، يتألف إطار نفقات البرنامج من الأموال المخصصة للحسابات المرصدة لأموال خصوصية-صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN وما يتم تعينته من تمويل مشترك مناظر. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن تخصص 170 مليون درهم مغربي على أساس سنوي لتمويل

المشاريع الفرعية المؤهلة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN. ويساهم هذا التمويل بشكل مبدئي في توفير 70 في المائة من التكلفة الإجمالية للمشروعات الفرعية المؤهلة مع قيام الجهات المقترحة للمشروعات وشركائها بالمساهمة بنسبة 30 في المائة المتبقية. يزيد هذا التمويل المشترك لتصبح نسبته 50 في المائة في السنة الأخيرة للبرنامج. وبالتالي، فإن صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN يزيد من الاستفادة من الموارد المالية الإضافية. من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات للبرنامج الفرعي الأول والثاني 1436 مليون درهم مغربي (حوالي 145 مليون دولار أمريكي) على مدى فترة البرنامج. وبالنسبة للبرنامج الفرعي الثالث، فإن إطار نفقات البرنامج يتألف من الموارد المالية المعبأة لتأسيس صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC. من المقدر أن يبلغ مجموع إجمالي الاسهامات المالية لإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC 1.1 مليار درهم مغربي (قرابة 111 مليون دولار أمريكي) على مدى مدة السنوات الخمسة للبرنامج. وتأتي هذه الأموال من المساهمة الأولية للحكومة والضرائب الإضافية²². ويرد في جدول 2 أدناه موجز لإجمالي إطار النفقات للبرنامج للأعوام من 2016 إلى 2020.

جدول 2. تمويل البرنامج للفترة 2016-2020 (بالمليون دولار أمريكي)

الإجمالي	السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	المصدر
14	3	3	3	3	2	البرنامج الفرعي الأول – الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات ²³
131	31	28	26	24	22	البرنامج الفرعي الثاني – أنشطة الحد من المخاطر
111	56	55	-	-	-	البرنامج الفرعي الثالث – تمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها
256	90	86	29	27	24	الإجمالي

جدول 3. إسهام البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2016-2020 (بالمليون دولار أمريكي)

المبلغ	% من الإجمالي	المصدر
200	78	تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير
56	22	التمويل المشترك
256	100	الإجمالي

²² . الأرقام التقديرية للبرنامج الفرعي الثالث هي أرقام إرشادية فقط حيث أن مشروع القانون الحالي لا ينص تحديدا على حجم الموارد المالية لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC. حيث يتم تحديد ذلك بموجب مرسوم التنفيذ بعد الموافقة على القانون.

²³ . تم تقدير أنه يمثل نسبة 10 في المائة من إجمالي صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN وتمويل الشركاء.

37. **المستفيدون من البرنامج، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي.** هناك مستفيدون مباشرون من البرنامج ومستفيدون غير مباشرين على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الوطني الثانوي. وفي سياق البرنامج الفرعي الأولي، يكتسب المسؤولون الحكوميون العاملون على المستوى المحلي والوطني معارف وكفاءات هامة في مجال إدارة المخاطر. وفي سياق البرنامج الفرعي الثاني، يشمل المستفيدون المباشرون السكان المقيمين وأصحاب الأعمال والعاملين في المناطق المحمية (كما هو الأمر في حالة الحماية من الفيضانات)، والطلاب والمعلمين (في حالة التعديل التحديتي لمباني المدارس)،

والسكان المقيمين والعاملين في المناطق المتضررة (في حالة نظم الإنذار بالإخطار الطبيعية). وبالنسبة للبرنامج الفرعي الثالث، الذي يدعم ادراج التأمين من المخاطر الكارثية في المغرب، فيشمل المستفيدون أيضا أصحاب وثائق التأمين المحددة (ولا سيما أصحاب السيارات) – ومن الأهمية أيضا ذكر أنه يشمل السكان غير المؤمن عليهم، والذين يحق لهم التعويض المالي (مع تحديد سقف أقصى) من خلال صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC. ومن المرجح أن يحقق الفقراء أكثر استفادة من البرنامج حيث أنهم غالبا ما يكونوا الأقل تأهبا والأكثر تأثرا بالكوارث – ويكون لديهم قدرات مالية محدودة للتعامل معها. كما يفيد تحسين سياسات ومؤسسات إدارة مخاطر الكوارث (DRM) والمؤسسات السكان بصفة أشمل، بشكل غير مباشر، بما في ذلك من خلال الإدارة الأفضل للتبعات المالية. كما يتم إيلاء اهتمام خاص لاستخلاص الفوائد المعنية بالنوع الاجتماعي للبرنامج، بما في ذلك ادراج الجوانب ذات الصلة بالنوع الاجتماعي في إطار النتائج (انظر ملحق 2).

38. إشراك المواطنين. يتم دمج ردود فعل المستفيدين على المستوى المحلي، لا سيما من خلال التداول في مجالس الجماعات الترابية المعنية كما يتم أيضا دمجها عن طريق (1) التشاور مع المستفيدين المباشرين من المشروعات الممولة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN، (2) وآلية انتصاف المظالم (GRM) على شبكة الإنترنت وبدون شبكة الإنترنت، التي يتم النص عليها في دليل عمليات البرنامج وربطها بموقع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN. تؤدي هذه العملية إلى تعزيز المشاركة، والإسهام بشكل استباقي في إدارة التوقعات، وبناء الاقتناع المحلي بالمساهمة، وتعزيز ملكية المواطنين للمشروعات الفرعية لتحقيق نتائج تتسم بالمزيد من التنمية المستدامة.

39. آلية انتصاف المظالم. يدمج البرنامج أيضا ردود فعل المستفيدين²¹ من خلال إنشاء آلية انتصاف المظالم من خلال شبكة الإنترنت وبدون شبكة الإنترنت. ويتم وضع الآلية على الصعيد المحلي وكذلك على الصعيد الوطني لتسجيل ردود فعل المجتمعات المحلية على المشروعات الفرعية، فضلا عن ردود الفعل المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والائتمانية. وبالنسبة للصعيد الوطني، يتم إطلاق موقع تفاعلي على شبكة الإنترنت يشمل منصة متكاملة لآلية انتصاف المظالم على شبكة الإنترنت. وعلى الصعيد المحلي، تبني آلية انتصاف المظالم على آليات وزارة الداخلية MoI القائمة في التعامل مع الشكاوى، وتقوم بتعزيزها من خلال دمج ردود الفعل المنهجية كأداة حاسمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع جوانب تنفيذ المشروعات الفرعية. كما يتم إنتاج دليل لآلية انتصاف المظالم لتعزيز اتباع نهج متنسق لمعالجة الشكاوى والتظلمات عبر كافة المشروعات الفرعية لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN.

د. المؤشرات المرتبطة بالصرف وبرتوكولات التحقق

40. يتم قياس التقدم المحرز نحو الهدف الإنمائي للبرنامج من خلال المؤشرات التالية لمستوى الهدف الإنمائي للبرنامج، والتي تتماشى مع مجالات البرامج الفرعية الثلاثة للبرنامج:

- المؤشر الأول للهدف الإنمائي للبرنامج: تتم إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي وهيكلة الإدارة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث؛
- المؤشر الثاني للهدف الإنمائي للبرنامج: العدد التراكمي للمستفيدين من المشروعات الفرعية المؤهلة للحد من المخاطر (نسبة مئوية للمرأة)؛
- المؤشر الثالث للهدف الإنمائي للبرنامج: حد أدنى من عدد الأشخاص في منطقة البرنامج المؤمن عليهم فيما يتعلق بالإصابات الجسدية ضد أخطار الوقائع الكارثية²²؛
- المؤشر الرابع للهدف الإنمائي للبرنامج: تأسيس وتفعيل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC لحماية الغير مؤمن عليهم.

²¹ المستفيدون يعرفون بأنهم أي مواطنين يتأثرون مباشرة بالمشروع الفرعي.

²² يتم تعريف الأحداث الكارثية وفقا لما هو وارد في مشروع القانون -رقم 110-14

41. **المؤشرات المرتبطة بالصراف:** اختيرت هذه المؤشرات لتعكس العناصر الحاسمة للأداء المطلوبة لتحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج (انظر أيضا سلسلة النتائج الواردة في ملحق 4). وجميع المؤشرات المرتبطة بالصراف هي مؤشرات في إطار النتائج، سواء على مستوى الهدف الإنمائي للبرنامج أو مستوى المؤشرات الوسيطة. وقد تم إيلاء اهتمام خاص لضمان أن تكون المؤشرات المرتبطة بالصراف: (1) متسمة بالمواءمة الكاملة مع أولويات الحكومة، وتكون قابلة للتنفيذ من جانب كيانات التنفيذ المسؤولة؛ (2) قابلة للتحقيق لكنها في نفس الوقت تحمل قدرا من التحدي؛ (3) يمكن قياسها بوضوح وقابلة للتحقق منها بشكل مستقل؛ (4) تسمح بملف صرف سلس على مدى فترة تنفيذ البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، صممت المؤشرات المرتبطة بالصراف لتدعم بعضها البعض ولتعزز الهدف العام للبرنامج. على سبيل المثال، فإن المؤشرات المرتبطة بالصراف من المؤشر الأول إلى المؤشر الرابع والسادس تركز على جوانب الإصلاح المؤسسي للبرنامج وتضمن أن تكون عملية تخصيص أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN شفافة وأن يتسم الصندوق بالاستدامة المالية. يعتبر تحسين الهيكل المؤسسي في إدارة المخاطر في المغرب الأساس لتحسين نتائج زيادة أنشطة إدارة المخاطر، كما تنعكس في المؤشر الخامس المرتبط بالصراف. وأخيرا، فإن المؤشر السابع والثامن من مؤشرات الصراف يعكسان الإجراءات المطلوبة لضمان أن تكون هناك حماية مالية للسكان والأعمال التجارية بالمغرب بعد حدوث كارثة.

جدول 4. المؤشرات المرتبطة بالصراف

المبالغ المخصصة (بالمليون دولار أمريكي)	المؤشرات المرتبطة بالصراف
35.0	المؤشر الأول المرتبط بالصراف: إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN وهيكل ادارته مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث
25.0	المؤشر الثاني المرتبط بالصراف: المبالغ التراكمية من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN المخصصة إلى مشروعات فرعية مؤهلة
8.0	المؤشر الثالث المرتبط بالصراف: حد أدنى للنسبة من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN التي تم تخصيصها للمشروعات الفرعية غير الهيكلية المؤهلة.
22.0	المؤشر الرابع المرتبط بالصراف: حد أدنى للنسبة من إجمالي التمويل للمشروعات الفرعية المؤهلة التي تم توفيرها من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ وشركائها
40.0	المؤشر الخامس المرتبط بالصراف: القيمة التراكمية لإجمالي التمويل للمشروعات الفرعية المؤهلة المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث
10.0	المؤشر السادس المرتبط بالصراف: حد أدنى لنسبة الكيانات المسؤولة عن التنفيذ للمشروعات الفرعية المؤهلة التي تلقت الدعم الفني و/أو التدريب
34.5	المؤشر السابع المرتبط بالصراف: اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد أخطار الكوارث وحد أدنى لعدد الأفراد في منطقة البرنامج المؤمن عليهم فيما يخص الإصابات الجسدية ضد الأحداث الكارثية.
25.0	المؤشر الثامن المرتبط بالصراف: تأسيس وتفعيل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC لحماية الغير مؤمن عليهم.
0.5	رسوم المعاملات المرسمة
200.0	الإجمالي

42. يتم القيام بالتحقق من التقدم المحرز نحو إنجاز أهداف البرنامج كل عام من قبل وكالة مستقلة للتحقق. حيث تقدم الوكالة تأكيدا مستقلا للنتائج التي ترد في تقارير لجنة التسيير المقدمة إلى البنك الدولي. واستنادا على خبرتها في عمليات أخرى لبرنامج قائم على النتائج في المغرب، فإن وكالة التحقق المستقلة هي المفتشية العامة للإدارة الترابية بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالصراف من المؤشر الأول إلى المؤشر السادس، كما تكون خدمة الافتحاص الداخلي لمديرية الخزينة والمالية الخارجية هي وكالة التحقق للمؤشر السابع والمؤشر الثامن المرتبطان بالصراف، وتقوم وكالة التحقق المستقلة بالتحقق في

جميع المؤشرات المرتبطة بالصراف من خلال مراجعة مكتبية، أو إذا اقتضى الأمر، الفحص المادي لعينة من المشاريع الممولة تحت إطار البرنامج. ويصاحب هذا التحقق المستقل من النتائج أي طلب للصراف من البنك الدولي.

هـ. بناء القدرات وتعزيز المؤسسي

43. تركز أنشطة بناء القدرات في إطار البرنامج على نهج قائم على ثلاثة ركائز. أولاً، تقوم وزارة الداخلية MoI ووزارة الاقتصاد والمالية/ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ACAPS بوضع خطة سنوية لبناء القدرات يتم تنفيذها في إطار البرنامج، وتكون أيضاً جزءاً من خطة عمل البرنامج (PAP). وقد تم الاتفاق على خطة تنفيذية لجميع أنشطة السنة الأولى عند التقييم. ويكون التركيز لبناء القدرات في إطار البرنامج الفرعي الأول والبرنامج الفرعي الثاني بصفة خاصة على تعزيز نظم البرنامج من حيث ضمان اختيار الاستثمارات الهيكلية وغير الهيكلية الأنسب للحد من المخاطر وتنفيذها بما يحقق النتائج المرجوة، وبما يتماشى مع المعايير الفنية والاجتماعية والبيئية والائتمانية المطلوبة. وقد ينطوي هذا على عقد حلقات العمل المتخصصة والتدريب قبل اختيار المشاريع للمساعدة في إعداد الاستثمارات الهيكلية وغير الهيكلية ذات الجودة عالية، فضلاً عن دعم محدد للتنفيذ لبعض وكالات تنفيذ المشروعات الأكثر ضعفاً. وفي إطار البرنامج الفرعي الثالث، تدعم التدابير المخصصة لبناء القدرات تنفيذ برنامج التأمين ضد المخاطر الكارثية، بما في ذلك تحاليل اكتوارية لضمان الاستدامة المالية للبرنامج، وصياغة مشاريع وثائق التنفيذ القانونية وتنفيذ آليات سريعة للتعويض وتسوية الخسائر استناداً إلى الخبرة الدولية. ثانياً، سوف يعمل خبير دولي لإدارة المخاطر، يكون منتدباً من الحكومة السويسرية وممولاً من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، مع وزارة الداخلية MoI في تنفيذ البرنامج. وقد تم تحديد الخبير المنتدب ويوجد بالفعل في موقع مشترك مع وزارة الداخلية MoI منذ يوليو 2015 لفترة أولية تصل إلى عامين. حيث يلعب الخبير المنتدب دوراً حاسماً فيما يتعلق بتوفير الدعم الفني والإداري لوزارة الداخلية MoI (لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختيار والأمانة) في جميع جوانب تنفيذ البرنامج إدارة ويدعم الأمانة في إعداد ورصد وتقييم المشروعات الممولة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN. وأخيراً، قام البنك الدولي بتعبئة الموارد للدعم الفني من المرفق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش (GFDRR) والأمانة العامة للتنمية الاقتصادية والتعاون (SECO) لتوفير بناء القدرات بشكل مباشر من خلال البناء على جميع جوانب تنفيذ البرنامج.

III. تنفيذ البرنامج

أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

44. تعتبر الوزارات المسؤولة عن تنفيذ البرنامج هم وزارة الداخلية (Moi) ووزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وعلى وجه التحديد، القيام بتنفيذ البرامج الفرعية، البرنامج الفرعي الأول (الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات) والبرنامج الفرعي الثاني (توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث)، وتصيح الأمانة العامة لوزارة الداخلية (Moi) الوكالة المسؤولة عن التنفيذ، نظرا إلى أن الأمين العام هو الأمر بالصرف للموارد المالية الخاصة بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). وكما هو مذكور في الجزء الثاني، يتم تأسيس هيكل حكامه جديد تحت مظلة البرنامج يُنظم من خلال حكم وارد في قانون الميزانية (انظر أسفل أيضا للمزيد من التفاصيل) والنشرات الدورية الحكومية المرتبطة بذلك (المسجلة أيضا في المؤشر المرتبط بالصرف 1 1 DLI). تتولى وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) تنفيذ البرنامج الفرعي الثالث (التأمين ضد مخاطر الكوارث والتمويل) بدعم من هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS).

45. جاري تأسيس كيانات ثلاث للحكمة الجديدة في صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، يرأس لجنة التسيير الأمين العام لوزارة الداخلية (Moi) وتشمل وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) ووزارة الشؤون الحكومية والحكمة، ووزارة التعمير وإعداد الترب الوطني، إلخ... مع ممثلين من الأمانة العامة. تتولى اللجنة تحديد الاتجاه الاستراتيجي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، كما تحدد وتستعرض معايير التأهيل والاختيار للمشاريع الفرعية ذات التمويل المشترك من الصندوق، كما توفر مجلس إدارة مناسب لأولويات الوزارات المعنية والحكومات المحلية المتعلقة بالمشاريع الفرعية الملائمة وترصد وتقيم نتائج المشاريع الفرعية المدعومة من الصندوق، كما تشرف على اللجنة الوطنية للاختيار وعلى الأمانة العامة وترشدهما. تتولى هذه اللجنة إدارة الاختيار الشفاف للمشاريع ذات التمويل المشترك مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). وتعمل اللجنة وفقا لإرشاد لجنة التسيير وتشتمل على ممثلين من الوزارات ذات الصلة والوكالات العامة، المدعومة من خبراء تقنيين خارجيين وفقا للاقتضاء.

46. يتم تأسيس أمانة عامة أيضا لدعم عمل لجنة التسيير ولجنة الاختيار الوطنية وتتخذ مقرها في مكتب الأمانة العامة لوزارة الداخلية. ويقع على عاتق الأمانة العامة مسؤولية تنسيق وإدارة البرنامج يوميا وفقا لدليل عمليات البرنامج (POM)، كما تصيح واجهة البنك في البرنامج. تتولى الأمانة العامة مسؤولية إعداد تقارير البرنامج السنوية، كما تنظم حشد الموارد للأنشطة المطلوبة في مجال بناء القدرات والتدريب؛ ومن أجل القيام بعملها، تستطيع الأمانة العامة سحب الموارد من داخل القطاعات المعنية في وزارة الداخلية (Moi) وفي وزارة الاقتصاد والمالية (MEF)، كما تدعم، حسب الاقتضاء، من مستشارين مؤهلين لضمان تنفيذ البرنامج بطريقة متسقة مع متطلبات دليل عمليات البرنامج (POM).

الجدول الخامس: الوكالات التنفيذية الرئيسية

التشكيل	المهام	لجنة التسيير
<ul style="list-style-type: none"> وزارة الداخلية (رئيس) وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الشؤون العامة والحكمة وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني إلخ 	<ul style="list-style-type: none"> وضع الاتجاه الاستراتيجي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). تحديد ومراجعة معايير اختيار التأهل للمشاريع الفرعية لكي يمولها الصندوق. توفير مجلس إدارة مناسب لأولويات الوزارات المعنية والحكومات المحلية المتعلقة بالمشاريع الفرعية المؤهلة رصد وتقييم نتائج المشاريع الفرعية المؤهلة في منطقة البرنامج الأشراف وتوفير الإرشاد لكل من اللجنة الوطنية للاختيار 	

	والأمانة	
<ul style="list-style-type: none"> • ممثلون من الوزارات المعنية الرئيسية • خبراء تقنيون إضافيون وفقا للاقتضاء 	<ul style="list-style-type: none"> • إدارة اختيار شفاف للمشروعات الفرعية المؤهلة ليتم تمويلها بمعرفة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)؛ • توصي بمشاريع مختارة أمام لجنة التسيير من أجل اتخاذ القرار النهائي. 	لجنة الاختيار
<ul style="list-style-type: none"> • * 1-2 موظف • خبير دولي مُعار من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون 	<ul style="list-style-type: none"> • دعم عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختيار • رصد يوميا التنسيق وإدارة البرنامج • تفاعل مباشر مع المشاريع الفرعية المختارة • إنشاء موقع إلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) وإدارة تفاعله، بما في ذلك نظام الرصد والتقييم. 	الأمانة العامة
	<ul style="list-style-type: none"> • تنظيم الموارد من أجل أنشطة بناء القدرات والتدريب 	
	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد تقارير البرنامج 	

ملاحظة: * يجوز الاعتماد على القطاعات الوظيفية المتخصصة في وزارة الداخلية MoI وفي وزارة الاقتصاد والمالية MEF للحصول على دعم إضافي

47. **بيانات البرنامج المالية.** يحصل المقترض على البيانات المالية للبرنامج التي تم مراجعة حسابته. كما يقدم أصحاب المصالح المشاركين في البرنامج البيانات المالية المطلوبة للتدقيق.

48. **تقع مسؤولية تنفيذ الأنشطة ذات التمويل المشترك مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) على عاتق الوزارات المعنية، والحكومات المحلية والإقليمية والوكالات العامة، وأو المؤسسات المملوكة للدولة.** تتناول مسؤولية التنفيذ كل أبعاد إدارة المشاريع الفرعية، بما في ذلك تعبئة التمويل المشترك والمشتريات وإدارة التعاقد، وإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية، ورصد مدى تقدم المشروع والإبلاغ عن ذلك. يوقع الأمر بالصرف في صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) والأمين العام لوزارة الداخلية (MoI) إلى جانب وزارة الاقتصاد والمالية (MEF)، على اتفاقية تمويل (FA) مع كل هيئة تنفيذية لضمان تنفيذ المشاريع الفرعية لإنجاز أهدافهم المنشودة والإيفاء بالمتطلبات المذكورة في دليل عمليات البرنامج (POM). تقوم المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT) بالتدقيق التقني للمشاريع الفرعية، بما في ذلك عناصر التنفيذ التقنية.

ب. رصد وتقييم النتائج

49. **يرصد البرنامج وفقا لنظم الحكومة.** كما يوفر إطار عمل النتائج (الملحق الثاني) الأسس التي ستقيس بها الأمانة العامة التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج والإبلاغ عن ذلك؛ كما تتولى إعداد التقرير السنوي للبرنامج الذي يشمل على دليل التقدم المحرز في كافة مؤشرات النتائج الواردة في إطار عمل النتائج، أي النتائج المتعلقة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف (DLIs)، ودليل الالتزام بمتطلبات خطة عمل البرنامج (PAP). يبني تقرير البرنامج السنوي بصفة خاصة على نظام رصد وتقييم وزارة الداخلية للمشاريع الفرعية (MoI's M&E) من أجل مشاركة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) في تمويلها ودمج مدخلات إضافية من وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) للمشروع الفرعي الثالث. يعرض نظام رصد وتقييم وزارة الداخلية للمشاريع الفرعية بالتفصيل في دليل عمليات البرنامج (POM) القائم على المعلومات المقدمة من أصحاب فكرة المشروع عن صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، تماشيا مع المتطلبات المحددة في اتفاق التمويل. يرفع التقرير السنوي للبرنامج إلى البنك في موعد أقصاه 90 يوم من نهاية كل سنة تقويمية. كما توفر التقارير السنوية للبرنامج أسس الاستعراض في منتصف المدة تحت إشراف لجنة التسيير وبالتعاون مع البنك الدولي.

ج. ترتيبات الصرف

50. يتاح صرف عائدات قرض البنك بناء على طلب المقترض عند إنجاز شروط المؤشرات المرتبطة بالصرف (DLIs) الخاصة بالترتيبات المذكورة في بروتوكول التحقق. هناك مؤشران قابلان للتطور (هما المؤشر # 2 (DLI#2) والمؤشر # 5 (DLI#5)) مع صرف العائدات المالية يتناسبان مع التقدم نحو إنجاز المؤشرات المرتبطة بالصرف (DLIs). يتم صرف هذه المؤشرات (DLIs) على أساس الصيغة المستخدمة لتحديد مبلغ عائدات القرض لصرفها وفقا لمستوى إنجاز المؤشر المرتبط بالصرف (DLI). يجوز صرف ما يقرب من 50 مليون دولار أمريكي مقدما (أو 25 في المائة من مبلغ قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD) عندما يصبح القرض فعال من أجل تيسير إنجاز نتائج المؤشرات المرتبطة بالصرف (DLIs). تتوافر هذه الدفعة المقدمة المحتملة طوال تنفيذ البرنامج على أسس متجددة. كما يصرف جزئيا مبلغ حتى 50 مليون دولار أمريكي (أو 25 في المئة من مبلغ قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD) بناء على إنجاز المؤشرات المرتبطة بالصرف (DLIs) في الأول من يناير 2015 أو بعد هذا التاريخ، وقبل تاريخ نفاذ اتفاقية القرض (تاريخ التوقيع على عقد القرض).

51. سحب الاستثمارات. ستزود وزارة الداخلية (MEF) البنك الدولي بدليل على الإنجاز أو الإنجاز الجزئي للمؤشر المرتبط بالصرف (DLI). فب أعقاب استعراض البنك الدولي للتوثيق الكامل، بما في ذلك أي معلومات إضافية تعتبر ضرورية، يرسل البنك رسالة رسميا إلى وزارة الداخلية (MoI) ووزارة الاقتصاد والمالية (MEF) فيما يخص إنجاز المؤشر (المؤشرات) المرتبط بالصرف (DLI(s)) ومستوى عائدات البرنامج المالية المتاحة للصرف في مقابل كل مؤشر مرتبط بالصرف (DLI) بالتحديد. تسلم وزارة الاقتصاد والمالية طلبات الصرف (طلبات السحب) إلى البنك الدولي بواسطة نظام الصرف الإلكتروني للبنك ونموذج الصرف المعياري جنبا إلى جنب مع تقديم طلب الحصول على دفعة مالية مقدما موقع عليها من موظف حكومي مفوض بالتوقيع. يتم إحاق نسخة من اتصالات البنك الرسمية مؤكدة على إنجاز المؤشر (المؤشرات) المرتبط بالصرف (DLI(s)) بطلبات الصرف.

IV. موجز التقييم

أ. التقييم التقني (بما في ذلك التقييم الاقتصادي للبرنامج)

52. يعتبر البرنامج صحيحا استراتيجيا حيث يهدف إلى جعل المغرب أكثر مرونة أمام الصدمات كما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة في إدارة المخاطر. كما هو وارد في الجزء الأول من هذه الوثيقة، يتعرض المغرب لمخاطر طبيعية متفاقمة باطراد بسبب التحضر فضلا عن التغييرات المناخية، وهو ما يشكل اهتمام خاص للمغرب بصفته البلد المضيف للمؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المشاركة في منتدى الأمم المتحدة الخاص بالتغييرات المناخية في عام 2016. ومن ثم، يحتل موضوع التخفيف من تداعيات المخاطر الطبيعية أهمية محورية من أجل التحسين المستدام للحد من الفقر وتقاسم الرخاء. كما تشكل تداعيات المخاطر الطبيعية مسؤولية مالية واضحة وطارئة تتحملها الحكومة. لذا، صممت استراتيجية البرنامج للتعامل مع هذه المشاكل ويستند على الممارسات الجيدة لإدارة المخاطر. يتطابق البرنامج مع المبادئ الجوهرية لإدارة مخاطر الكوارث (DRM)، بما في ذلك: الانتقال من ثقافة الاستجابة بعد وقوع الكارثة والابتكارات المجزأة والقائمة على القطاع إلى ثقافة التركيز المسبق للحد من المخاطر، واستهداف الإجراءات المحلية من خلال تحمل المجتمعات المحلية لمزيد من المسؤولية في إدارة مخاطر الكوارث (DRM)، بما في ذلك الوقاية وتوفير هياكل محسنة لإدارة المخاطر وتقديم حوافز للقيام بأنشطة جديدة واسعة النطاق من شأنها الحد من المخاطر. ففي المغرب، يتولى صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المعاد هيكلته القيام بذلك، حيث يهدف الصندوق بوضوح إلى زيادة القدرة على إدارة مخاطر الكوارث (DRM) على المستوى المحلي مع ضمان توفير التوازن للتدابير على نطاق صغير بين المعايير الهيكلية وغير الهيكلية؛ كما يشدد البرنامج صراحة على استخدام أفضل لتحليل المخاطر من خلال الاعتماد على استخدام قدرة نمذجة المخاطر الكارثية في المغرب وتعميم ذلك.

وفي النهاية، يستكمل الإصلاح المؤسسي واستثمارات الحد من المخاطر من خلال برنامج محدد ملتزم بالتأمين ضد مخاطر الكوارث لضمان أن المخاطر المتبقية ومن غير المستطاع إقلال تكاليفها بفاعلية يتم تمويلها بكفاءة. وفي العموم، يتعين الربط بين إدارة مخاطر الكوارث (DRM) والنهج الأوسع لإدارة المخاطر والمرونة، حيث يتماشى البرنامج مع أفضل الممارسات الناشئة عن "المرونة"، فعلى سبيل المثال، كما هو موضح في تقرير التنمية العالمي لعام 2014 حول "المخاطر والفرص".

53. يعتبر التركيز الاستراتيجي والتصميم للإصلاحات المتوخاة من أجل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) تحت مظلة البرنامج الفرعي الأول والثاني سليما تقنيا. يوفر اختيار آلية مخصصة للتمويل العديد من الامتيازات التي تفوق تمويل إدارة مخاطر الكوارث (DRM) فقط من الميزانية العامة. أولا، يوفر صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) حافز مالي واضح لاستهداف أنشطة الحد من المخاطر. ففي كثير من الأحيان، تجبر الحكومات بسبب ضغوط موارد ميزانية على خفض أو تأجيل الإنفاق على الحد من المخاطر. ويسوء الوضع أكثر إذا لم تحدث كارثة في الدولة في السنوات الأخيرة. ثانيا، تصبح آلية التمويل المخصصة وسيلة تنسيق ناجحة، إذا كانت مصممة جيدا. لا يوجد لدى إدارة المخاطر في الوقت الحالي "بيت طبيعي" داخل هيكل الحكومة المغربية، لذا من الجائز أن يساعد تأسيس آلية حكامه استراتيجية على انخراط الوزارات الرائدة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية الاستثمارية الخاصة بالإعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية. ثالثا، من الجائز أن تعضد آلية التمويل المباشر عمليات إدارة مخاطر مرئية ومحددة جيدا على المستوى المحلي. يستطيع الصندوق المخصص الذي يشارك في التمويل ويقدم إرشاد تقني أن يمنح صوتا ويضع ترتيبات مؤسسية جديدة تجلب كل من المجتمعات المحلية والوزارات الرئيسية معا للتعامل مع احتياجات إدارة المخاطر المحلية. رابعا، يتم تعزيز الشفافية إلى الدرجة اعتماد وضع الأهداف الموائمة وبلورة إطار عمل كفاء فضلا عن عملية الاختيار، والالتزام بهم وفحصهم الدقيق. خامسا، تعزيز المسائلة من خلال إنشاء نظام رصد وتقييم فعال وكفاء لضمان إنجاز النتائج المرجوة. يستكمل صندوق المرونة الوطنية الناشئ، على هذا النحو، الأنشطة الجارية في مجال إدارة المخاطر التي تضطلع بها الوزارات المعنية والحكومات المحلية من خلال نهج استهدافي أكثر يركز على مشاريع مختارة لجودتها وتدايعاتها والمدعمة بنهج أصحاب المصالح المتعددين.

54. يعتبر تصميم البرنامج الفرعي الثالث الخاص بالتمويل والتأمين ضد المخاطر الكارثية تقنيا صحيحا أيضا. يهدف مشروع قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية إلى توضيح مسؤولية أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص عن الأحداث الكارثية وقواعد تقاسم الخطر، وتشجيع التأمين ضد المخاطر الكارثية على أساس السوق. خضع مشروع القانون لاستشارات مكثفة من أصحاب المصالح، بدءا من عام 2008، بقيادة مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (DAPS). تولت المديرية، بالتحديد، قيادة المناقشات المكثفة مع إدارة التأمين المحلية لضمان اكتتابهم في التأمين ضد المخاطر الكارثية دون التأثير على الأداء الكلي والمستمر لسوق التأمين غير النشط (الذي ينمو لكن ليس بالقدر الكافي). وللقيام بذلك، تأسس نظام حماية مالية شامل لكل من الأسر المعيشية المؤمن عليهم والغير مؤمن عليهم (يغطي الإعاقة الدائمة الوفاة والأصول). فمن خلال تمديد الضمان ضد الكوارث الطبيعية (أو من صنع الانسان) يصبح الضمان إجباريا وفقا لمشروع القانون ويندرج هذا الضمان في وثيقة التأمين على الممتلكات. ومع ذلك، نظرا للانتشار الضعيف للتأمين على الممتلكات في المغرب، يوسع مشروع القانون هذا الضمان الإجباري إلى تأمين المسؤولية القانونية الإجبارية للطرف الثالث في السيارات وتأمين المسؤولية القانونية الإجبارية للطرف الثالث. فمن خلال هذا الإجراء، يستطيع مشروع القانون التوصل إلى حوالي 2 مليون صاحب سيارة وعائلاتهم في المغرب (حوالي 6 مليون شخص) والتأمين عليهم ضد الإعاقة الوفاة الذي تسببه الأحداث الفاجعة (حتى لو أصيبوا دون أن يكونوا في السيارة). ومع إدراك أن العديد من الأسر المعيشية خصوصا الأسر الفقيرة غير مؤمن عليهم، تم ذكر في مشروع قانون صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC)، أن عليه أن يقوم بتقديم تعويض جزئي لضحايا الكوارث الغير مؤمن عليهم (ضد خسارة السكن الرئيسي والعجز الدائم / الوفاة). تجعل هذه الخطة المتفردة والمبتكرة لتعويض ضحايا الكوارث غير المؤمن عليهم أمرا واضحا وملزما قانونيا. يُبنى مشروع القانون على شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص من خلال الاعتماد على شركات التأمين الخاصة وشركات إعادة التأمين وحاملي وثائق التأمين. فوسيلة تمويل هذا البرنامج هي: التمويل من خلال أقساط إضافية للامتداد الإجباري لوثائق التأمين وبالمثل يتم تمويل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) أساسا من الضرائب ومن مساهمات الحكومة الأولية²³.

²³ حتى تتمكن من تقدير التأثير المالي الكلي للتأمين ضد المخاطر الكارثية في المغرب، يقوم البنك الدولي في الوقت الحالي بمساعدة وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) بإجراء التحليل المالي للبرنامج، من أجل إبلاغ قسم الوثائق التنفيذية القانونية لتحديد المستويات العديدة من المساهمات المالية والأقساط المضافة.

55. إطار الإنفاق وتدفق الأموال واضح ويستند على نظم إعداد الميزانية القائم في المغرب، بما في ذلك الإصلاح الصاعد لميزانية المغرب. يظهر إنفاق البرنامج في الميزانية العامة للدولة، وذلك أساسا من خلال حساب مخصص، (الحسابات المرصدة لأموال خصوصية - صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (CAS- FLCN)، المستخدم في المغرب لبيّن تخصيص الموارد العامة لأهداف محددة. تحصل هذه الحسابات والصندوق المذكور على مساهمات موحدة من خلال الميزانية العامة ومن قوة إضافية لموارد التمويل من خلال التمويل المشترك للمشاريع الفرعية الفردية (المحددة أيضا في المؤشر الرابع المرتبط بالصراف 4 DLI). تعتبر هذه الحسابات وهذا الصندوق المذكور مظهرا متعلقا بالميزانية بعبارة أخرى، الجزء المحدد في وثائق الميزانية الذي يخضع للتصويت في البرلمان بنفس الشكل وفي نفس الوقت مثل تماما باقي الميزانية السنوية، كما يخضع لسلطة الصراف (الأمر بالصراف) في وزارة الداخلية (لصالح الصندوق)، ولا يخضع لإلغاء الموازنة غير المقدمة في نهاية العام المالي، وفيما عدا ما سلف، يتبع نفس القواعد التي تتبعها الميزانية العامة. تقدم الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (CAS- FLCN) سنويا إلى البرلمان مع إطار الإنفاق. كما تخضع هذه الحسابات والصندوق المذكورين سلفا لتقارير تنفيذ الموازنة المؤقتة ولجزء من تقرير تنفيذ موازنة نهاية العام المقدمين إلى المؤسسة العليا للرقابة المالية. تعتبر مساعدة البرنامج مساعدة جوهرية في تحسين كفاءة وفاعلية الإنفاق العام من خلال تحسين ليس فقط تخصيص الاستراتيجية لموارد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية ولصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (CAS- FLCN) بل أيضا لتعزيز الرصد والتقييم (M&E) لضمان إن الأموال العامة صرفت في إنجاز الأهداف المنشودة. فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الثالث، تخصيص أموال عامة لهذا البرنامج من جزء بسيط من ضريبة التأمين القائمة حاليا في المغرب، بالإضافة إلى مساهمات شركات التأمين وأصحاب وثائق التأمين.

56. دعم البرنامج من خلال توفير الموارد المالية العامة ملائم تماما. تنتشر استثمارات التمويل العام لإدارة مخاطر الكوارث (DRM) في معظم البلدان تقريبا نتيجة لعوامل عديدة بما في ذلك: يشتمل الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية الهيكلية وغير الهيكلية في كثير من الأحيان على مشاريع يستفيد منها الجميع، وهي الحالة التقليدية للتمويل العام. وتعتبر الأمثلة الواضحة لذلك هيكل الحماية من الفيضان أو نظم الإنذار المبكر، فمن ثم، تتوافر الحماية للجميع (يصعب حصر الفوائد على من يسددون المستحقات فقط)، كما يوجد أيضا قصور الاستثمار في الحد من المخاطر ما قبل الحدث نتيجة للعديد من التحديات المؤسسية والتحيز الداخلي العميق للتركيز أساسا على الاستجابة لما بعد وقوع الحدث، الأمر الذي يدعو إلى تقديم مزيد من التحفيز للترويج لإجراءات التخفيف من الأضرار السابقة للحدث. فيما يختص بالتأمين ضد مخاطر الكوارث، ونتيجة التدايعات العالية أو الاحتمالية الضعيفة للمخاطر الطبيعية، يفضل القائمون على صناعة التأمين تبادي التأمين ضد الكوارث الطبيعية، ويقدمون على مثل هذا التأمين فقط عندما يكون قسط التأمين جذابا للغاية. ولذلك السبب، يُطلب من الحكومة التدخل في الأمر، بما في ذلك توفير تغطية لغير المؤمن عليهم، وهذه الفئة تشمل عناصر المجتمع الأكثر فقرا والأكثر عرضة للخطر في المجتمع. إن كافة عناصر البرنامج تعزز بشدة كفاءة وفاعلية الإنفاق العام.

57. تداعيات البرنامج الاقتصادية المباشرة هامة وإيجابية. في العموم، تبين أن استثمارات مخاطر ما قبل الكارثة أقل تكلفة بكثير بالمقارنة باستثمارات ما بعد الكارثة. كما يتضح في الإطار 6، تشير الحسابات المستخدمة في نظام تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (MnhPRA) إلى وجود فوائد إيجابية جدا فيما يخص نسب التكلفة (نسب تكلفة الفائدة (BCRs) للأنشطة النموذجية التي يتم تمويلها تحت مظلة البرنامج، والتي تصل حتى 54 كأعلى حد لنظم الإنذار المبكر²⁴. تعزز الخبرة الدولية هذه النتيجة بالكامل وتقرح أنه، في حالة توافر إدارة سليمة لهذه النتيجة، تستطيع مشاريع الحد من مخاطر الكارثة تحقيق نسب عائد داخلي عالية (معدلات العائد الداخلي IRRs)^{26/25}. فالعائدات على الأنشطة صغيرة الحجم غير الهيكلية والهيكلية أعلى فمن غير الضروري للأنشطة الاعتماد على الكثافة العالية لرأس المال كما تعتمد على المجتمع المحلي بتطبيقه النهج التشاركي، مما يعتبر جوانب هامة ترسخ بشكل خاص بموجب هذا البرنامج²⁷. عموما، سيكون لتنفيذ البرنامج فوائد

²⁴ World Bank. 2013. *What If Scenario Analysis Report, Morocco Natural Hazards Probabilistic Risk Analysis and National Strategy Development.*

²⁵ Multihazard Mitigation Council. 2006. *Natural Hazard Mitigation Saves: An Independent Study to Assess the Future Savings from Mitigation Activities.*

²⁶ http://hazardmitigation.calema.ca.gov/hazard_mitigation_success_stories

²⁷ الدعوة لتقديم مقترحات (CfP) عام 2015، لم يكن من المستطاع حساب معدل العائد الداخلي (IRR) لأن المشروعات كانت في المراحل المختلفة للإعداد، بما في ذلك المراحل الأولية المبكرة مثل مرحلة ما قبل - دراسة الجدوى.

اقتصادية هامة بالمقارنة بالسيناريو الواقعي المضاد (عدم وجود مشروع) لأن المغرب بناء على هذا السيناريو يظل يعمل بطريقة تفاعلية بالدرجة الأولى ويتعامل مع التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للكوارث بعد حدوث الحدث فقط، مما يهدر فرص هامة للحد من بيان المخاطر في المغرب.

الإطار 6، نسبة تكلفة الفائدة الخاصة بالاستثمارات المختارة للإغاثة

باستخدام تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (MnhPRA)، تم اختبار 51 سيناريو للإغاثة، مثل تقوية المباني ضد الزلازل، أنظمة الإنذار عن الفيضان وإجراءات هيكلية للحماية من الفيضان والتخطيط للإخلاء ورفع المباني للحماية من الفيضانات. حددت السيناريوهات المناطق المعرضة للخطر الشديد مع الأخذ في الاعتبار إقليم الحسيمة وإقليم الناظور معرضان لحدوث زلزال، وإقليم القنيطرة معرض لحدوث فيضانات، والمناطق الساحلية من البلاد معرضة للتسونامي وكما نظر في الأقاليم الرئيسية المختارة مثل فاس وأغادير. وتراوحت نسبة تكلفة الفائدة (BCRs) في السيناريوهات الـ 51 من 1.1 إلى 54.3. تعتبر المشاريع الجائز تمويلها من البرنامج هي:

الإغاثة	منطقة	إشغال	نسبة تكلفة الفائدة
نظام إنذار ضد الفيضان	أوريكا (سبو)	كلي	54.3
نظام إنذار ضد الفيضان	أوريكا (سبو)	سكني	45.6
مجري مائية على طريق السكك الحديدية (حماية من الفيضان)	الغراب	خط السكة الحديدية	34.6
نظام إنذار ضد الفيضان	أوريكا (سبو)	مباني أساسية	12.1
تخطيط إخلاء تسونامي	المغرب	السكان	8.3
إغاثة المباني السكنية في المدن الجديدة من الفيضان	القنيطرة	سكني	8.2
إغاثة المباني الحكومية في المدن الجديدة من الفيضان	القنيطرة	مباني حكومية	7.2
تجديد الأجزاء المتأثرة بالزلازل	الناظور	مستشفيات	5.8
تقدير المخاطر على المدن الجديدة	القنيطرة	مباني	5.7
تقدير مخاطر الزلازل على المدارس الجديدة في كل المغرب	كل المغرب	مدارس	4.4

المسجلون أدناه أو نظرائهم. أعلى عشر سيناريوهات من ناحية نسب الأرباح للتكلفة هم:

58. القيمة الاقتصادية لبرنامج تمويل مخاطر الكوارث والتأمين إيجابية أيضا. من المتوقع أن يسفر البرنامج المقترح لتأمين ضد المخاطر الكارثية عن العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. فيما يختص بالحكومة، يسمح إدراج ضمان تأميني إجباري للمخاطر الكارثية (للشخص المؤمن عليه) ونظام تعويض للأسر المعيشية الغير مؤمن عليها من خلال صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC)، للحكومة إيضاح المسؤولية المحتملة المتعلقة بالأحداث الكارثية. في كثير جدا من الأحيان، لا تحدد تكلفة استرداد التمويل في أعقاب الكوارث طبيعية لأصحاب المصالح المتنوعين، مما يسفر عن مسؤولية احتمالية ضمنية تقع على عاتق الحكومة (تواجه الحكومة ضغوط اجتماعية لتعويض ضحايا الكارثة بالرغم من عدم وجود إلزام قانوني بذلك). كما يتيح البرنامج للمغرب من تحويل جزء من خسائر الكارثة المحتملة إلى قطاع شركات التأمين الخاص، مما يقلل من مسؤولية الحكومة المحتملة الضمنية. وفيما يتعلق بالأسر المعيشية، يوفر برنامج التأمين ضد مخاطر الكوارث هذه الأسر بتأكيد أكبر للحصول على دعم مالي المنتظر الحصول عليه بعد وقوع الكارثة. أجرى البنك الدولي تحليل اكتواري تمهيدي وبناء على ذلك تحصل الأسر المعيشية المؤمن عليها في المتوسط ما يعادل 700 مليون درهم مغربي (MAD) كل عام كمدفوعات تأمين من الفيضانات و/أو زلازل، بينما تحصل الأسر المعيشية المتضررة الغير مؤمن عليها على 800 مليون درهم مغربي (MAD) في المتوسط من صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) كل عام. فبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يوفر برنامج مثل هذا مدفوعات أسرع حيث أن هيكل المدفوعات محدد سلفا. تبين بعض التحليل الاقتصادية أن الدفع النقدي المباشر في أعقاب الكارثة يسفر عن فوائد هامة وكبيرة في الرفاهية الاجتماعية، لاسيما للأسر المعيشية الفقيرة، بقيمة 1 دولار أمريكي مدفوع في أعقاب الكارثة يساوي 2.5 دولار أمريكي تدفع بعد الحدث بأسابيع²⁸. وفيما يتعلق بصناعة التأمين المحلية، يوسع البرنامج السوق المحلي للتأمين على الحياة. فقد قدرت بعض التحليل الأكتوارية التمهيديّة المبكرة التي قام بها البنك الدولي أن هذا يسفر عن ضخ شركات التأمين لمبلغ يقرب من 840 مليون درهم مغربي (MAD)

²⁸ Clarke and Hill. 2013. *Cost-Benefit Analysis of the African Risk Capacity Facility*.

بالإضافة إلى حجم أقساط التأمين السنوية، أو 4.5% من حجم قسط التأمين على الحياة في المغرب. في حالة كارثة كبرى (على سبيل المثال، مع فترة عائد تمتد لمائة عام)، يقدر التحليل الأكتواري الأولي للبنك الدولي أن صناعة التأمين تضخ ما يقرب من 1 مليار درهم مغربي (MAD) كمدفوعات تأمينية في الاقتصاد، يأتي جزء كبير من هذا المبلغ من إعادة التأمين للأجانب نظرا أن أعمال التأمين على المخاطر الكارثية تحول أساسا إلى سوق إعادة التأمين الدولي (عادة يزيد عن 90 في المائة)^{30/29}.

59. **القيمة المضافة من البنك الدولي قيمة هامة.** فهي قائمة على كل المشاركة الطويلة مع المغرب في جوانب عديدة في مجال إدارة المخاطر فضلا عن خبرة البنك العالمية الهامة في مجال بلورة برامج تشغيلية إنمائية لدعم سياسات وبرامج إدارة مخاطر الكوارث (DRM) في البلدان. فقد كانت للبنك شراكة مع المغرب في إدارة المخاطر منذ عام 2008 (انظر الإطار 1) كما عضد المغرب بشدة في تطوير نهجها الخاص في إدارة المخاطر طوال تحديد الأبعاد الرئيسية، بما في ذلك وضع تقييم للمخاطر (تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب MnHPRA)، وإصلاح صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، ودعم برنامج تأمين المخاطر الكارثية. فبناء على الانخراط العميق للبنك عبر السنوات السبع الماضية، نتيج وضعية البنك الفريدة دعم المرحلة المقبلة في المغرب المتعلقة بإدارة المخاطر من خلال تفعيل أجندة الإصلاح الطموحة في المغرب. فمن خلال القيام بذلك، تستند البلاد على برامج تشغيلية أنمائية قائمة على خبرة عالمية مكثفة لدعم سياسات وبرامج إدارة مخاطر الكارثة (DRM) في البلدان، المستقاة من فوندين FONDEN في المكسيك، وصندوق التكيف في كولومبيا، والصندوق المرن في مواجهة الكوارث في الفلبين، وصندوق مجموعة التأمين ضد الكوارث في تركيا، ومجموعة التأمين ضد مخاطر الكوارث في رومانيا، وشركة التأمين ضد المخاطر الكارثية لجنوب شرق أوروبا والمنطقة القوقازية .

ب الائتمان

60. أجرى البنك تقييم للنظام الائتماني (FSA) وفقا لسياسة وتوجيه البنك لتمويل البرنامج القائم على النتائج (PforR) من خلال تحليل الوثائق المتوفرة، وعقد جلسات عمل مع أصحاب المصالح الرئيسيين. تناول تقييم النظام الائتماني (FSA) الترتيبات المؤسسية للبرنامج والإدارة المالية ونظم المشتريات ونظم الحكامة على مستوى إدارة البرنامج ككل وعلى مستوى الوكالات التنفيذية وشركاءهم أيضا. لاسيما، أجرى تقييم عينة من الكيانات المستفيدة المحتملة، بما في ذلك العديد من المدن والأقاليم. واستنتج من نتائج التقييم فضلا عن استعراض العمل التحليلي والتشخيصي القائم بالفعل أن نظم الائتمانية للبرنامج توفر ضمان معقول خاص باستخدام عائدات التمويل في الأغراض المنشودة، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفاعلية والشفافية والمساءلة. تستخدم الحكومة نظامها الخاصة لضمان جميع التدابير الموائمة لمنع الاحتيال والفساد في البرنامج. تطبق المبادئ التوجيهية للبنك الخاصة بمنع الاحتيال والفساد في تمويل البرنامج القائم على النتائج، بتاريخ 1 فبراير 2012، والمنقح في 10 يوليو 2015 (المبادئ التوجيهية ضد الفساد).

61. حدد التقييم عدد من جوانب القصور وبواطن الضعف في البلاد، فضلا عن مستويات التنفيذ. بالتحديد، على مستوى البلد، يتوافر في المغرب العديد من المؤسسات المكلفة بالاستماع إلى الشكاوى وتتخذ قرارات بشأن الشكاوى والادعاءات المتعلقة بأنشطة واردة في الإصلاحات المدعومة من البرنامج القائم على النتائج (PforR). ومع ذلك، هناك بعض بواطن الضعف المرتبطة بآلية التعامل مع الشكاوى وبآلية الإدارة الكفاء والفعالية للتعامل مع الاحتيال والفساد خلال تنفيذ العقد. فعلى مستوى التنفيذ، يوجد: (1) قدرة ضعيفة لبعض مؤيدي المشروع على تصميم مشاريع وتنفيذها وإدارتها والقيام بالمشتريات والتعامل الجيد مع إدارة المالية (2) عدم توافر الأدوات لقياس أداء الأتمان إلخ... عموما، تصنف مخاطر برنامج الائتمان بشكل

²⁹ومن المثير للاهتمام، بينما تناقش الأدبيات بشكل مكثف الدور الاقتصادي الجوهري الذي يجوز أن تقوم به شركات التأمين، لاسيما المتعلقة بالنمو الشامل ووظيفة الائتمان (ليستر 2014)، غير إنها تحافظ على الصمت فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية الكمية لبرامج التأمين ضد المخاطر الكارثية.

³⁰التحليل الأكتواري التمهيدي الذي قام به البنك الدولي دلالي محض ويعتمد بقوة على الافتراضات الخاصة بمعامل تغطية الناس المؤمن عليهم والغير مؤمن عليهم. أجرى تعديل على هذا المعامل من خلال وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS).

أساسي. يطلب الإطار الائتماني إدراج الاهتمامات الائتمانية كمعايير لاختيار المشاريع المؤهلة. تم تعريف الإجراءات الائتمانية التصحيحية في خطة عمل البرنامج (PAP). وتعتزم هذه الخطة توفير المساعدة على الحد من المخاطر الائتمانية وبواطن الضعف المحددة، لاسيما من خلال بناء القدرات على مستوى إدارة البرنامج ككل في وزارة الداخلية (MoI) لتقييم قدرة التنفيذ الائتمانية وكذلك على مستوى الوكالات التنفيذية للمشاريع الفردية. تستكمل هذه الإجراءات من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية للأداء الائتماني لرصد الأداء الائتماني للبرنامج كما هو محدد في تقييم النظام الائتماني (FSA). تجذب هذه المؤشرات الانتباه إلى ضرورة إجراء تصحيح خلال فترة تنفيذ البرنامج. من ثم، توفر النظم الائتمانية للبرنامج ضمان مقبول لاستخدام عائدات التمويل في الأغراض المنشودة.

ج. تأثيرات بيئية واجتماعية

62. قيم البنك النظام البيئي والاجتماعي (ESSA) لصالح البرنامج القائم على النتائج (PforR) المقترح. واستعرض هذا النظام قدرة نظم الإدارة الاجتماعية والبيئية الوطنية والمحلية القائمة لتنفيذ البرنامج بوسيلة مستدامة. تقاسم النظراء مسودة التقرير حول هذا النظام وتم مناقشته أثناء ورشة عمل تشاورية نظمت بتاريخ 5 نوفمبر 2015.

63. هناك فئتان من الأنشطة الاستثمارية مؤهلات للحصول على تمويل بموجب البرنامج: (1) الفئة التي تتقدم بطلب إجراء تخطيط وتحسين المعرفة أو برامج رفع وعي السكان المعرضون لمخاطر الكوارث الطبيعية (أنشطة غير هيكلية)؛ و(2) الفئة التي تنطوي على الأعمال العامة للحماية ضد الكوارث الطبيعية (أنشطة هيكلية صغيرة ومتوسطة الحجم).

64. من المنتظر من الأنشطة المدعومة من البرنامج أن تسفر عن تأثير إيجابي شامل على البيئة والمجتمع، وتأثيرات ضارة معتدلة. فمن طبيعته، يعرض البرنامج عن تمويل أي نشاط محتمل أن يسفر عن تداعيات ضارة كبيرة على البيئة و/ أو الناس المتضررين (على سبيل المثال: أنشطة يتم تصنيفها نموذجيا كفئة أ (Category A)). بالتالي، فالتراما بسياسة البنك الدولي وتوجيهاته لتمويل برنامج قائم على نتائج (PforR)، يتم إقصاء ما يلي من البرنامج:

- أي نشاط يثير مخاطر بيئية واجتماعية يسفر عن تداعيات متعددة ومتنوعة لا مثيل لها ولا رجعة فيها وغير مسبوقة؛
- أي نشاط مقترح ضمن سياق برنامج أوسع يثير مخاطر بيئية واجتماعية ويسفر عن تداعيات متعددة ومتنوعة جديدة ولا مثيل لها ولا رجعة فيها وغير مسبوقة؛
- أي نشاط: (1) في موقع ذا قيمة بيولوجية حيوية وبيئية محددة ضمن حدود المغرب؛ (2) من الممكن أن يغير بطريقة هامة أو خطيرة مناطق محمية أو بيئات طبيعية أو من الممكن أن يغير بطريقة جوهرية مناطق ذات تنوع إحيائي، و/أو (3) من الممكن أن يتسبب في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لمصادر الآثار والتراث الثقافي التاريخي؛
- أي نشاط من الممكن أن يتطلب نزوح أو ترحيل خطير لأشخاص، أو حيازة أراضي، أو تقييد الوصول إلى المصادر الطبيعية أو الجماعية أو الاقتصادية.

65. حدد تقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA) عدد جوانب القصور في النظم المؤسسية والبيئية والاجتماعية القانونية التي تطبق البرنامج. فقدرة العديد من الكيانات المؤسسية الوطنية والمحلية المسؤولة عن إدارة العناصر الاجتماعية المرتبطة بالمشاريع التي يمولها البرنامج غير منتظمة وتتطلب دعم مستهدف في إطار البرنامج. كجزء من التقييم، الكيانات المساهمة تطبق وسائل مسح محددة لتقدير تداعيات كل مشروع على حدى الاجتماعية والبيئية، كما تستخدم وسائل محددة تتضمن تدابير موائمة للحد من المخاطر للالتزام بالإجراءات القابلة للتطبيق. بالتالي، ولملاء الفراغ المحدد في تقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA)، يدعم البرنامج تدابير محددة لتعزيز أداء نظم الإدارة البيئية والاجتماعية المغربية. فهناك تدابير مختلفة (مذكورة بالتفصيل في الملحق رقم 6) مرتبطين أساسا بالعناصر التالية (1) نظم إدارة بيئية واجتماعية، (2) رصد وتقييم (3) قدرات الإدارة البيئية والاجتماعية.

66. يدعم البرنامج، بشكل خاص، إعداد الدليل التقني البيئي والاجتماعي واعتماده وإقراره. من بين جملة أمور أخرى، يؤسس الدليل إجراءات واضحة تساعد في إعداد ورفع المشاريع الهيكلية المؤهلة أمام صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، أي من خلال: (i) تقديم دراسة نمطية للاستثمارات المتوافقة مع سياسة وتوجيه البنك لتمويل البرنامج القائم على

النتائج (PforR)؛ (ii) اقتراح "أدوات فحص" تهدف إلى تحديد المخاطر والتداعيات المحتملة الاجتماعية والبيئية على المشاريع؛ و(iii) اقتراح نماذج لتقييم مقياس أو حجم المخاطر الاجتماعية والبيئية وتداعياتها؛ و(iv) اقتراح نماذج لإعداد تقارير شاملة خاصة بتطبيق إجراءات الحد من المخاطر على المجتمع والبيئة؛ و(v) تقديم العناصر التي تسمح لمقترحي المشروع بتطوير أدوات معينة تتضمن إجراءات الحد من المخاطر على البيئة والمجتمع (تقييم التأثير البيئي والاجتماعي [ESIA]) خطط العمل البيئية والاجتماعية [ESMPs] وخطط عمل مختصرة لإعادة التوطين [ARAPs] كما تلتزم هذه الأدوات مع الحكومة ومع سياسة وتوجيه البنك الدولي لتمويل البرنامج القائم على النتائج (PforR). كما سينتضمن البرنامج أيضا أنشطة لتقوية قدرات ورفع وعي جميع أصحاب المصالح بخصوص القضايا والمشاكل المرتبطة بالإدارة الاجتماعية والبيئية المستدامة للبرنامج.

67. إن المجتمعات والأفراد التي تعتقد أنهم يتأثرون سلبا بسبب دعم البنك لعملية البرنامج القائم على النتائج (PforR)، كما هو محدد من قبل السياسة والإجراءات القابلة للتطبيق، يستطيعون تقديم شكاوهم إلى البرنامج الحالي الخاص بآلية انتصاف المظالم (GRM) أو خدمة انتصاف المظالم (GRS) التابعة للبنك الدولي. تضمن خدمة انتصاف المظالم (GRS) أن الشكاوى التي تحصل عليها تتم مراجعتها في الحال حتى يتم التعامل مع الاهتمامات الوثيقة الصلة بالموضوع. بإمكان المجتمعات والأفراد المتأثرون تقديم شكاوهم إلى لجنة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي والتي تقرر ما إذا كان قد حدث أي ضرر أم لا، أو من الممكن أن يحدث، كنتيجة لعدم التزام البنك الدولي بسياسته وإجراءاته. كما يجوز تقديم الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم جلب الاهتمامات مباشرة إلى انتباه البنك الدولي، وتم منح إدارة البنك فرصة للرد والتجاوب. للحصول على المزيد من المعلومات حول كيفية تقديم شكاوى إلى البنك الدولي وإلى خدمة رفع المظالم بالبنك الدولي المشتركة، من فضلك زر الموقع التالي: <http://www.worldbank.org/GRS>. وللحصول على المزيد من المعلومات حول كيفية تقديم شكاوى إلى لجنة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، من فضلك زر الموقع التالي: www.inspectionpanel.org.

68. يتوافر في المغرب العديد من المؤسسات المكلفة بالاستماع واتخاذ قرارات بخصوص الشكاوى والادعاءات المرتبطة بالأنشطة المعتمدة من البرنامج القائم على النتائج (PforR). فتوافر إليه تقديم شكاوى ومناشدات وترقيتهم حديثا إلى المستوى المؤسسي يزودهم بالاستقلال الضروري والاستقلال المالي الذاتي، بالإضافة إلى السلطات الموسعة للإحالة إلى الذات. إن نظام خدمة انتصاف المظالم (GRS) التابعة للبنك الدولي لا تقلل من قيمة النظام المغربي لإدارة الشكاوى.

د. تقدير المخاطر

(أ) ملخص كامل لتقدير المخاطر

الجدول 6. تقدير المخاطر

المخاطر	التقدير
تقني	جوهرى
انتقائي	جوهرى
بيئي واجتماعي	جوهرى
مؤشر مرتبط بالصراف (DLI)	متوسط
مخاطر عامة	جوهرى

(ب) شرح تقدير المخاطر

69. الخطر الإجمالي للعملية جوهرى. فهناك مخاطر كبيرة مرتبطة بالمخاطر التقنية. بالرغم من توقع أن الغالبية العظمى من أنشطة الإقلال من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية تشمل معيار نسبي و/أو برامج استثمار بناء بنية تحتية على نطاق ضيق (ولذا من المحتمل أن يكون لديها مخاطر تقنية محدودة فقط)، فبعض وكالات التنفيذ، خصوصا على مستوى الحكومة المحلية، أقل اعتيادا على أنشطة إدارة مخاطر الكوارث (DRM)، بالتحديد فيما يخص الإقلال من المخاطر، لأنها تعتبر منطقة حديثة نوعا ما عليهم للاشتراك فيها وتحمل مسؤوليتها. من أجل ضمان تنفيذ المشاريع الفرعية للحصول على

النتائج المرجوة، مطلوب دعم بناء قدرات قوية. كما تتولى المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT) بإجراء فحص مدقق للمشاريع التقنية مما يشكل إضافة للحد من المخاطر. من المرجح أن تكون المخاطر البيئية والاجتماعية جوهرية نتيجة لعدد من وكالات التنفيذ المنخرطة في الأمر، بما في ذلك الوكالات التي على مستوى الحكومة المحلية، حيث قدرتهم على الإدارية غير قوية على المستوى البيئي والاجتماعي. لكن على الجانب الآخر، من خلال الالتزام بسياسة وتوجيه البنك الدولي لتمويل برنامج للحصول على نتائج (PforR)، فإن البرنامج مصمم لتحاشي اختيار أنشطة لها مخاطر وتداعيات بيئية واجتماعية هامة. ربما تظل المخاطر الجوهرية في دائرة الإدارة الائتمانية في ضوء وكالات التنفيذ المتعددة المنخرطة، بما في ذلك الوكالات التي على مستوى الحكومة المحلية، حيث القدرة أضعف. يتم تعريف مخاطر المؤشر المرتبط بالصراف (DLI) بالمعتدل حيث تم وضع مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالصراف ذات توازن جيد ومحددة بوضوح أثناء الإعداد ومتفق عليها تماما مع النظراء للحكومة، بما في ذلك وزارة الداخلية (MoI) ووزارة الاقتصاد والمالية (MEF). بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بالتخطيط و/أو تنفيذ أعمال أخرى تهدف إلى الإقلال من هذه المخاطر. بالتالي من الجائز أن تنعكس نتائج هذه المعايير على تقدير مخاطر هذه العملية.

ه. خطة عمل برنامج

70. بناء على التقديرات التقنية، والائتمانية، والبيئية والاجتماعية، تم الاتفاق مع الحكومة على خطة عمل برنامج زمني محدد، ترد التفاصيل في الملحق 8. تنتج مدخلات خطة عمل برنامج من التقديرات الثلاثة، المركزة على الإجراءات الأكثر أهمية، فمن المتوقع أن يدعم ذلك البرنامج بأفضل طريقة للتوصل إلى تحقيق نتائجه المتوخاه. كجزء من دعم تنفيذ البرنامج، يتولى البنك مراقبة تنفيذ الموائم لخطة عمل برنامج والالتزام بالوقت المحدد للتنفيذ.

الملحق الأول: وصف تفصيلي للبرنامج

الهدف الإنمائي للبرنامج

1. يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة المالية للكوارث الطبيعية للسكان المستهدفين في منطقة البرنامج.

البرنامج القائم على النتائج PforR

2. يتم تعريف البرنامج القائم على النتائج PforR من خلال: (1) مدة البرنامج؛ (2) ومنطقة البرنامج؛ (3) وأنشطة البرنامج التي يتم دعمها.

3. مدة البرنامج: يجري تنفيذ البرنامج على مدى خمسة أعوام بدءًا من أبريل 2016 وحتى ديسمبر 2021.

4. منطقة البرنامج: يشمل البرنامج المناطق الجغرافية التالية: جهة طنجة تطوان الحسيمة، جهة الشرق، جهة فاس مكناس، وجهة الرباط سلا القنيطرة، وجهة بني ملال خنيفرة، وجهة الدار البيضاء سطات، وجهة مراكش أسفي، وجهة درعة تافيلالت، وجهة سوس ماسة، وجهة كلميم وطانطان وسيدي إفني.

5. أنشطة البرنامج: طلبت الحكومة تقديم الدعم لجميع البرامج الفرعية الثلاثة لبرنامج الحكومة. وتتمثل الأنشطة المحددة للبرنامج فيما يلي:

• البرنامج الفرعي الأول: تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات.

تعزيز الهيكل المؤسسي القائم لإدارة مخاطر الكوارث (DRM) من خلال ما يلي:

- (1) إنشاء هيكل حكامه محسن لإدارة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN، بما في ذلك إنشاء لجنة التنسيق واللجنة الوطنية للاختيار والأمانة؛
- (2) تأسيس عملية شفافة تركز على النتائج من أجل تخصيص موارد صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN لتمويل المشاريع الفرعية المؤهلة، فضلا عن نظام الرصد والتقييم للمشاريع الفرعية المؤهلة التي يمولها الصندوق؛
- (3) بناء القدرات من أجل تحسين ادارة مخاطر الكوارث (DRM) للوزارات المعنية، والحكومات المحلية والوكالات العامة والشركات المملوكة للدولة في منطقة البرنامج؛
- (4) وضع استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة المخاطر والمرونة.

• البرنامج الفرعي الثاني: زيادة وتوسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث: يتم الاضطلاع بتنفيذ

المشاريع الفرعية المؤهلة التي يتم تمويلها من خلال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN والوزارات المعنية والحكومات المحلية والوكالات العامة أو الشركات المملوكة للدولة.

• البرنامج الفرعي الثالث: تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها. تصميم وتنفيذ برنامج وطني

للتأمين ضد الأحداث الكارثية يشمل أصحاب المنازل والأعمال التجارية، وإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC، ليكون صندوقا للتضامن مخصصا لتعويض الأسر المعيشية غير المؤمن عليها المتضررة من أحداث كارثية.

6. الأنشطة المستبعدة. يستبعد البرنامج مشروعات إعادة الإعمار بعد حادث كارثي والمشروعات التي لا تفي

بمتطلبات التأهيل وفقا لسياسة وتوجيه البنك الدولي للحصول على تمويل في إطار البرنامج القائم على النتائج PforR. وعلى وجه التحديد، لن يتضمن البرنامج أي أنشطة ثبت يعد تقييمها أن لها تأثيرات سلبية على البيئة و/أو الأشخاص المتضررين، حسب التعريف الوارد في سياسة وتوجيه البنك الدولي بشأن التمويل في إطار البرنامج القائم على النتائج PforR، ولا شراء الأشغال والسلع والخدمات بموجب عقود ذات قيمة عالية تفوق حدود لجنة مراجعة الحصول على عمليات.

7. يرد في جدول 1.1 أدناه العلاقة بين برنامج الحكومة وهذا البرنامج للعمليات، ويتم تسليط الضوء على البرنامج في المساحة المظلمة الرمادية).

جدول 1.1. برنامج الحكومة والبرنامج (المساحة المظلمة الرمادية)

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز التطور المؤسسي وبناء القدرات	
خارج نطاق البرنامج	نطاق البرنامج
<p>إقامة هيكل حكمة محسن لإدارة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN، بما في ذلك إنشاء لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختيار والأمانة؛ تأسيس عملية شفافة تركز على النتائج من أجل تخصيص موارد صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN لتمويل المشاريع الفرعية المؤهلة، فضلا عن نظام الرصد والتقييم للمشاريع الفرعية المؤهلة التي يمولها الصندوق؛ بناء القدرات لتحسين إدارة مخاطر الكوارث (DRM) للوزارات المعنية والحكومات المحلية والوكالات العامة والشركات المملوكة للدولة؛ وضع استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث (DRM) والقدرة على المجابهة.</p>	
البرنامج الفرعي الثاني: توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث	
خارج نطاق البرنامج	نطاق البرنامج
<p>يتم تمويل المشاريع الفرعية المؤهلة من خلال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN والوزارات المعنية والحكومات المحلية والوكالات العامة أو الشركات المملوكة للدولة.</p> <p>أنشطة إعادة الإعمار بعد حادث كارثي الممولة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN ؛ أي أنشطة لها تأثيرات سلبية على البيئة و/أو الأشخاص المتضررين، والعقود عالية القيمة، حسب التعريف الوارد في سياسة وتوجيه البنك الدولي بشأن التمويل في إطار البرنامج القائم على النتائج PforR.</p>	
البرنامج الفرعي الثالث: تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها	
خارج نطاق البرنامج	نطاق البرنامج
<p>تصميم وتنفيذ برنامج وطني للتأمين ضد الحوادث الكارثية لأصحاب المنازل والأعمال التجارية، وإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC، ليكون صندوقا للتضامن مخصصا لتعويض الأسر المعيشية غير المؤمن عليها المتضررة من أحداث كارثية.</p>	

جدول 1.2 أنماط الاستثمارات الهيكلية وغير الهيكلية

<p>تميز إدارة مخاطر الكوارث (DRM) بين التدابير الهيكلية – تلك التي تؤدي مباشرة إلى الحد من الأضرار – والتدابير غير الهيكلية التي تؤدي إلى الحد من الأضرار بشكل غير مباشر. وتتمثل التدابير الهيكلية عادة في المشروعات الهندسية مثل الأشغال للحماية من الفيضانات أو التعديل التحديثي للمباني لمواجهة الاهتزازات. وتتمثل التدابير غير الهيكلية غالبا في قوانين البناء، وحملات التوعية بالمخاطر. والقائمة الواردة أدناه هي لأغراض توضيحية.</p>	
التدابير الهيكلية	التدابير غير الهيكلية

<p>وضع خرائط المخاطر للتحديد بمزيد من الدقة مناطق الفيضانات المرتفعة ونشاط الزلازل وموجات التسونامي والانهيارات الأرضية والمخاطر الأخرى ودمجها في وثائق تخطيط استخدام الأراضي والوثائق المتعلقة بالتوسع الحضري.</p>	<p>البنية التحتية للحماية من الفيضانات في المناطق الريفية وكذلك المناطق الحضرية والتي تكون مرتبطة مع الشبكة الهيدرولوجية الحالية مثل السدود، والسدود القائمة على الأنهار، والأسوار الجدارية للحماية من الفيضانات، وقنوات التسريب، وأحواض حجز المياه؛ وأيضا تحسين نظام تصريف المياه.</p>
<p>إدماج الأبعاد المرتبطة بمخاطر الكوارث في خطط البلديات (الخطط الاقتصادية والاجتماعية- وخطة الجماعات المحلية للتنمية).</p>	<p>مشروعات البنية التحتية صغيرة النطاق التي تركز على المجتمع المحلي لبناء المرونة مثل جدران الأسوار لاحتجاز الأراضي وسدود منع تدفق الحطام.</p>
<p>تحسين نظم ادارة مخاطر الكوارث (DRM)، بما في ذلك أدوات تقييم مخاطر الكوارث، والتدريب على هذه الأدوات، والمعلومات العامة ونظام تكنولوجيا المعلومات لرصد وتقييم المخاطر.</p>	<p>زيادة مستوى الارتفاع للبنية التحتية العامة التي تكون معرضة للفيضانات (المباني العامة والجسور، والمطارات، والموانئ، وما إلى ذلك)</p>
<p>خط الحد من مخاطر الكوارث لمنطقة محلية أو إقليم ما.</p>	<p>التعديل التحديثي لمجابهة مخاطر الزلازل للمباني العامة مثل المدارس والمستشفيات ومحطات وحدات الإطفاء وأقسام الشرطة والمكاتب الحكومية الرئيسية.</p>
<p>خطة الإدارة المفصلة للأزمات والإنذارات والإخلاء.</p>	<p>تثبيت وتدعيم التربة التي تكون عرضة لخطر انهيار أو تآكل أراضي.</p>
<p>المعلومات والتوعية والتدريب للسكان (المجتمع المدني، وشركات الأعمال) بشأن سلوكيات إدارة المخاطر (التدريب للحماية الذاتية، وحملة توعية لشركات الأعمال، والمدارس)</p>	<p>البنية التحتية لمنع تآكل السواحل (تدعيم الحواجز الطبيعية، السدود).</p>
<p>تحسين اللوائح التنظيمية لزيادة المرونة، ووجود هيكل ملئزم برصد تطبيق هذه اللوائح التنظيمية (المرتبطة بتقسيم المناطق، وقوانين المباني، وما إلى ذلك).</p>	<p>الانسحاب الاستراتيجي و/أو النزوح الوقائي للمساكن المعرضة لخطر الغمر و/أو الفيضانات.</p>
<p>نظم الانذار المبكر (للفيضانات، والانهيارات الأرضية، والانذارات بالزلازل، وموجات التسونامي).</p>	

8. تمنح الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) المنفذ عام 2015 فكرة مبدئية عن نمط الأنشطة المحددة التي من المحتمل أن تدرج في إطار البرنامج الفرعي الثاني. فمن بين 91 مقترحا تم تلقيهم من قبل الصندوق، تم في نهاية الأمر اختيار 23 مقترحا من الدعوة إلى تقديم مقترحات (Cfp) الأول، بإجمالي تمويل مشترك من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN بلغ 251 مليون درهم مغربي (وهو ما يقارب حجم التمويل المتاح حاليا) وإجمالي استثمارات يفوق مليار درهم مغربي ويمول الباقي من الموارد الخاصة للجهات التي تقدم المشروع المقترح. ويرد بيان موجز بمقترحات المشروعات في الجدول 1. 3 أدناه. ويعد من المشجع أن حافظة المشروعات المختارة متوازنة، مع وجود عدد كبير من المشروعات التي تقودها الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية (17 من 23 مشروعا). وكما كان متوقعا، فإن هذه الأخيرة تميل إلى أن تكون أصغر في الحجم من مشروعات التمويل المشترك التي تقودها الوزارات المعنية والهيئات العمومية. وهناك أيضا تمثيل جغرافي متوازن نسبيا عبر البلاد. وأخيراً، فإن تسعة من بين 17 مقترحا الذين تم اختيارهم من المجتمعات

المحلية كانت من المجتمعات المحلية الأصغر نطاقاً³¹. وتمنح الدعوة إلى تقديم مقترحات (CfP) المنفذ خلال عام 2015 مؤشرا بالمشروعات المحتملة خلال فترة تنفيذ البرنامج في الفترة بين 2016 و2021.

جدول 1. 3: قائمة بالمشروعات المختارة للتمويل المشترك من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN في عام 2015³²

المبلغ من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN (بالمليون درهم مغربي)	المبلغ الإجمالي (بالمليون درهم مغربي)	وصف المشروع	الهيئة المعنية بالتنفيذ	الرقم
الحكومات المحلية (الظروف العادية)				
14.2	47.2	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (وسط المدينة في تيسة)	بلدية تيسة	1
5.8	18.8	معلومات بشأن الكوارث وقدرات تحذيرية (إقليم سيدي إفني)	السلطة الإقليمية لإقليم سيدي إفني	2
30.0	170.0	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (إقليم الحسيمة)	السلطة الإقليمية لإقليم الحسيمة	3
13.8	46.0	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (مدينة سيدي سليمان الشراعة)	بلدية سيدي سليمان الشراعة	4
6.0	20.0	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (مدينة أزرو)	بلدية أزرو	5
6.9	23.0	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (مدينة الجديدة)	بلدية الجديدة	6
9.0	30.0	معلومات مخاطر الزلازل والتخطيط (منطقة أغادير الكبرى)	جهة سوس- ماسة- درعة	7
9.0	29.4	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (مدينة أولاد حسون)	بلدية أولاد حسون	8
الحكومات المحلية (الظروف الخاصة)				
10.0	36.6	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (مدينة امننانوت)	بلدية امننانوت	9

³¹ أقل من 35,000 نسمة.

³² تم اختيار هذه المشروعات من خلال الدعوة الأولى لتقديم المقترحات (CfP)، في حين لم يكن قد تم التوقيع على جميع الاتفاقات المالية في مارس

6.0	10.4	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (بلدة أوريكا)	السلطة الإقليمية لإقليم الحوز	10
8.0	13.3	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (إقليم سيدي قاسم)	السلطة الإقليمية لإقليم سيدي قاسم	11
1.6	2.7	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (بلدية فناسة باب الحيط)	بلدية فناسة باب الحيط	12
3.3	5.6	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (بلدية مزكيتام)	بلدية مزكيتام	13
8.1	13.6	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (واحة تيوت)	بلدية تيوت	14
4.3	7.2	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (مدينة الفنديق)	بلدية الفنديق	15
4.8	8.0	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (مدينة بني سميح)	بلدية بني سميح	16
4.2	7.0	البنية التحتية للحماية من الفيضانات (بلدية البئر الجديد)	بلدية البئر الجديد	17
الوزارات المعنية				
30.0	195.0	الحماية من الفيضانات (مدينة الناظور)	الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء	18
18.0	60.0	البنية التحتية للحماية ضد التآكل الساحلي (مدينة العيون)*	وزارة التجهيزات والنقل واللوجستيك	19
15.0	50.0	التخطيط الحضري لمخاطر الكوارث (لخمس مناطق حضرية كبرى)	وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	20
الوكالات العامة				
0.9	3.0	معلومات المخاطر (المنطقة الوسطى لجبال الريف central Rif area)	جامعة محمد الخامس بالرباط/ المعهد الوطني للتهيئة والتعمير / INAU	21
30.0	200.0	التثبيت وتدعيم التربة للحماية من الانهيارات الأرضية (مدينة الحسيمة)	وكالة إنعاش وتنمية الشمال	22
12.2	40.8	نظم الإنذار بالزلازل وموجات التسونامي (التراب الوطني)	المعهد الوطني للجيوفيزياء التابع للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني	23

251	1,038	الإجمالي
-----	-------	----------

ملاحظة*: المشروع ليس جزءا من منطقة البرنامج

تنفيذ إشراك المواطنين

9. **إشراك المواطنين.** يتم دمج ردود فعل المستفيدين على المستوى المحلي، لا سيما من خلال التداول في مجالس الجماعات الترابية المعنية، كما يتم أيضا دمجها عن طريق (1) التشاور مع المستفيدين المباشرين من المشروعات الفرعية الممولة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN، (2) وأليه انتصاف المظالم (GRM) على شبكة الإنترنت وبدون شبكة الإنترنت، التي ينص عليها في دليل عمليات البرنامج وربطها بموقع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN. وتؤدي هذه العملية إلى تعزيز المشاركة، والإسهام بشكل استباقي في إدارة التوقعات، وبناء الاقتناع المحلي بالمساهمة، وتعزيز ملكية المواطنين للمشروعات الفرعية لنتائج تتسم بالمزيد من التنمية المستدامة.

10. **أليه انتصاف المظالم (GRM).** يدمج البرنامج أيضا ردود فعل المستفيدين من خلال إنشاء آلية انتصاف المظالم من خلال شبكة الإنترنت وبدون شبكة الإنترنت. ويتم وضع الآلية على الصعيد المحلي وكذلك على الصعيد الوطني لتسجيل ردود فعل المجتمعات المحلية على المشروعات الفرعية، فضلا عن ردود الفعل المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والانتمائية. وبالنسبة للصعيد الوطني، يتم إطلاق موقع تفاعلي على شبكة الإنترنت يشمل منصة متكاملة لآلية انتصاف المظالم (GRM) على شبكة الإنترنت. وعلى الصعيد المحلي، تُبنى آلية انتصاف المظالم (GRM) على آليات وزارة الداخلية MoI القائمة في التعامل مع الشكاوى، وتقوم بتعزيزها من خلال دمج ردود الفعل المنهجية كأداة حاسمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع جوانب تنفيذ المشروعات الفرعية. ويتم إنتاج دليل لآلية انتصاف المظالم (GRM) لتعزيز اتباع نهج متسق لمعالجة الشكاوى والتظلمات عبر كافة المشروعات الفرعية لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN.

دور شركاء التنمية

11. **مُثلت الحكومة السويسرية من خلال الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) والأمانة العامة للتنمية الاقتصادية والتعاون (SECO) شريكا رئيسيا في إدارة المخاطر في المغرب.** وقدمت الحكومة السويسرية تمويلا هاما للمرفق العالمي للحد من الكوارث والانعاش (GFDRR) لدعم تطوير أداة تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (MnhPRA). وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بتقديم التمويل من خلال البرنامج العالمي "في الوقت المناسب" لتغيير المناخ التابع لها للمساعدة، وتقديم الدعم الفني لإصلاح صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN. وقدمت الأمانة العامة للتنمية الاقتصادية والتعاون ومبادرة إصلاح القطاع المالي وتعزيزه (FIRST) المتعددة المانحين التمويل لبرنامج المساعدة الفنية المالية والتأمين ضد أخطار الكوارث. وتضطلع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حاليا بإجراء تقييم مستقل لمنظومة إدارة المخاطر في المغرب. وتوفر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) الدعم بشأن تحديات التنمية فيما يتعلق بتغيير المناخ. وقدمت الوكالة الفرنسية للتنمية الدعم بشأن التأمين للقطاع الزراعي ضد المخاطر. وتدعم الأمم المتحدة المغرب من خلال استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (UNISDR). وفي سياق المضي قدما، لا تزال الحكومة السويسرية تمثل شريكا أساسيا للبرنامج، بما في ذلك عن طريق تعبئة وتمويل إعارة خبير دولي للعمل مع وزارة الداخلية MoI فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج (لأسيما البرنامج الفرعي الأول والثاني) وكذلك تعبئة المزيد من دعم المساعدة الفنية لأعمال تمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها (البرنامج الفرعي الثالث). ويواصل المرفق العالمي للحد من الكوارث والانعاش كذلك في دعم المغرب. ويتوافق هذا البرنامج أيضا مع مبادرة التأمين ضد المخاطر المناخية لمجموعة السبعة، بقيادة ألمانيا، والتي تهدف إلى تحفيز خلق أسواق للتأمين الفعال ضد المخاطر المناخية على الصعيد العالمي لتكامل جهود التكيف مع تغير المناخ وتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

التنفيذ الانتمائي

12. في سياق اطار التنفيذ العام للبرنامج، فإن الأمانة، والتي تم استضافة مقرها في وزارة الداخلية MOI ضمن مكتب الأمين العام، مسؤولة تحت إشراف لجنة التسيير، عن تنسيق وتنفيذ الجوانب الائتمانية للبرنامج، بما في ذلك عن طريق إعداد التقرير السنوي للبرنامج. وتقدم مديرية الشؤون الإدارية (DAA) بوزارة الداخلية MOI الدعم الائتماني للأمانة. وكجزء من اختيار المشاريع، يجري تعريف معايير ائتمانية محددة، لتقييم القدرة الائتمانية للجهات الراعية للمشروع. ويتيح هذا تحديد احتياجات الدعم الائتماني وبناء القدرات لمقدمي المشروعات المختارة. وتؤخذ تلك الاحتياجات لبناء القدرات في الاعتبار في خطة بناء القدرات الشاملة للبرنامج، تحت مسؤولية الأمانة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتفاق التمويل (FA) الموقع بين وزارة الداخلية MOI / ووزارة الاقتصاد والمالية ووكالات تنفيذ المشروع وشركائها يحدد جميع مسؤوليات التنفيذ الائتمانية لكل طرف في تنفيذ المشروعات لضمان أن تستخدم عائدات التمويل للأغراض المقصودة. كما يحدد اتفاق التمويل لكل مشروع، الجدول الزمني للتنفيذ، بما في ذلك التخطيط للمشتريات (المواعيد النهائية ذات الأهمية الحاسمة) ومتطلبات إعداد التقارير المالية ومراجعة الحسابات. وتُدرج جميع المبادئ التوجيهية المفصلة بشأن تقديم التقارير في دليل عمليات البرنامج الذي تعتمده وزارة الداخلية MOI. وتجدر الإشارة إلى أن تقديم التقارير يشمل البرنامج بأكمله، بغض النظر عن مصدر التمويل (البنك الدولي أو جهة أخرى).

13. يُخضع المقترض البيانات المالية لمراجعة الحسابات. ويقوم كل صاحب من أصحاب المصالح المشاركين في البرنامج بإعداد البيانات المالية المطلوبة لمراجعة الحسابات.

التنفيذ البيئي والاجتماعي

14. يندرج تنفيذ الضمانات أيضا ضمن هذا الإطار الشامل للتنفيذ. وأثناء اختيار المشروعات، تقوم أدوات الفرز التي تهدف إلى تقييم الأهمية الاجتماعية والآثار البيئية للمشروعات الممولة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN علي ورقة تشخيص مبسطة (FIDS) وتتطلب، اعتمادا على نتائج الفرز: (1) استبعاد المشروع من التمويل في إطار البرنامج إذا كان ينطوي على مخاطر وآثار بيئية و/أو اجتماعية كبيرة؛ أو (2) تقييم للتأثير البيئي (ESIA)، وخطة العمل البيئية والاجتماعية (ESMP)، و/أو خطة عمل مختصرة لإعادة التوطين (ARAP)، إذا كان المشروع ينطوي على مخاطر وآثار بيئية و/أو اجتماعية متوسطة إلى متوسطة منخفضة؛ أو (3) ورقة معلومات بيئية واجتماعية (FIES) إذا كان المشروع ينطوي على مخاطر وآثار بيئية واجتماعية منخفضة أو عند الحد الأدنى. ويرد عرض موجز لأدوات الفرز هذه في الدليل الفني البيئي والاجتماعية الذي يتم إرفاقه كملحق إضافي مع دليل عمليات البرنامج. كما يتم توفير إرشادات إضافية لمقترحي المشاريع عن طريق إعداد كتيبات إرشادية بشأن (1) الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك إجراء المشاورات العامة وإعادة التوطين؛ و(2) آلية انتصاف المظالم وكذلك الكتيبات الإعلامية العامة. وتقوم الأمانة بتنسيق العمل الاجتماعي والبيئي كما يتم توفير الدعم لها بخبرات إضافية حسب الحاجة.

رصد وتقييم البرنامج

15. يتم رصد البرنامج وتقديم التقارير بشأنه باستخدام النظم القائمة للحكومة. ويوفر اطار النتائج (الملحق الثاني) الأساس الذي تقوم الأمانة بناء عليه برصد وتقديم التقارير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج. وعلى وجه التحديد، تعد الأمانة تقريرا سنويا للبرنامج يشمل الأدلة على التقدم المحرز فيما يتعلق بجميع متطلبات مؤشرات النتائج المتضمنة في اطار النتائج، والنتائج المرتبطة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف، والأدلة على الامتثال مع متطلبات خطة عمل البرنامج. ويقوم التقرير السنوي للبرنامج بالبناء على نظام الرصد والتقييم لوزارة الداخلية MOI للمشروعات الفرعية التي يتم تمويلها من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN وتضمنين مدخلات إضافية من وزارة الاقتصاد والمالية للبرنامج الفرعي الثالث. ويتم تقديم التقرير السنوي للبرنامج إلى البنك الدولي في مدة لا تتجاوز 90 يوما بعد انتهاء كل سنة تقويمية.

الملحق الثاني: مصفوفة اطار النتائج

الهدف الإنمائي للبرنامج: تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة المالية للكوارث الطبيعية للسكان المستهدفين في منطقة البرنامج .												
مسنودة ية جميع البيانات	مصدر البيانات/ المنهجية	الترتيب	قيم الهدف					خط الأساس	وحدة القياس	المؤشرات المرتبطة بالصراف	الأساسية	مؤشرات مستوى النتائج للهدف الإنمائي للبرنامج
			السنة التقويمية 2020	السنة التقويمية 2019	السنة التقويم ية 2018	السنة التقويمية 2017	السنة التقويمية 2016					

وزارة الداخلية Mol / الأمانة	التقرير المرحلي للبرنامج مع الوثائق الداعمة		الحفاظ على استمرار لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختبار والأمانة الموقع على شبكة الانترنت لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. FLCN	الحفاظ على استمرار لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختبار والأمانة الموقع على شبكة الانترنت لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN	الحفاظ على استمرار لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختبار والأمانة الموقع على شبكة الانترنت لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN	(1) يشمل قانون الميزانية للمقترض لعام 2017 اعتمادات بشأن إقامة لجنة التسيير وإشراك الحكومات المحلية (الجماعات الترابية) (collectivités territoriales) بين المنتفعين من تمويل صندوق مكافحة آثار مخاطر الكوارث (2) تصدر تعميمات (Circulaires) بشأن إنشاء لجنة الاختيار الوطنية والأمانة من قبل وزارة الداخلية Mol. إنشاء موقع تفاعلي على شبكة الانترنت لصندوق مكافحة آثار	إعداد: (1) مشروع اعتمادات لتضمينها في قانون ميزانية المقترض لعام 2017؛ فيما يخص إنشاء لجنة التسيير وإشراك الحكومات المحلية (الجماعات الترابية) (collectivité s territoriales) بين المنتفعين من تمويل صندوق مكافحة آثار مخاطر الكوارث (2) صياغة مشروع تعميمات بشأن إنشاء لجنة الاختيار الوطنية والأمانة يتم إصدارها عن وزارة الداخلية Mol بقرار وزير الداخلية	يركز صندوق مكافحة آثار الكوارث أساسا على الاستجابة للمخاطر التي تحدث خارج نطاق استراتيج ية أشمل لإدارة مخاطر الكوارث (DRM) (الذ ص	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المؤشر الأول للهدف الإتصالي للبرنامج: إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي ويهيكل الإدارة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية مع FLCN التركيز على الحد من مخاطر الكوارث
---------------------------------------	---	--	--	---	---	---	--	--	----------	-------------------------------------	--------------------------	---

					الكوارث الطبيعية FLCN يتيح للجمهور العام امكانية الوصول إلى المعلومات، ويتعامل مع المنظمات، ويقدم التقارير بشأن نظام الرصد والتقييم.	التخصيص السنوي من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN لتمويل المشروعات الفرعية المؤهلة					
--	--	--	--	--	--	---	--	--	--	--	--

وزارة الداخلية/ الأمانة	التقرير المرحلي للبرنامج متضمناً البيانات الداعمة	سند وي	40,000 (50)	4,000 (50)	1,000 (50)	-	-	0	#	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المؤشر الثاني للهدف الإيماني للمشروع: العدد التراكمي للمنتفعين من المشروعات الفرعية المؤهلة للحد من الكوارث (نسبة المرأة) 33
وزارة الاقتصاد والمالية ACA/	التقرير المرحلي للبرنامج	سند وي	5.85 مليون	5.85 مليون	-	-	-	0	#	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المؤشر الثالث للهدف الإيماني للبرنامج

³³ هذا المؤشر هو تقدير متحفظ للعدد المحتمل للمستفيدين الذين تم حمايتهم من خلال المشروعات التي تمت من خلال التمويل المشترك من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث، وذلك من خلال عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من الأنشطة الهيكلية وغير الهيكلية. ويصعب الوصول إلى تقديرات محددة بدقة لأنه من غير المعروف مسبقاً إجمالي الاستثمارات، والتوزيع ما بين الاستثمارات الهيكلية وغير الهيكلية، فضلاً عن نوع استثمارات الحد من المخاطر (مثل الحماية من الفيضانات أو التعديل التحديتي لمجابهة الزلزال). ويتم استعراض وتحديث المؤشر في منتصف المدة في ضوء قرارات الاستثمار الفعلية الأساسية التي يتم اتخاذها.

PS	متضمنا بيانات بشأن التغطية الفعلية للتأمين (من وزارة الاقتصاد والمالية/ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ACAPS / MEF	السنوي									حد أدنى من عدد السكان في منطقة البرنامج المؤمن عليهم عن الإصابات الجسدية ضد الأحداث الكارثية ³⁴	
وزارة الاقتصاد والمالية/ هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وصندوق التضامن الاجتماعي ضد الوقائع الكارثية	التقرير المرحلي بشأن التقدم المحرز في البرنامج والأدلة الكتابية بشأن وثائق التنفيذ القانونية المشار إليها في المادة 71 من مشروع قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية فيما يتعلق بتأسيس صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC وفقا لما هو وارد في أحكام قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية	سنوية	-	أن يتلقى صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC الإسهامات المالية المبدئية وفقا لما هو وارد في أحكام قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية	أن تعتمد الحكومة وثنائق التنفيذ القانونية المشار إليها في المادة 71 من مشروع قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية فيما يتعلق بتأسيس صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC	إعداد وثنائق التنفيذ المشار إليها في المادة 71 من مشروع قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية فيما يتعلق بتأسيس صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC، من قبل وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي	-	-	النص	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المؤشر الرابع للهدف الإنمائي للبرنامج: تأسيس وتفعيل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC لحماية غير المؤمن عليهم
الجال الأول للنتائج الوسيطة: تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات												

³⁴ تعرف الأحداث الكارثية وفقا لما هو وارد في مشروع القانون رقم 14-110.n

وزارة الداخلية /MI الأمانة	التقرير المرحلي للبرنامج	سنوي	50	50	50	50	0	0	%	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المؤشر الأول للنتائج الوسيطة: حصول حد أدنى من نسبة الكيانات المسئولة عن تنفيذ المشروعات الفرعية المؤهلة على الدعم الفني و/أو التدريب
وزارة الداخلية/ الأمانة	التقرير المرحلي للبرنامج ونموذج المخاطر الكارثية بعد تنقيحها	سنوي	-	تفعيل نماذج احتمالية بالمخاطر الكارثية من أجل (1) التقييم (وزارة الداخلية) و(2) نظام للتأمين ضد المخاطر الكارثية كما هو منصوص عليه في مشروع القانون (وزارة الاقتصاد	وضع نماذج احتمالية بالمخاطر الكارثية من أجل (1) التقييم (وزارة الداخلية) و(2) نظام للتأمين ضد المخاطر الكارثية كما هو منصوص عليه في مشروع القانون (وزارة الاقتصاد والمالية (MEF)	-	-	لا	النص	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المؤشر الثاني للنتائج الوسيطة: وضع وتفعيل نماذج تقييم المخاطر المحسنة

				والمالية (MEF)								
المجال الثاني للنتائج الوسيطة: توسيع نطاق أنشطة الحد من الكوارث												
وزارة الداخلية الأمانة/MI	التقرير المرحلي للبرنامج	سنوي	850 مليون درهم مغربي	680 مليون درهم مغربي	510 مليون درهم مغربي	340 مليون درهم مغربي	170 مليون درهم مغربي	0		<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	النتائج الوسيطة
												المؤشر الثالث : المبلغ التراكمي من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية الذي FLCN يخصص إلى مشروعات فرعية مؤهلة

وزارة الداخلية /MI الأمانة	التقرير المرحلي للبرنامج	سنوي	10	10	10	10	0	0	%	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المؤشر الرابع للنتائج الوسيطة: حد أدنى لنسبة من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية التي FLCN تخصص للمشروعات الفرعية غير الهيكلية
وزارة الداخلية / MI الأمانة	التقرير المرحلي للبرنامج	سنوي	50	45	40	35	0	0	%	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المؤشر الخامس للنتائج الوسيطة: حد أدنى من نسبة إجمالي التمويل للمشروعات الفرعية المؤهلة يتم توفيرها من قبل الكيانات المسئولة عن التنفيذ وشركائها
وزارة الداخلية /MI الأمانة	التقرير المرحلي للبرنامج	سنوي	600 مليون درهم مغربي	350 مليون درهم مغربي	100 مليون درهم مغربي	0	0	0		<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	المؤشر السادس للنتائج الوسيطة:

													<p>قيمة تراكمية لإجمالي التمويل للبرامج الفرعية المؤهلة المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث</p>
<p>المجال الثالث للنتائج الوسيطة: تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها</p>													

<p>وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي /MEF /ACAPS</p>	<p>التقرير المرحلي للبرنامج والأدلة الكتابية على الاعتماد الفعلي للقانون وللوائح القانونية للتنفيذ المشار إليها في المادة 71 من مشروع القانون.</p>	<p>سنوية</p>	<p>-</p>	<p>-</p>	<p>اعتماد الحكومة لوائح التنفيذ القانونية المشار إليها في المادة 71 من مشروع قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث والتي تضمن فعالية نظام التأمين</p>	<p>يُقدم مشروع التأمين ضد مخاطر الكوارث إلى البرلمان، وتقوم وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بإعداد وثائق التنفيذ القانونية المشار إليها في المادة 71 من مشروع قانون التأمين ضد المخاطر والتي تضمن فعالية نظام التأمين</p>	<p>أن تقدم الأمانة العامة للحكومة مشروع قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية إلى الوزارات المعنية ويتم اعتماده من قبل المجلس الحكومي</p>	<p>النص</p>	<p><input checked="" type="checkbox"/></p>	<p><input type="checkbox"/></p>	<p>المؤشر السابع للنتائج الوسيطة: اعتماد الاطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد المخاطر الكارثية</p>
---	--	--------------	----------	----------	--	--	---	-------------	--	---------------------------------	---

الملحق الثالث: المؤشرات المرتبطة بالصرف وترتيبات الصرف وبروتوكولات التحقق

جدول 1-3: المؤشرات المرتبطة بالصرف

الجدول الزمني الإرشادي لإنجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف					الخط الأساسي للمؤشرات المرتبطة بالصرف	بصفتها نسبة (%) من إجمالي قيمة التمويل	إجمالي التمويل المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصرف	مؤشر رقم 1 المرتبط بالصرف: تم إعادة تصميم التوجيه الاستراتيجي وهيكل الحكامة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) للتركيز على الحد من مخاطر الكوارث
السنة التقويمية 2020 (CY)	السنة التقويمية 2019 (CY)	السنة التقويمية 2018 (CY)	السنة التقويمية 2017 (CY)	السنة التقويمية 2016 (CY)				
مواصلة عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختبار والأمانة والموقع الإلكتروني الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). اعتماد لجنة التسيير للاستراتيجية الوطنية المتكاملة لنظام إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية.	مواصلة عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختبار والأمانة والموقع الإلكتروني الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). تتولى لجنة التسيير إعداد استراتيجية وطنية متكاملة عن نظام إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية.	مواصلة عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختبار والأمانة والموقع الإلكتروني الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN).	(i) يشتمل قانون موازنة 2017 للمقترض على أحكام تأسيس لجنة التسيير، وإدراج الحكومات المحلية (المجتمعات المحلية الترابية) من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)؛ و(ii) تصدر وزارة الداخلية (MoI) مسودة نشرات دورية بخصوص تأسيس لجنة وطنية للاختبار والأمانة	إعداد ما يلي: (i) مسودة أحكام تدرج في قانون موازنة المقترض لعام 2017 فيما يتعلق بتشكيل لجنة تسيير، وإدراج الحكومات المحلية (المجتمعات المحلية الترابية) في قائمة المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)؛ و(ii) مسودة دوريات تصدرها وزارة الداخلية (MoI) بخصوص تأسيس لجنة وطنية للاختبار والأمانة.	يتركز اهتمام صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية على الاستجابة للمخاطر بعد وقوع الكارثة خارج سياق الاستراتيجية الأوسع لنظام إدارة مخاطر الكوارث.			
			7 مليون دولار أمريكي تم إنشاء موقع إلكتروني تفاعلي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) يتيح للجمهور الاطلاع على المعلومات	8 مليون دولار أمريكي قرر وزير الداخلية تخصيص مبلغ سنوي من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) لتمويل المشروعات				

الجدول الزمني الإرشادي لإنجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف					الخط الأساسي للمؤشرات المرتبطة بالصرف	بصفتها نسبة (%) من إجمالي قيمة التمويل	إجمالي التمويل المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصرف	
السنة التقويمية 2020 (CY)	السنة التقويمية 2019 (CY)	السنة التقويمية 2018 (CY)	السنة التقويمية 2017 (CY)	السنة التقويمية 2016 (CY)				
			وينظر في المظالم وينشر تقارير عن نظام الرصد والتقييم (7 مليون دولار أمريكي).	الفرعية المؤهلة (7) مليون دولار أمريكي)				
3	3	0	14	15		17.5	35	المبلغ المخصص (بالمليون دولار أمريكي):
850 مليون درهم (مغربي MAD)	680 مليون درهم (مغربي MAD)	510 مليون درهم (مغربي MAD)	340 مليون درهم (مغربي MAD)	170 مليون درهم (مغربي MAD)	0			المؤشر الثاني المرتبط بالصرف: المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصصة للمشروعات الفرعية المؤهلة
5	5	5	5	5		12.5	25	المبلغ المخصص (بالمليون دولار أمريكي):
10	10	10	10	0	0			المؤشر الثالث المرتبط بالصرف: نسبة الحد الأدنى من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصصة لمشروعات فرعية غير هيكلية
2	2	2	2	0		4	8	المبلغ المخصص (بالمليون دولار أمريكي):
50	45	40	35	0	0			المؤشر الرابع المرتبط بالصرف: نسبة الحد الأدنى من إجمالي تمويل المشروعات الفرعية المؤهلة المقدمة من الهيئات المسؤولة عن التنفيذ وشركائهم

الجدول الزمني الإرشادي لإنجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف					الخط الأساسي للمؤشرات المرتبطة بالصرف	بصفتها نسبة (%) من إجمالي قيمة التمويل	إجمالي التمويل المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصرف	
السنة التقويمية 2020 (CY)	السنة التقويمية 2019 (CY)	السنة التقويمية 2018 (CY)	السنة التقويمية 2017 (CY)	السنة التقويمية 2016 (CY)				
3	3	8	8	0		11	22	المبلغ المخصص (بالمليون دولار أمريكي):
600 مليون درهم مغربي (MAD)	350 مليون درهم مغربي (MAD)	100 مليون درهم مغربي (MAD)	0	0	0			المؤشر الخامس المرتبط بالصرف: القيمة التراكمية من إجمالي التمويل من المشروعات الفرعية المؤهلة التي اكتملت وحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث
16.6	16.7	6.67	0	0	-	20	40	المبلغ المخصص (بالمليون دولار أمريكي):
50	50	50	50	0	0			المؤشر السادس المرتبط بالصرف: نسبة الحد الأدنى من الهيئات المسؤولة عن تنفيذ مشروعات فرعية مؤهلة تلقت الدعم الفني و/أو التدريب
2	2	2	4	0		5	10	المبلغ المخصص (بالمليون دولار أمريكي):
5.85 مليون	5.85 مليون	اعتماد الحكومة تنفيذ الوثائق القانونية المشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث وكذلك توفير فاعلية نظام التأمين	يتم إرسال مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث إلى البرلمان، وتتولى كل من وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) إعداد الوثائق القانونية الخاصة بالتنفيذ والمشار إليها في المادة 71 من مسودة	يقوم الأمين العام للحكومة بإرسال مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث إلى الوزارات المعنية ويعتمدها مجلس وزراء الحكومة.	-			المؤشر السابع المرتبط بالصرف: اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد مخاطر الكوارث والحد الأدنى من الأفراد المؤمن عليهم في منطقة البرنامج ضد الإصابات البدنية الناجمة عن الكوارث

الجدول الزمني الإرشادي لإنجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف					الخط الأساسي للمؤشرات المرتبطة بالصرف	بصفتها نسبة (%) من إجمالي قيمة التمويل	إجمالي التمويل المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصرف	
السنة التقويمية 2020 (CY)	السنة التقويمية 2019 (CY)	السنة التقويمية 2018 (CY)	السنة التقويمية 2017 (CY)	السنة التقويمية 2016 (CY)				
			قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث وكذلك ضمان فاعلية نظام التأمين					
0	8	5	7	14.5		17.25	34.5	المبلغ المخصص (بالمليون دولار أمريكي):
-	يتسلم صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) المساهمات المالية الأولى طبقاً لأحكام قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث	اعتماد الحكومة تنفيذ الوثائق القانونية المشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث والخاصة بإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC)	تتولى كل من وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) تنفيذ الوثائق القانونية المشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث والخاصة بإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC)	-	-			المؤشر الثامن المرتبط بالصرف: إنشاء وتشغيل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) لحماية الغير مؤمن عليهم
0	8	8	9	0		12.5	25	المبلغ المخصص (بالمليون دولار أمريكي):
-	-	-	-	-	-			المصاريف المقدمة لإدارة القرض والتي تم رسمتها
0	0	0	0	0.5	-	0.25	0.5	المبلغ المخصص (بالمليون دولار أمريكي):
31.66	47.67	36.67	49	35				إجمالي التمويل المخصص (بالمليون دولار أمريكي)

جدول 2-3: جدول بروتوكولات التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصراف

#	المؤشرات المرتبطة بالصراف	تعريف أو وصف الانجازات	القابلة للصراف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم انجازات المؤشرات المرتبطة بالصراف والتحقق من البيانات أو النتائج	
				مصدر/وكالة البيانات	هيئة التحقق
1	إعادة تصميم التوجيه الاستراتيجي و هيكل الحكامة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) للتركيز على الحد من مخاطر الكوارث	<p>يقيس المؤشر الأول المرتبط بالصراف تطور الترتيبات المؤسسية وإدارة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) فضلا عن تقدم تطور الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لنظام إدارة مخاطر الكوارث.</p> <p>العام الأولى: تعتبر كافة المستندات اللازمة للإعداد هي: (i) مسودة لأحكام بتعيين إدراجها في قانون موازنة المقترض لعام 2017 فيما يتعلق بتشكيل لجنة التسيير، وكذلك إدراج الحكومات المحلية (المجتمعات المحلية الترابية) في قائمة المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)؛ و(ii) مسودة نشرات دورية تصدرها وزارة الداخلية (MoI) بخصوص تأسيس لجنة الاختيار الوطنية والأمانة. حيث تعكس هذه المستندات تركيز اتجاه الاستراتيجية الجديدة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) على الحد من المخاطر. تعريف "الحد من المخاطر" هو اتخاذ خطوات تؤدي إلى انخفاض متوقع للخسائر في حالة حدوث كارثة طبيعية - قبل وقوع الكارثة.</p> <p>قرر وزير الداخلية تخصيص مبلغ سنوي من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) لتمويل المشروعات الفرعية الملائمة. يُحدد المخصص السنوي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) إدراج هذه المخصصات في برنامج موازنة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). سوف يتم التحقق من محاضر اجتماعات الهيئات الحاكمة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) والإجراءات الواردة بطلب تقديم المقترحات (إطلاق البرنامج والاختيار واعتماد المشروعات الفرعية).</p> <p>العام الثاني: تقديم ما يدل على أن: (i) قانون موازنة 2017 للمقترض يشمل أحكام تأسيس لجنة التسيير،</p>	لا	تقرير عن تطور البرنامج/الأمانة	المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT)

#	المؤشرات المرتبطة بالصرف	تعريف أو وصف الانجازات	القابلة للصرف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم انجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف والتحقق من البيانات أو النتائج	
				مصدر/وكالة البيانات	هيئة التحقق
		<p>وضم حكومات محلية (مجتمعات محلية تربية) ضمن المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) ؛ و(ii) إصدار وزارة الداخلية (MoI) لنشرات دورية بخصوص تأسيس لجنة وطنية للاختبار والأمانة..</p> <p>بالإضافة إلى إنشاء موقع إلكتروني تفاعلي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) يتيح للجمهور الاطلاع على المعلومات عن المشروعات الفرعية المؤهلة، معايير الاختيار والوضع القائم والنتائج وتوفير آلية للجمهور لتقديم وتتبع المطالم وحلها.</p> <p>العام الثالث : تقاس الانجازات من خلال التأكد من مواصلة عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختبار والأمانة والموقع الإلكتروني الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) حيث أن جميع هذه المؤسسات تؤدي الدور المنوط بها. ومعنى "أن جميع هذه المؤسسات تؤدي الدور المنوط بها" هو تطبيق، وفقا للخطة، الترتيبات الحاكمة المنصوص عليها في قانون الموازنة وإصدار النشرات الدورية المرتبطة بذلك وكذلك نشرها على الموقع الإلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN).</p> <p>العام الرابع : تقاس الانجازات من خلال التأكد من مواصلة عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختبار والأمانة والموقع الإلكتروني الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) وقيام جميع هذه المؤسسات بأداء الدور المنوط بهم.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إعداد استراتيجية وطنية متكاملة لنظام إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية تتماشى مع متطلبات دليل عمليات البرنامج (POM). وهي وثيقة تقييم الدروس المستفادة من خبرة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) حتى تاريخه وتبلور أهداف نظام إدارة مخاطر الكوارث وأولوياته في المغرب. وتعني</p>			

#	المؤشرات المرتبطة بالصرف	تعريف أو وصف الإنجازات	القابلة للصرف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم إنجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف والتحقق من البيانات أو النتائج		
				مصدر/وكالة البيانات	هيئة التحقق	
		<p>"أهداف إدارة المخاطر" مستوى مقبول من المخاطر والمرونة وهياكل إدارية وإجراءات مناسبة يستطيع المغرب تحقيقه في مرحلة مستقبلية محددة. يعني "الإعداد" توفير استراتيجية قابلة للتطبيق من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN).</p> <p>العام الخامس: تقاس الإنجازات من خلال مواصلة عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختيار والأمانة والموقع الإلكتروني الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) وتأديتهم للدور المنوط بهم.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة نظام إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية. يعني "الاعتماد" قيام لجنة التسيير لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) اعتماد الوثيقة رسمياً (مثبتة بمحضر الاجتماع) ونشر الوثيقة على الموقع الإلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.</p>				
2	المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصصة للمشروعات الفرعية المؤهلة	<p>يقيس المؤشر الثاني المرتبط بالصرف المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصصة للمشروعات الفرعية المؤهلة كما هو وارد في دليل عمليات البرنامج (POM).</p> <p>تعتمد لجنة التسيير سنوياً قائمة بالمشروعات الفرعية المؤهلة التي تركز على الحد من المخاطر وذلك بناء على توصية اللجنة الوطنية للاختيار وكذلك على مجموعة واضحة من معايير التأهل والاختيار. يتم حساب "المبلغ التراكمي من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصصة" كإجمالي التمويل التراكمي من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المقدم للمشروعات الفرعية التي قام أصحاب الفكرة وشركاؤهم بالتوقيع على اتفاقية تمويل (FA) مع كل من وزارة الداخلية (MoI) ووزارة الاقتصاد والمالية (MEF). ويعني "التركيز" الجهد الأساسي والرئيسي للمشروع الفرعي. ومعنى "الحد من المخاطر" أن نتاج</p>	نعم	تقرير عن تطور البرنامج/الأمانة	المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT)	
				توفر حكومة المغرب دلائل على الموارد المالية لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصصة للمشروعات الفرعية المؤهلة والتي تهتم بالحد من المخاطر. سيتم التحقق من نتائج المؤشرات المرتبطة بالصرف ودقة البيانات بشكل مستقل.		

#	المؤشرات المرتبطة بالصراف	تعريف أو وصف الانجازات	القابلة للصراف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم انجازات المؤشرات المرتبطة بالصراف والتحقق من البيانات أو النتائج	
				مصدر/وكالة البيانات	هيئة التحقق
		مصادقية المشروع الفرعي من المنتظر أن تسفر عن خسائر أقل (بمعنى، انخفاض في الوفيات والإصابات والخسائر في الممتلكات، وقيام نشاط اقتصادي) في حالة حدوث كارثة طبيعية. يجب تسجيل تخفيف المخاطر في النموذج الذي يتم تقديمه للحصول على تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) وأن يكون قابل للقياس والتحقق (على سبيل المثال: توفير خرائط للفيضان قبل وبعد تطبيق المشروع).			
3	نسبة الحد الأدنى من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصصة لمشروعات فرعية غير هيكلية.	يقيس المؤشر الثالث المرتبط بالصراف نسبة التمويل المخصصة للمشروعات الفرعية غير الهيكلية بالنسبة لإجمالي المشروعات. تعتمد لجنة التسيير سنويا قائمة بالمشروعات الفرعية غير الهيكلية الملائمة التي تركز على الحد من المخاطر وذلك بناء على توصية اللجنة الوطنية للاختيار. يتم احتساب "نسبة" من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) كإجمالي لتمويل المشروعات الفرعية غير الهيكلية المؤهلة مقابل كافة المشروعات الفرعية المؤهلة والتي قام أصحاب الفكرة بالتوقيع على اتفاقية تمويل (FA) بخصوص ذلك. تعتبر المشروعات الفرعية " غير الهيكلية" هي مشروعات مثل تقييم المخاطر والتخطيط وبناء القدرات/التدريب والتوعية وأنظمة الإنذار المبكر. ³⁵ يتحدد في دليل عمليات البرنامج (POM) قائمة المشروعات غير الهيكلية. وفقا لهدف هذا المشروع، تعتبر المشروعات الفرعية الهيكلية على نطاق صغير هي تلك التي تقل تكلفتها عن 5 مليون درهم مغربي (MAD) فتعتبر مشروعات غير هيكلية.	لا	تقرير بشأن تطور البرنامج/الأمانة	المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT)
4	نسبة الحد الأدنى من إجمالي تمويل	يقيس المؤشر الرابع المرتبط بالصراف عامل الرفع المالي لتمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	لا	تقرير عن تطور البرنامج/الأمانة	المفتشية العامة للإدارة الترابية

³⁵ لمزيد من المعلومات انظر

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/EASTASIAPACIFICEXT/EXTEAPREGTOPRISKMGMT/0..contentMDK:22239627~pagePK:34004173~piPK:34003707~theSitePK:4077908.00.html> and <http://www.preventionweb.net/english/professional/terminology/v.php?id=505>.

#	المؤشرات المرتبطة بالصراف	تعريف أو وصف الانجازات	القابلة للصراف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم انجازات المؤشرات المرتبطة بالصراف والتحقق من البيانات أو النتائج		
				مصدر/وكالة البيانات	هيئة التحقق	
	المشروعات الفرعية تقدمها الهيئات المسؤولة عن التنفيذ وشركائها	(FLCN). تضمن لجنة التسيير تعبئة نسبة الحد الأدنى من التمويل الإضافي لاستكمال تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) للمشروعات الفرعية المؤهلة المنتقاة. تتولى الهيئات المسؤولة عن التنفيذ وشركائها بتعبئة تمويل إضافي. يتم التصديق كتابيا على "التمويل الإضافي" من خلال اتفاقية التمويل (FA). يتم قياس "نسبة الحد الأدنى" من خلال تعبئة التمويل من الهيئات القائمة على التنفيذ وشركائهم المتعلقة بإجمالي تكلفة المشروعات الفرعية كما هو وارد في اتفاقية التمويل (FA). وتعتبر "الهيئات المسؤولة عن التنفيذ" هي تلك الهيئات التي تتقدم بطلب مشروع فرعي إلى صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، وتتولى المسؤولية المالية والإدارية والقانونية عن هذا المشروع الفرعي. فمن المرجح أن يضم ذلك وزارات معنية وحكومات محلية وإقليمية وهيئات عامة ومشروعات مملوكة للدولة. ويعتبر "الشركاء" أي هيئات أخرى بخلاف صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، مشاركة في المشروع من خلال التمويل أو الإدارة أو الانتفاع أو غير ذلك من الآليات. يتم التحقق من خلال المبالغ التي يقوم الشركاء بحشدها طبقا لما ورد في اتفاقية التمويل (FA).		مصدر/وكالة البيانات	هيئة التحقق (IGAT)	نتائج دقة البيانات الخاصة بالمؤشرات المرتبطة بالصراف بشكل مستقل.
5	القيمة التراكمية من إجمالي التمويل من المشروعات الفرعية المؤهلة والتي اكتملت وحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث	يقيس المؤشر الخامس المرتبط بالصراف قيمة حشد تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) لصالح المشروعات المكتملة وأنجزت أهدافها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. تقدم لجنة التسيير دليلا على أن المشروعات الفرعية المؤهلة حققت أهدافها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. وتعتبر "القيمة التراكمية للتمويل" هي إجمالي تكلفة المشروعات الفرعية المؤهلة التي اكتملت وتلقت تمويل من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). يعد المشروع الفرعي "مكتملا" عندما يقوم أصحاب فكرة المشروع	نعم	تقرير عن تطور البرنامج/الأمانة	المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT)	تقدم حكومة المغرب دليلا على أن المشروعات الفرعية المكتملة قد حققت أهداف الحد من المخاطر. سيتم التحقق من نتائج دقة البيانات الخاصة بالمؤشرات المرتبطة بالصراف بشكل مستقل.

#	المؤشرات المرتبطة بالصرف	تعريف أو وصف الإنجازات	القابلة للصرف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم إنجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف والتحقق من البيانات أو النتائج	
				مصدر/وكالة البيانات	هيئة التحقق
		<p>الفرعي بتقديم إلى صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) ما يلي (أ) بالنسبة للمشروعات الفرعية الهيكلية، يتم تقديم تقرير مؤقت للإنجازات الصادر طبقاً للوائح التنظيمية المغربية وكراسة الشروط، و(ب) بالنسبة للمشروعات الفرعية غير الهيكلية يقوم أصحاب فكرة المشروع بتقديم إقرار اكتمال المشروع الفرعي. يعني "تحقيق أهداف الحد من المخاطر" أن المشروعات الفرعية المؤهلة قد حققت الأهداف المحددة في الخط الأساسي المتفق عليها في مرحلة الاختيار ويتم التحقق منها عند اكتمال المشروع. يتم تعريف الخط الأساسي وأهداف الحد من المخاطر في النموذج المقدم للحصول على تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). تتغير "أهداف الحد من المخاطر" طبقاً لنوع الإجراء المتخذ للتخفيف من المخاطر وقد يشمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • فيما يتعلق بمشروعات الحماية من الفيضان: يحدد عدد السكان والقيمة الاقتصادية للأصول الموجودة في منطقة الحد من مخاطر الفيضان (MFRZ)، بمنطقة الفيضان خلال 100 عام قبل تنفيذ المشروع، ومنطقة الفيضان خلال 100 عام بعد تنفيذ المشروع؛ • فيما يتعلق بمشروعات الحماية من الزلزال: الانخفاض المتوقع في الخسائر (الناجون من الموت والوفر في الأصول الاقتصادية) المنتظر إنجازه من خلال المشروع؛ • فيما يتعلق بأنظمة الإنذار المبكر: عدد الأشخاص بالمنطقة المستفيدين من خدمة نظام الإنذار المبكر؛ • فيما يتعلق بأعمال التخطيط: الانخفاض المتوقع في الخسائر (الناجون من الموت والوفر في الأصول الاقتصادية) المحققة عند تحسين التخطيط للمخاطر؛ • فيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات: عدد المؤسسات والأشخاص المدربين على ممارسات أفضل لإدارة المخاطر. <p>يتم التحقق من خلال: إتمام المشروع، الالتزام بتعليمات اتفاقية التمويل (FA) والشروط الفنية</p>			

#	المؤشرات المرتبطة بالصرف	تعريف أو وصف الإنجازات	القابلة للصرف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم إنجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف والتحقق من البيانات أو النتائج	
				مصدر/وكالة البيانات	هيئة التحقق
		المنصوص عليها في مستندات الطلب والتي استخدمت لتعريف القيم المرجعية وأهداف الحد من مخاطر الكوارث.			الإجراء
6	أنسبة الحد الأدنى من الهيئات المسؤولة عن التنفيذ وشركائهم والتي قد تلقت دعم فني و/أو تدريب	يقيس المؤشر السادس المرتبط بالصرف نسبة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ مشروعات فرعية ممولة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) والتي تلقت دعم فني و/أو تدريب مقارنة بإجمالي عدد الوكالات المنوط بها التنفيذ. تقدم لجنة التسيير دليلا على حصول الهيئات المسؤولة عن التنفيذ على دعم فني و/أو تدريب سنويا، سواء في مجالات فنية أو إدارية أو اجتماعية أو بيئية، طبقا للخطة السنوية لبناء القدرات والتدريب كما يتم إعداد كل عام (بدءا من العام الثانية) خطة لبناء القدرات والتدريب تستهدف احتياجات محددة في هذا المجال وتقدم إلى الهيئات المسؤولة عن التنفيذ وشركائهم. يعرف "الحصول على دعم فني وتدريب" تحت مظلة هذا المؤشر بالمشاركة في دورة واحدة على الأقل للدعم/التدريب (بحد أدنى مشاركة فرد واحد في دورة تدريبية واحدة) أو دعم فني (خدمات استشارية موجهة) سواء في مجال تقني أو إداري أو اجتماعي أو بيئي ذو صلة بالبرنامج.	لا	تقرير عن تطور البرنامج/الأمانة	المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT)
7	اعتماد تشريع وإطار تنظيمي للتأمين ضد مخاطر الكوارث ونسبة الحد الأدنى من الأشخاص في منطقة تنفيذ البرنامج المشمولين في التأمين ضد الإصابات البدنية الناتجة عن الكوارث	العام الأول: يقوم الأمين العام للحكومة بإرسال مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث إلى الوزارات المعنية ويعتمده مجلس وزارة الحكومة. العام الثاني: يتم إرسال مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث إلى البرلمان، وتتولى كل من وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) إعداد الوثائق القانونية الخاصة بالتنفيذ والمشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث وكذلك ضمان فاعلية نظام التأمين. العام الثالث: تعتمد الحكومة تنفيذ الوثائق القانونية المشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث وكذلك ضمان فاعلية نظام التأمين.	لا	تقرير عن تطور البرنامج يشمل على معلومات محددة عن جوانب التأمين ونسخ من مسودة القانون ونسخ من المستندات القانونية الخاصة بالتنفيذ والمشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث - وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS).	خدمة الاقتصاص الداخلي
				تقدم حكومة المغرب دليلا على الدعم الفني و/أو التدريب الذي تم توفيره. يتم التحقق من نتائج دقة البيانات الخاصة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف بشكل مستقل.	
				تقدم حكومة المغرب دليلا على الدعم الفني و/أو التدريب الذي تم توفيره. يتم التحقق من نتائج دقة البيانات الخاصة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف بشكل مستقل.	

#	المؤشرات المرتبطة بالصرف	تعريف أو وصف الإنجازات	القابلة للصرف (نعم/لا)	بروتوكول تقييم إنجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف والتحقق من البيانات أو النتائج	
				مصدر/وكالة البيانات	هيئة التحقق
		العام الرابع والخامس: يتحقق التأمين الفعلي على الأشخاص ضد مخاطر الكوارث. ويوفر برنامج التأمين حماية (غطاء) ضد تلف الممتلكات والإصابات البدنية (العجز التام أو الوفاة). تعتمد الدلائل على عدد الأشخاص المؤمن عليهم ضد الإصابات البدنية والبيانات عن سوق التأمين بالمغرب؛ عدد وثائق التأمين المبيعة للتأمين على السيارات، وعدد وثائق التأمين المبيعة للتأمين على الممتلكات السكنية. تعني "التغطية الفعلية" عدد الأشخاص المتواجدين في المنطقة المطبق فيها البرنامج ممن يتمتعون بتغطية تأمينية ضد الإصابات البدنية.			
8	إنشاء وتشغيل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) لحماية الغير مشمولين في التأمين.	العام الثاني: تتولى كل من وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) تطبيق الوثائق القانونية المشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث والخاصة بإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC). العام الثالث: تعتمد الحكومة تنفيذ الوثائق القانونية المشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث والخاصة بإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC). العام الرابع: تسلم صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) المساهمات المالية الأولى طبقا لشروط قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث.	لا	تقرير عن تطور البرنامج ونسخ من المستندات القانونية المشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث والمتعلقة بإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC)/هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS)/وزارة الاقتصاد والمالية (MEF).	خدمة الافتحاص الداخلي

جدول 3-3: جدول صرف البنك

#	المؤشرات المرتبطة بالصراف	التمويل البنكي المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصراف	الموعد النهائي لتحقيق المؤشرات المرتبطة بالصراف	الحد الأدنى لقيمة المؤشرات المرتبطة بالصراف المنجزة وتفعيل صرف التمويل البنكي	الحد الأقصى للقيم المتوقع إنجازها لأغراض صرف البنك	تحديد قيمة التمويل التي ستصرف مقابل قيم المؤشرات المرتبطة بالصراف التي تم التحقق منها ⁴
1	تم إعادة تصميم التوجيه الاستراتيجي وهيكل الحكامة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) للتركيز على الحد من مخاطر الكوارث	35	قبل تاريخ الإقفال باستثناء العام الأول والثاني والثالث حيث يجب تحقيق قيمة المؤشرات المرتبطة بالصراف كل عام.	لا ينطبق	لا ينطبق	<p>نجاح/إخفاق</p> <p>العام الأول للصراف:</p> <p>(أ) (8 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على ما يدل على إعداد الآتي:</p> <p>(i) مسودة شروط يتضمنها قانون موازنة 2017 للمقترض، بخصوص تكوين لجنة تسيير، وكذلك ضم حكومات محلية (مجتمعات محلية ترابية) ضمن المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)؛ و(ii) مسودة نشرات دورية تصدرها وزارة الداخلية (MoI) بخصوص إنشاء لجنة وطنية للاختبار والأمانة.</p> <p>(ب) (7 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على ما يدل أن وزير الداخلية قد قرر تخصيص مبلغ سنوي من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) لتمويل المشروعات الفرعية المؤهلة.</p> <p>العام الثاني للصراف:</p> <p>(أ) (7 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على ما يدل على ما يلي:</p> <p>(i) أن قانون موازنة 2017 للمقترض يتضمن شروط إنشاء لجنة تسيير، وضم حكومات محلية (مجتمعات محلية ترابية) ضمن المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)؛ و(ii) تم إصدار دوريات بخصوص إنشاء لجنة وطنية للاختبار والأمانة الخاصة بها بمعرفة وزارة الداخلية (MoI).</p> <p>(ب) (7 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على ما يدل أنه تم إنشاء موقع إلكتروني تفاعلي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) يتيح للجمهور الاطلاع على المعلومات وينظر في المظالم وينشر تقارير عن نظام الرصد والتقييم.</p> <p>العام الرابع للصراف (3 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على ما يدل على مواصلة عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختبار والأمانة والموقع الإلكتروني الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). بالإضافة إلى ذلك تقوم لجنة التسيير بإعداد استراتيجية وطنية متكاملة ومرنة بشأن إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية.</p>

#	المؤشرات المرتبطة بالصراف	التمويل البنكي المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصراف	الموعد النهائي لتحقيق المؤشرات المرتبطة بالصراف	الحد الأدنى لقيمة المؤشرات المرتبطة بالصراف المنجزة وتفعيل صرف التمويل البنكي	الحد الأقصى للقيم المتوقع إنجازها لأغراض صرف البنك	تحديد قيمة التمويل التي ستصرف مقابل قيم المؤشرات المرتبطة بالصراف التي تم التحقق منها ⁴
						<p>العام الخامس للصراف: (3 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على ما يدل على مواصلة عمل لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختيار والأمانة والموقع الإلكتروني الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). بالإضافة إلى ذلك اعتماد لجنة التسيير للاستراتيجية الوطنية المتكاملة والمرنة بشأن إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية.</p> <p>على أساس معادلة التالية:</p> <p>من العام الأول حتى العام الخامس: يتم الصرف بناء على ما يدل على تخصيص تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) لمشروعات فرعية مؤهلة للحد من المخاطر. يتم توفير 29.4 دولار أمريكي لتصبح قابلة للصراف من قبل المقترض عن كل 1000 درهم مغربي (MAD) من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصص للمشروعات الفرعية المؤهلة للحد من المخاطر. يتم حساب الصرف الفعلي في كل سنة طبقاً لما يلي:</p> <p>المعادلة: قيمة القرض المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصراف يقسم على قيمة المؤشرات المرتبطة بالصراف عند آخر شهر في عام 2020 مضروباً في الرقم الفعلي المحقق لسنة معينة والتي تجاوزت النتائج المحققة في السنة السابقة لها.</p> <p>يجب أن يخصص صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) 100 مليون درهم مغربي (MAD) على الأقل كل عام للمشروعات الفرعية المؤهلة للحد من المخاطر حتى يمكن توفير مسحوبات للمقترضين.</p>
2	المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصصة للمشروعات الفرعية التي تركز على الحد من المخاطر	25	قبل تاريخ الإقفال	100 مليون درهم مغربي (MAD)	850 مليون درهم مغربي (MAD)	
3	نسبة الحد الأدنى من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) المخصصة لمشروعات فرعية غير هيكلية.	8	يتعين تحقيق قيمة المؤشر المرتبط بالصراف كل عام بدءاً من العام الثاني	$\leq 10\%$	$\leq 10\%$	<p>نجاح/إخفاق</p> <p>الصراف من العام الثاني إلى العام الخامس (2 مليون دولار أمريكي كل عام) يتم الصرف بناء على ما يدل على أن النسب المحددة من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) تم تخصيصها للمشروعات الفرعية غير الهيكلية المؤهلة.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، وحتى يتم توفير مسحوبات للمقترض، يجب أن يتم تخصيص ما لا يقل عن 100 مليون درهم مغربي (MAD) من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية إلى المشروعات الفرعية المؤهلة للحد من المخاطر (وهو شرط أدنى للصراف للمؤشر الثاني المرتبط بالصراف).</p>
4	نسبة الحد الأدنى من	22	يجب تحقيق قيمة	$\leq 30\%$	$\leq 50\%$	نجاح/إخفاق

#	المؤشرات المرتبطة بالصراف	التمويل البنكي المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصراف	الموعد النهائي لتحقيق المؤشرات المرتبطة بالصراف	الحد الأدنى لقيمة المؤشرات المرتبطة بالصراف المنجزة وتفعيل صرف التمويل البنكي	الحد الأقصى للقيم المتوقع إنجازها لأغراض صرف البنك	تحديد قيمة التمويل التي ستصرف مقابل قيم المؤشرات المرتبطة بالصراف التي تم التحقق منها ⁴
	إجمالي تمويل المشروعات الفرعية المؤهلة تقدمها الهيئات المسؤولة عن التطبيق وشركائها		المؤشر المرتبط بالصراف كل عام بدءا من العام الثاني			الصراف في العامين الثاني والثالث (8 مليون دولار أمريكي كل عام) يتم الصرف بناء على ما يدل أنه تم تخصيص حد أدنى من التمويل الإضافي إلى المشروعات الفرعية ذات التمويل المشترك من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) .. الصراف في العامين الرابع والخامس (3 مليون دولار أمريكي كل عام) يتم الصرف بناء على ما يدل أنه تم تحريك الحد الأدنى من التمويل الإضافي للمشروعات الفرعية ذات التمويل المشترك من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) .. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى يتم توفير مسحوبات للمقترض، يجب أن يتم تخصيص ما لا يقل عن 100 مليون درهم مغربي (MAD) من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) للمشروعات الفرعية للحد من المخاطر المحتملة (وهو الشرط الأدنى للصراف تحت مظلة المؤشر الثاني المرتبط بالصراف). بناء على معادلة التالية:
5	القيمة التراكمية من إجمالي التمويل من المشروعات الفرعية المؤهلة والتي اكتملت وحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث.	40	قبل تاريخ الإقفال	0	600 مليون درهم مغربي (MAD)	الصراف من العام الثالث إلى العام الخامس يتم الصرف بناء على ما يدل على أن المشروعات الفرعية المؤهلة التي تتلقى تمويل مشترك من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) حققت أهداف الحد من المخاطر. ويتم توفير 66.7 دولار أمريكي للمقترض عن كل 1000 درهم مغربي من الأعمال المكتملة في المشروعات الفرعية المؤهلة للحد من المخاطر. يتم حساب الصرف الفعلي عن كل عام طبقا لما يلي: المعادلة: قيمة القرض المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصراف يقسم على قيمة المؤشرات المرتبطة بالصراف عند آخر شهر في عام 2020 مضروبا في الرقم الفعلي المحقق في عام محدد والذي تجاوز النتائج المحققة في العام السابق .
6	نسبة الحد الأدنى من الهيئات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات الفرعية المؤهلة والتي قد تلقت دعم فني و/أو تدريب	10	يجب تحقيق قيمة المؤشر المرتبط بالصراف (DLI) في كل عام بدءا من العام الثاني	%50	%50	نجاح/ إخفاق الصراف في العام الثاني (4 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على ما يدل أن أدنى نسبة من الهيئات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات الفرعية المؤهلة قد تلقت دعم فني و/أو تدريب. الصراف من العام الثالث إلى العام الخامس (2 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف

#	المؤشرات المرتبطة بالصراف	التمويل البنكي المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصراف	الموعد النهائي لتحقيق المؤشرات المرتبطة بالصراف	الحد الأدنى لقيمة المؤشرات المرتبطة بالصراف المنجزة وتفعيل صرف التمويل البنكي	الحد الأقصى للقيم المتوقع إنجازها لأغراض صرف البنك	تحديد قيمة التمويل التي ستصرف مقابل قيم المؤشرات المرتبطة بالصراف التي تم التحقق منها ⁴
						بناء على ما يدل أن أدنى نسبة من الهيئات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات الفرعية المؤهلة قد تلقت دعم فني و/أو تدريب.
7	اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد مخاطر الكوارث والحد الأدنى من الأفراد المؤمن عليهم ضد الإصابات البدنية الناتجة عن الكوارث في منطقة تنفيذ البرنامج	34.5	قبل تاريخ الإقفال	5.85 مليون فرد في السنة الرابعة والخامسة	< 5.85 مليون فرد في السنة الرابعة والخامسة	نجاح/إخفاق الصراف في العام الأول (14.5 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على دليل إرسال الأمانة العامة للحكومة مسودة قانون التأمين ضد الكوارث إلى الوزارات المعنية واعتماد مجلس الوزراء لذلك. الصراف في العام الثاني: (7 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على دليل إرسال مسودة قانون التأمين ضد الكوارث إلى البرلمان وأن كل من وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) قامتا بإعداد المستندات القانونية للتنفيذ والمشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد الكوارث والتي تضمن فاعلية خطة التأمين. الصراف في العام الثالث: (5 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على دليل اعتماد الحكومة للمستندات القانونية للتنفيذ والمشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد الكوارث والتي تضمن فاعلية خطة التأمين. الصراف في العام الرابع: (8 مليون دولار أمريكي) بناء على ما يدل على تأمين ما لا يقل عن 5.85 مليون فرد ضد الإصابات البدنية الناتجة عن الأحداث الكارثية وذلك طبقاً لقانون التأمين ضد الكوارث.
8	تأسيس وتشغيل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) لحماية الغير مؤمن عليهم	25	قبل تاريخ الإقفال	لا ينطبق	لا ينطبق	نجاح/إخفاق الصراف في العام الثاني (9 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على ما يدل على قيام وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS) بإعداد المستندات القانونية الخاصة بالتنفيذ والمشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد الكوارث والتي تخص تأسيس صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC). الصراف في العام الثالث (8 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على دليل اعتماد الحكومة للمستندات القانونية المشار إليها في المادة 71 من مسودة قانون التأمين ضد الكوارث الخاصة بتأسيس صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC).

تحديد قيمة التمويل التي ستصرف مقابل قيم المؤشرات المرتبطة بالصراف التي تم التحقق منها ⁴	الحد الأقصى للقيم المتوقع إنجازها لأغراض صرف البنك	الحد الأدنى لقيمة المؤشرات المرتبطة بالصراف المنجزة وتفعيل صرف التمويل البنكي	الموعد النهائي لتحقيق المؤشرات المرتبطة بالصراف	التمويل البنكي المخصص للمؤشرات المرتبطة بالصراف	المؤشرات المرتبطة بالصراف	#
الصراف في العام الرابع (8 مليون دولار أمريكي) يتم الصرف بناء على دليل تلقي صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) المساهمات المالية الأولية وذلك طبقاً لشروط قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث.						

الملحق الرابع: ملخص التقييم الفني

أ. أهمية البرنامج الاستراتيجي

نهج المغرب الصاعد لإدارة المخاطر والمرونة

1. بدأت حكومة المغرب، منذ عام 2008، استكشاف خيارات إدارة مجموعة متنوعة من المخاطر التي تواجهها البلاد من خلال استراتيجية متكاملة أكثر، بدعم من البنك الدولي من خلال سلسلة من برامج المساعدة التقنية، ودرست الحكومة مخاطر عديدة بما في ذلك (i) الكوارث الطبيعية، (ii) مخاطر تقلب سعر السلع (الطاقة) (iii) المخاطر في القطاع الزراعي. تتلخص نتائج هذه المساعدة التقنية في مطبوعة البنك الدولي لعام 2013 "بناء مرونة المغرب: المدخلات لاستراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر"³⁶ التي سلطت الضوء على مخاطر الكوارث باعتبارها مصدر اهتمام خاص. قررت الحكومة التركيز على إدارة مخاطر الكوارث (DRM) كأولوية والتركيز على عملية الإقراض الجديدة، بحيث تبدأ مجموعة فرعية من المخاطر وتسرير تغييرات ملموسة للإصلاح المؤسسي وتحقيق نتائج الحد من المخاطر ومن مواطن الضعف على أرض الواقع. ويهدف هذا الانخراط الأكثر تركيزاً على توفير الأساس لنهج تشغيلي مختلف في المغرب لإدارة المخاطر بطريقة أكثر تكاملاً. ولكنه يبدأ ذلك بمجموعة فرعية معينة من المخاطر أولاً - تماشياً مع توصيات التقرير العالمي للتنمية لعام 2014 عن "المخاطر والفرص". فتم اختيار التركيز على الكوارث الطبيعية مدفوعاً بالاعتراف المتزايد بالتوترات الاجتماعية التي ظهرت إلى السطح ويمكن أن تستمر في المناطق المتضررة وغير المتضررة، بالإضافة إلى حقيقة أن الكوارث الطبيعية أصابت منطقة خطر وحيدة ولم يفهم ذلك جيداً أو لم تتم إدارة المخاطر بأسلوب استباقي في السنوات الأخيرة، على الرغم من سلسلة الكوارث التي ضربت البلاد. ولم تتم إدارة الفيضانات الأخيرة في 2014 بجنوب المغرب بشكل استباقي بالقدر الكافي كما كان التأخير في أعمال الإنقاذ والإغاثة يرجع سببه جزئياً إلى تشرذم كبير في هياكل الحكم وضعف التنسيق بين الوكالات.

التعرض البشري والمادي للكوارث الطبيعية

2. تظل المغرب عرضة لمجموعة متنوعة من المخاطر الطبيعية المتفاقمة بسبب التغير المناخي والتوسع الحضري السريع. وتعتبر المخاطر الأكثر شيوعاً في المغرب هي الفيضانات والجفاف حيث تسببت الفيضانات في أواخر عام 2014 بجنوب البلاد في اضرار بلغت قيمتها أكثر من 100 مليون دولار أمريكي، كما أحدثت الفيضانات في طنجة (2008) والغرب (2009) خسائر اقتصادية فادحة ودمرت أصول. حيث تشكل الكوارث المتكررة مثل الفيضانات والجفاف عبئاً على التنمية الاقتصادية وبجوز أن تدفع ضحاياها إلى الفقر. تستطيع الزلازل الأقل حدوثاً ولكن الأشد قوة التأثير بشكل كبير على ميزانية المغرب وتسبب في معاناة واسعة النطاق. تعتبر احتمالية الزلازل المدمرة في المغرب كبيرة فزلزال أغادير عام 1960، مع أنه بسيط للغاية وفقاً لمعايير الزلازل (بقوة 5.8) تسبب بمقتل أكثر من 12,000 من المغاربة وترك كثيرين دون مأوى، فضلاً عن الخسائر الكبيرة في الممتلكات وفقدان سبل العيش. وقتل زلزال الحسيمة عام 2004 أكثر من 600 شخصاً واصاب أكثر من 1000، وترك العديد بلا مأوى ودمرت تماماً العديد من الأصول. وتقع المغرب على حدود الصفائح أفريقيًا وأوراسيا، بحيث أن منطقة الشمال وبشكل عام منطقة جبال الأطلس معرضة لمخاطر زلازل عالية فالعديد من المدن الكبرى في المغرب، بما في ذلك فاس ومكناس وطنجة، عرضة لضربات الزلازل..

3. أجرت المغرب قياس كمي لتعرضها لأهم المخاطر الطبيعية. وضع برنامج تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب MnhPRA واستخدم في تحليل خطر الزلازل والفيضانات، والتسونامي والجفاف والانهيئات الأرضية. وذلك

³⁶مجموعة البنك الدولي 2013. "بناء مرونة المغرب: المدخلات لاستراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر".

التقييم يشكل جانب من جوانب برنامج المساعدة التقنية، فإجمالي التعرض لأضرار بقيمة 2.7 تريليون درهم (أو ما يساوي حوالي 90,000 درهم للفرد) وفقا لتقديرات متوسط الخسائر السنوية (AAL). تخسر البلاد بسبب المخاطر الطبيعية ما قيمته 7.8 مليار درهم كما هو مبين في الجدول 4.1. هناك احتمال حدوث زلزال أو فيضان بنسبة 95% يتسبب في خسائر تبلغ 50 مليار درهم أو أكثر، واحتمال حدوث كارثة بنسبة 90% تتسبب في خسائر تبلغ 10 مليار درهم أو أكثر وحدث آخر بنسبة 65% قد يسفر عن خسائر تقدر بنحو 25 مليار درهم أو أكثر، وذلك بناء على تحليل احتمالات حدوث كوارث على مدار الثلاثين عاما المقبلة.

جدول 4.1 الخسائر التقديرية للأخطار الطبيعية على العائد على مدى فترات زمنية متفاوتة (مليون درهم مغربي)⁴⁰

الخطر	التعرض	متوسط الخسائر السنوية	تكلفة الخسارة	مدة الرجوع (سنوات)				
				محتمل جداً ← مرجح ← محتمل	1,000	500	100	50
زلزال	2,700,000	850	0.0003	4,523	9,570	15,317	35,800	47,000
فيضان	2,700,000	4,177	0.0016	22,275	26,161	27,556	29,717	34,100
تسونامي	2,700,000	125	0.00005	2	3	404	28,013	58,852
جفاف (3 محاصيل)		2,696	غير ساري	15,678	16,638	17,367	18,035	غير ساري
إجمالي		7,848						
المصدر: مجموعة البنك الدولي. 2013. بناء مرونة المغرب: المدخلات لاستراتيجية إدارة المخاطر المتكاملة.								
40 إجمالي قيمة تعرض المباني والبنية التحتية للمخاطر مليون درهم). ALL (مليون درهم)؛ فاقد التكلفة = AAL / إجمالي التعرض. للمخاطر								

4. يبين جدول 4.1 أيضا الآثار التقديرية لسيناريو الكوارث، لأحداث تتراوح من "محتملة جدا" الى "مرجح" الى "محتمل" ثم أحداث "نادرة لكن محتملة". وتمثل هذه المستويات سيناريوهات يتعين على الحكومة التأهب لها أو على الأقل أخذها في الاعتبار.

- يتوافق تقدير "محتمل جدا" مع الأحداث التي تحدث كل بضعة عقود.
- يتوافق تقدير "مرجح" مع "حالة تحدث مرة واحدة كل 100 سنة"، ولا ينبغي سوء فهم ذلك حيث يجوز في واقع الأمر، أن يحدث في أي وقت، ويرجح حدوثه 0.01 (1/100) في أي سنة. تحدث هذه الحالات في أغلب الأحيان، على الرغم من إنها تبدو نادرة، وتتعرض أغلب المباني والجسور وغيرها من البنية التحتية لأضرار محتملة خلال عمرها التصميمي وإنها مصممة لهذه الأحداث بالفعل (ولأحداث أقوى من ذلك)، على الرغم من أن البنية التحتية القديمة في كثير من الأحيان لم يتم أخذ هذا البعد في الاعتبار عند تصميمها وقد يتطلب إجراء تعديل تحديثي لها. ويتعين أن يتوافر في التخطيط المالي والاقتصادي والخاص بحالات الطوارئ القدرة على الاستجابة للأحداث المرجحة.
- يتوافق تقدير "محتمل" مع "احتمال 1 في 1000 سنة" ووقوع الحدث فقد تنجو البنية التحتية في كثير من الأحيان على الرغم من الضرر الجسيم الذي يصيبها. كما يتعين الأخذ في عين الاعتبار هذه الأحداث عند إجراء التخطيط، المالي والاقتصادي والخاص بحالات الطوارئ.
- وأخيرا يتوافق تقدير، "نادر لكنه محتمل" مع احتمالية وقوع الحدث "مرة واحدة كل عشرة الاف عام" (لا يظهر في الجدول 4.1 أعلاه) فتتضرر البنية التحتية بشدة من جراء مثل هذه الأحداث، ويرتبط التخطيط، المالي

والاقتصادي والطوارئ في كثير من هذه الأحيان. ففي حين يصعب مواجهة مثل هذه الأحداث بحالة تأهب كامل، يجب على الأقل أخذ ذلك في الاعتبار.

5. في السنوات القليلة الماضية، ا تراوح تقدير جميع الزلازل في باكستان (2005)، وبنشوان (2008)، وهاي تي (2010) والتسونامي في المحيط الهندي (2004) واليابان (2011) والأعاصير المدارية نرجس في ميانمار (2008) وساندي في نيويورك (2012)، والفيضانات التايلاندية (2011) بين تقدير مرجح إلى محتمل. فقد يسفر حدوث زلزال كبير، على سبيل المثال، في فاس عن مقتل عشرات الألاف وعن خسائر اقتصادية فادحة.

6. ومع ذلك، تتباين تأثيرات هذه المخاطر على قطاعات وأجزاء من البلاد. حيث لا يوزع بالتساوي تفاصيل الخسائر القطاعية في جميع أنحاء المغرب:

- يتركز خطر الزلازل في المقام الأول في شمال المغرب، وإلى حد أقل، على خط يمر عبر فاس ومراكش وأغادير. تتعرض خمس أقاليم (الناظور والحسيمة وبركان وتازة وتطوان) الذين يمثلون 8% من إجمالي البناء الوطني المعرض لمتوسط خسائر سنوية (AAL^{37}) قدرها 34% من هذه الخسائر بسبب الزلازل. مما يعني أنه في المتوسط 8% من البناء المعرض للمخاطر وحده يساهم بنسبة 34% في الخسائر المحتملة الناجمة من الزلازل. فيوضوح، إذا كان من المستطاع إقلال تعرض 8% من المباني لأضرار الزلازل في المغرب، يجوز أن يقلل ذلك، بشكل ملحوظ، من مخاطر الزلازل عموما في المغرب.

- تشكل الفيضانات مشكلة مزمنة في المغرب كما تتسبب في متوسط أضرار أكبر بكثير من الزلازل، حيث يسجل إجمالي متوسط الخسائر السنوية لها 4.2 مليار درهم. وحدد تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (MnhPRA) أن أربع أقاليم (القتيطرة وتطوان والدار البيضاء وسيدي قاسم) تساهم بنسبة 60% من إجمالي مخاطر الفيضانات على المباني. بينما تؤثر مخاطر الفيضانات على معظم أنحاء المغرب.

- يقدر تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (MnhPRA) أن متوسط الخسائر السنوية (AAL) إنتاج الحبوب بسبب الجفاف يسجل ما يقرب من 2.7 مليار درهم. وتعتبر نسبة 90% من الزراعة في المغرب تقليدية حيث تعتمد على هطول الأمطار، كما تتعرض الزراعة بشدة ليس فقط لموجات الجفاف والفيضانات بل أيضا للآفات والأمراض. وتعد المناطق الثلاث الأكثر تعرضا للمخاطر سوسة ماسة درعة ومكناس ومراكش- تانسيفت. ففي العموم، تشير التقديرات إلى إجمالي تعرض إنتاج الحبوب في القطاع الزراعي إلى مخاطر مختلفة وسجلت خسائر قدرها 75 مليار درهم في عام 2008، وارتفع ذلك الرقم في عام 2020 ليسجل خسائر قدرها 185 مليار درهم.

أهمية الحد من الفقر والازدهار المشترك

7. يشكل الحد من أثر المخاطر الطبيعية أهمية مركزية في التحسين المستدام للحد من الفقر والازدهار المشترك. فيركز البرنامج على تقديم الدعم للإجراءات الوقائية للحد من الاخطار ليستفيد من ذلك الفقراء والضعفاء بشكل كبير، وليس فقط من خلال الحد من الخسائر المباشرة ولكن من خلال ارتفاع استثمارات الشركات والأسر المعيشية نظرا لاحتمال حدوث كوارث أقل. وتشير الدلائل إلى أن عدم إدارة المخاطر تجعل الفقراء والأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض إلى خفض الاستثمار في الأصول الإنتاجية (على سبيل المثال، يزرع المزارعون محاصيل منخفضة العائد وقليلة المخاطر). فمن ثم، تستطيع إدارة مخاطر الكوارث DRM الاستباق في التنبؤ (أي محطات الأرصاد الجوية ونظم الإنذار المبكر، وما إلى ذلك) بهدف تحفيز المزيد من الاستثمارات الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، تشير التحليل إلى أن مواطن ضعف (تعرف بالأضرار المحتملة على

³⁷ يشكل متوسط الخسائر السنوية مجموع الخسائر المتوقعة خلال فترة زمنية ما في المستقبل على المدى الطويل (على سبيل المثال، السنوات ال 100 المقبلة) تقسم على طول تلك الفترة. وبشكل أكثر تحديدا، يعتبر ذلك متوسط الترجيح كافة الخسائر المستقبلية.

المساكن بسبب أحداث الفيضانات) أصول الفقراء (لفقراء هم أدنى 20٪ في السلم الاجتماعي) تسجل نسبة 69% أعلى مقارنة بأصول غير الفقراء³⁸. وبالتالي يشكل الحد من بواطن الضعف في أصول الفقراء إلى استفادة أعظم نسبياً، كما يستطیع ذلك أيضاً الإسراع من الانتعاش بسبب ثبات الأصول الإنتاجية التي لم يطرأ عليها أى تغيير. ويعتبر هام أيضاً نهج المغرب للتأمين ضد مخاطر الكوارث، وخاصة من خلال إنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC للأشخاص غير المؤمن عليهم. حيث يتعرض الفقراء والأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض لأضرار أكبر وعدم القدرة على التصدي للصددمات الاقتصادية بسبب نقص فرص الحصول على التمويل (بما في ذلك التأمين)، فيضحي دعم الحكومة أمراً ضرورياً في أعقاب حدوث كارثة. وتشير الأدلة الناجمة من الفيضانات والجفاف من خلال مجموعة متنوعة من السياقات إلى إقلال الأسر المعيشية الفقيرة من استهلاكها في أعقاب حدوث الكارثة، فعلى سبيل المثال الإقلال من تناول الغذاء وإخراج الأطفال من المدارس. فيسفر عن هذه التدابير الشاقة آثار طويلة الأجل على رأس المال البشري، خاصة بالنسبة للأطفال، وتفاقم الفقر بين الأجيال. يسمح التواجد الميداني لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC للأسر المعيشية الفقيرة الحصول على الدعم العاجل وتخفيف معاناتهم بقدر كبير. تشير أدلة الدراسات الاستقصائية التي أجريت في أعقاب الفيضانات وموجات الجفاف إلى إن صرف مبالغ مالية بعد فترة زمنية قصيرة من وقوع الكارثة من شأنه الإقلال إلى حد كبير من الخسائر الإجمالية للكوارث.

ب. السلامة التقنية

ملكية البرنامج والتركيز والتصميم

8. يستند البرنامج على ملكية الحكومة القوية والسلامة التقنية والمواعاة الكاملة مع أفضل الممارسات الدولية. يستجيب البرنامج مباشرة على طلب حكومة المغرب لدعم تنفيذ نهج محسن لإدارة المخاطر والمرونة. يتوافق البرنامج مع المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر الكوارث بفاعلية، بما في ذلك الانتقال من ثقافة رد الفعل في أعقاب حدوث الكوارث وتشرذم الاختراعات القائمة على القطاع إلى الثقافة الاستباقية لمزيد من التركيز لما بعد حدوث الكارثة للحد من المخاطر، وذلك من خلال استهداف الإجراءات المحلية لإشراك المجتمعات المحلية في مزيد من المسؤولية في إدارة الكوارث بما في ذلك الوقاية؛ وتوفير هياكل محسنة لحكامه المخاطر وتوفير حوافز للتسريع من الأنشطة الجديدة وتوسيع نطاقها للحد من المخاطر. فقد تم إيلاء، في المغرب، اهتمام خاص لزيادة إدارة مخاطر الكوارث DRM المستهدفة على المستوى المحلي وكذلك لضمان توازن جيد بين التدابير الهيكلية وغير الهيكلية، مما يعكس حقيقة أن التدابير غير الهيكلية لها في كثير من الأحيان تأثيراً خاصاً، وفعال من حيث التكلفة. كما يحتوي البرنامج على تركيز واضح على أفضل استخدام لتحليل المخاطر من خلال الاعتماد على استخدام قدرات لوضع نموذج لمخاطر الكوارث في المغرب وتعميم ذلك. كما يستكمل الإصلاح المؤسسي وأنشطة الحد من المخاطر من خلال برنامج فرعي محدد مخصص للتأمين ضد مخاطر الكوارث لضمان إن المخاطر المتبقية التي لا يمكن تخفيفها بأسلوب يتسم بفاعلية التكاليف تمويل بكفاءة، من خلال إنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية

9. فيما يتعلق بالبرنامج الفرعيين الأول والثاني، اعتمد البرنامج الممارسات الدولية لكي تطبق في ظروف المغرب الخاصة، بما في ذلك إعادة تصميم صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. يحذو إعادة التصميم المقترح للصندوق حذو الممارسات الدولية المطبقة في البلدان مثل في المكسيك وإندونيسيا وفرنسا والولايات المتحدة، فقد وضعت هذه البلدان آليات دعم مسبق لاستثمارات تخفيف المخاطر. كما تشمل هذه الممارسات الجيدة على أكثر من مُعامل على النحو التالي: ليس هدف الصندوق تمويل مشاريع البنية التحتية على نطاق واسع كما لا ينبغي استخدام موارده لسداد قيمة جزء كبير من الخسائر بعد وقوع الكارثة، وذلك للتوضيح. ويقبل الصندوق التمويل المشترك بدلاً من الدعم المالي الكامل كطريقة عمله من أجل زيادة الملكية العامة لوكالات تنفيذ المشروع وتكثيف الاستثمارات للحد من المخاطر؛ كما يتوافر للصندوق تصميم تنظيمي شفاف يجمع بين الوزارات والمستويات الحكومية المختلفة. ويستند اختيار المشاريع التي يمولها الصندوق على معايير اختيار

³⁸ البنك الدولي. 2015 (مسودة). المرونة الاجتماعية والاقتصادية عند حدوث فيضانات في 90 دولة. .

شفافة؛ فلا يستطيع أي عضو تقييم مشروع إذا ما كان هناك مصالح متضاربة. ويدعم الصندوق كلا من أنشطة الحد من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية. كما يقدم الدعم للكيانات العامة الوطنية وللمجتمعات المحلية؛ ويوجه جهد مخصص لمساعدة المجتمعات المحلية الصغيرة أو الأكثر تضرراً؛ كما يجري عملية تدقيق متعلقة بالجوانب الفنية والائتمانية. ويعلن على العامة هوية أولئك الذين يحصلون على التمويل، وطبيعة مشروعاتهم ومستوى التمويل الذي يحصلون عليه. وعلى نحو أشمل، ربط عمل إدارة مخاطر الكوارث (DRM) مع نهج أعم لإدارة المخاطر والمرونة، حيث يتماشى البرنامج أيضاً مع أفضل الممارسات الناشئة في مجال "المرونة"، على سبيل المثال، الممارسات الواردة في التقرير العالمي للتنمية لعام 2014 عن "المخاطر والفرص".

10. إنشاء برنامج التأمين ضد المخاطر الكارثية تحت مظلة البرنامج الفرعي الثالث، المعتمد على شراكة القطاعين العام والخاص وإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC)، إنه لعمل ابتكاري. يستند البرنامج على برامج التأمين ضد المخاطر الكارثية السابقة المدعومة من البنك الدولي، مثل المجمع التركي للتأمين من الكوارث، ومشروع مغوليا للتأمين القائم على مؤشر الثروة الحيوانية، ومجمع رومانية للتأمين ضد مخاطر الكوارث، ومؤسسة التأمين ضد مخاطر الكوارث بجنوب شرق أوروبا وإقليم القوقاز. وقد أثبتت هذه البرامج أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنها أن تطور أسواق مستدامة، وتنافسية محلية للتأمين ضد المخاطر الكارثية كما تتيح تحويل فعالية التكاليف لمخاطر الكوارث من أصحاب المنازل والمشروعات إلى أسواق التأمين الخاصة وإعادة التأمين ويتعرقل عادة تطوير هذه الأسواق المحلية للأسباب التالية (i) محدودية توافر بيانات مفيدة، وكذلك عدم توافر نماذج مخاطر الكوارث وخبرات فنية متخصصة لتطوير منتجات التأمين الاكتوارية السليمة ضد المخاطر الكارثية. (ii) عدم توافر نظم إنتاج (التسعيرة والاكتتاب وطلبات التسوية وإدارة المخاطر وعمليات إعادة التأمين) لدعم منتجات التأمين ضد المخاطر الكارثية التي تتطلب استثمارات ضخمة من شركات التأمين غالباً غير المبررة نظراً لانخفاض الحجم الحالي من أعمال التأمين ضد الكوارث. (iii) عدم وجود متطلبات تنظيمية على أساس المخاطر، مما يقود شركات التأمين للدخول في المنافسة السعرية غير المستدامة التي لا تتوافق مع الخطر الكامن في هذه الأعمال؛ (iv) عدم وعي المستهلك بالتعرض للمخاطر الكارثية و/أو إدراك توافر منتجات التأمين التي يجوز أن تساعده على تخفيف تلك المخاطر. تلعب الحكومات عادة دور إعادة التأمين بصفتها الملاذ الأخير من خلال تقديم مساعدة مخصصة مالية لأصحاب المنازل والمشاريع في أعقاب الكوارث الطبيعية مما يسفر عن توقعات واسعة النطاق للحصول على المساعدات الحكومية ويضعف ذلك من اهتمام المستهلك في التأمين ضد الكوارث. فعند تصميم برنامج للتأمين ضد المخاطر الكارثية تتم معالجة كل هذه القضايا.

11. يستند البرنامج أيضاً على تحاليل المخاطر القوية التي تم تطبيقها خلال عملية التحضير. يعتبر المبدأ التوجيهي الذي تسترشد به الإدارة الحديثة هو "ما يمكن قياسه يمكن إدارته". ويعتبر عنصراً هاماً في برنامج إدارة مخاطر الكوارث في الحكومة المغربية عملية تطوير تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب MnHPRA، ومجموعة من البرامج القائمة على نظم المعلومات الجغرافية التي تقوم بجرد أصول البلاد المعرضة للخطر وتحدد المخاطر التي تهدد هذه الأصول، ويسمح هذا التقييم بتحليل وتقدير آثار هذه المخاطر على الأصول. وبالتالي يتيح قياس مخاطر الكوارث، مما يعتبر خطوة رئيسية نحو إدارة تلك المخاطر. على سبيل المثال، تطبيق تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب على تقييم المشاريع الممولة بمشاركة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية التي تم تحديدها خلال الدعوة لتقديم المقترحات CFP في عام 2015 فيبين ذلك تخصيص ما يقرب من 73% من التمويل لأنشطة الحد من مخاطر الفيضانات، و27% لأنشطة الحد من المخاطر الجيولوجية (أي الزلازل والانهيارات الأرضية). هذا التوزيع يبدو معقولاً لأن حوادث الفيضانات هي الأكثر تكراراً في المغرب، ويتضرر منها السكان عشرة أضعاف مقارنة بالمخاطر الجيولوجية. ويبدو إن التوزيع الجغرافي للمشاريع، لاسيما توزيع المشاريع المتعلقة بالفيضانات، معقولاً أيضاً حيث يغطي هذا التوزيع المشاريع الحكومية المحلية على شبكات الأنهار الرئيسية وأخطار الزلازل في المغرب. بينما تتناول المخاطر الجيولوجية مشروعين، واحد من في أغادير، حيث قتل أكثر من 12000 في زلزال في عام 1960، والآخر في الحسيمة حيث سقط مئات القتلى في زلزال عام 2004. سيتم تطوير التقييم بحيث يمكن استخدامه لنهج استباقي في تحديد خيارات الحد من المخاطر في "المناطق الأكثر عرضة لمخاطر الكوارث"، وكذلك في تقييم المشاريع بتمويل مشترك مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. ومن حيث

التأمين ضد مخاطر الكوارث، يستخدم التقييم لإبلاغ الحكومة عن التداعيات المالية والضريبية على مسودة قانون التأمين ضد المخاطر. وعلى وجه التحديد، يمكن أن يساعد وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في تحديد القسط الإضافي للتأمين ضد الكوارث بتمديد ضمان التمويل الإلزامي، وتحديد الاستراتيجية المالية لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية. وفي التحليل الاكتواري الأولي للبنك الدولي تبين أن المتوسط السنوي للخسائر الناجمة عن الكوارث (الزلازل والفيضانات) تبلغ ما يقرب من 700 مليون درهم لبرنامج التأمين الإلزامي ضد المخاطر الكوارث و800 مليون درهم من صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC³⁹

الإطار المؤسسي والاستدامة للبرنامج

الإدارة العامة للبرامج

12. يستند البرنامج على الملكية الحكومية القوية وعلى إدارة مؤسستين أساسيتين ذا قدرة عالية هما: وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية. لإدارة أفضل لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، يتم إنشاء لجنة تسيير رسمياً برئاسة الأمين العام لوزارة الداخلية وتتضمن وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الشؤون العامة والحكامة، ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وما إلى ذلك، مع ممثلين على مستوى الأمين العام. تتولى لجنة التسيير تحديد الاتجاه الاستراتيجي لسياسات إدارة المخاطر في المغرب حيث يرتبط ذلك باستخدام الصندوق. وعلى وجه التحديد، تشمل المهام الرئيسية ما يلي: أ) تحديد الاتجاه الاستراتيجي للصندوق ب) تحديد واستعراض اختيار معايير التأهيل للمشاريع الفرعية للتمويل المشترك مع الصندوق. ج) توفير مجلس سليم للوزارات المختصة وتحديد أولويات الحكومة المحلية للمشاريع الفرعية المؤهلة؛ د) رصد وتقييم نتائج المشاريع الفرعية المؤهلة في منطقة البرامج. هـ) الإشراف وتقديم التوجيه إلى كل من اللجنة الوطنية للاختيار والأمانة.

13. كما يتم أيضاً تأسيس رسمياً اللجنة الوطنية للاختيار لإدارة شفافية اختيار المشاريع للتمويل المشترك مع الصندوق. وتعمل اللجنة تحت إشراف لجنة التسيير وتشمل، من بين جملة أمور أخرى، ممثلون عن الوزارات المختصة والهيئات العامة، بما في ذلك وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشؤون العامة والحكامة، ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني ووزارة الطاقة والتعدين والماء والبيئة، ووزارة الفلاحة، ووزارة التجهيزات والنقل، وكذلك أي وزارة أخرى، أو إدارة أو المؤسسات العامة المتعلقة بتفويض الصندوق. يمكن أن يدعم خبراء فنيين اللجنة الوطنية للاختيار. تضمن اللجنة عدم تضارب أي مصالح لأعضاء هذه اللجنة مع تقييم تنفيذ مشروع محدد.

14. سيتم إنشاء أمانة لدعم عمل لجنة التسيير ويتم إنشاء اللجنة الوطنية للاختيار يكون مقرها في مكتب الأمين العام لوزارة الداخلية. تتولى الأمانة مسؤولية التنسيق اليومي وإدارة البرنامج تماشياً مع دليل عمليات البرنامج كما أصبح أيضاً واجهة البنك للبرنامج. وتكف الأمانة بالقيام بإعداد تقارير البرنامج السنوية. يدعم خبير دولي الأمانة منتدبا من الحكومة السويسرية وممولاً من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون كما يجوز توفير دعم إضافي، وفقاً للاقتضاء، من استشاريين مؤهلين لضمان تنفيذ البرنامج تماشياً مع متطلبات الدليل. كما توفر الأمانة العامة، جنباً إلى جنب مع لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختيار الإشراف على المشاريع الممولة من الصندوق، وعلى وجه التحديد، من خلال التقييم في مرحلة الاختيار، وقدرة الوكالات المنفذة والشركاء على تنفيذ المشروع حتى يستطيعون إنجاز النتائج المرجوة، ودعم، حسب الاقتضاء، وكالات التنفيذ وشركائها خلال التنفيذ من خلال بناء القدرات المستهدفة.

جدول 4.2 : أصحاب المصالح الرئيسيين في البرنامج ودورهم في التنفيذ

المهمة	المؤسسة
المهام تنفيذ البرنامج	المؤسسة
المسؤول عن توفير التوجيه الاستراتيجي للبرنامج، رئيس لجنة التسيير، الأمرين بالصرف من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN المسؤول عن الأمانة	الأمين العام
	وزارة الداخلية MoI

³⁹ وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (منذ إنفاذ القانون رقم 64-12 المتعلق بإنشاء هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي)

الأمانة: الإدارة اليومية للبرنامج. دعم لجنة التسيير واللجنة الوطنية للاختيار		
المسؤولة عن (أ) مراجعة تقنية الكيانات المشاركة بالبرنامج، و(ب) التحقق المستقل للمؤشرات المرتبط بالصراف من المؤشر الأول إلى المؤشر السادس DLIs 1-6	المفتشية العامة للإدارة الترابية IGAT	
دعم الأمانة العامة لجوانب الإدارة الانتمائية	مديرية الشؤون الإدارية DAA	
عضو لجنة التسيير	الأمين العام	وزارة الاقتصاد والمالية MEF
المسؤول عن وضع ميزانية البرنامج	قطاع الميزانية	
المسؤولة عن عمليات مراجعة البيانات المالية للبرنامج	المفتشية العامة للمالية	
المسؤولة عن التحقق المستقل للمؤشر المرتبطة بالصراف: المؤشرين 7 و 8 DLIs 7-8	خدمة مراجعة الحسابات الداخلية في قطاع الخزينة والتمويل الخارجي	
المسؤول الفني لبرنامج التأمين الوطني لمخاطر الكوارث	مشرف التأمين ⁴⁰	
عضو لجنة التسيير	الأمين العام	وزارة الشؤون العامة والحكامة MAGG
عضو لجنة التسيير	مديرية التخطيط العمراني	وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني
المسؤول عن المراجعة الخارجية للجهات العامة والحكومات المحلية	المجلس الأعلى للحسابات (بما في ذلك على المستوى الجهوي)	
المسؤول عن التعامل مع شكاوى المشتريات العامة للبرنامج	لجنة رقابة المشتريات	
المكلفة بالتحقيق في شكاوى الاحتيال والفساد في البرنامج	الهيئة المركزية لمنع الفساد	
المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الممولة بالاشتراك مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، بما في ذلك تعبئة التمويل المشترك، وإدارة العقود والمشتريات، والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في المشروع.	الوزارات المختصة والحكومات المحلية والوكالات العامة، والمنشآت المملوكة للدولة	
المسؤولة عن الدراسات الفنية المتعلقة بمشاريع الحماية من الفيضانات	وكالات حوض المياه	

15. يقدم المقترض البيانات المالية للبرنامج للتدقيق ويتولى إعداد البيانات المالية لتدقيق كل صاحب مصلحة مشارك في البرنامج.

16. يندرج تنفيذ البرنامج الفرعي الثالث (تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين) في الإطار العام وتعتبر وزارة الاقتصاد والمالية عضوا أساسيا في لجنة التسيير. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الوزارة المسؤولة التقني في وضع مشروع القانون والتأمين ضد المخاطر الكارثية، وبناء على الاقتراح المقدم من هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، تتولى الوزارة صياغة الوثائق القانونية المتعلقة بالتنفيذ وفقا لمشروع القانون تتأسس لجنة لمتابعة الأحداث الكارثية مكلفة بجمع المعلومات في أعقاب وقوع كارثة، وتحدد ما إذا أعلن إن الحدث حدثا كارثيا، وإعلان حالة الكوارث في الدولة ومساعدة صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية في تقييم أضرار الضحايا غير المشمولين في التأمين. ينص مشروع القانون أيضا على أن صندوق التضامن كيان قانوني. ويتم إدارة صندوق التضامن من قبل مجلس برئاسة رئيس الوزراء (أو سلطة منتدبة) وممثلو الهيئات العامة (بما في ذلك هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي) والقائمين على صناعة التأمين أو إعادة التأمين. يستند مشروع قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية، بما في ذلك إنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، على المؤسسات الراسخة مثل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ووزارة الاقتصاد والمالية وشركة إعادة التأمين المركزية (Société Centrale de Reassurance). ومنذ عام 1960، تعتبر شركة إعادة التأمين المركزية هي شركة إعادة التأمين الوطنية فهي تستفيد من ضمان الدولة، وقوتها المالية جيدة (بتصنيف BB + من قبل Moody's)، وتخدم سوق التأمين

⁴⁰ MEF/ACAPS (منذ تفعيل القانون 12-64 المتعلق بإنشاء ACAPS).

الخاص الذي ينمو سريعا في المغرب. تعمل الحكومة على بلورة برنامج تأمين ضد المخاطر الكارثية على مدى العقد الماضي بمساعدة فنية من البنك الدولي⁴¹. وتتوافر لدى هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي القدرة التقنية للمساعدة في تنفيذ قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية، لاسيما عنصر التأمين. كما تواصل الهيئة تقديم الخدمات الاستشارية بما في ذلك الدعم الاكثوري للمساهمة في إعداد الوثائق القانونية المتعلقة بالتنفيذ في مشروع القانون. تم حشد المنح لمساعدة الهيئة وقد واجهت مشاريع القانون السابقة تحديات تقنية وعقبات تشريعية. ومن المقرر أن يقدم القانون المنقح من هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وأجريت مناقشته مع القائمين على صناعة التأمين الخاصة بالتعاون مع البنك الدولي إلى مجلس الحكومة ومن ثم إلى البرلمان في عام 2017. يشكل تطبيق هذه الاستراتيجية تحولا كبيرا نحو الإدارة المالية الاستباقية للكوارث، ومع ذلك مازال هناك ضرورة إلى دعم فني وتشغيلي وتوافر التزام سياسي وقوي.

مستوى التنفيذ

17. **تنفيذ الأنشطة** الممولة بالمشاركة مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية تندرج تحت مسؤولية الوزارات المعنية والحكومات الإقليمية والمحلية والمؤسسات العامة و/أو المنشآت المملوكة للدولة. تشمل مسؤولية التنفيذ جميع أبعاد إدارة المشاريع والتعبئة والتمويل المشترك، والمشتريات وإدارة العقود وإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية، والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في المشروع. يوقع كل من الأمر بالصراف من الصندوق والأمين العام لوزارة الداخلية، بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والمالية على اتفاقية التمويل مع كل الوكالات المنفذة والشركاء لضمان إتمام تنفيذ المشاريع وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة وتلبية المتطلبات المحددة في دليل عمليات البرنامج. تقوم الأمانة، مدعومة من الاستشاريين المؤهلين بضمان الالتزام بأحكام اتفاقية التمويل، وفقا للاقتضاء.

18. **وعلى المستوى الوطني**، تعتبر الوكالات المنفذة المحتملة وشركائها للاستثمارات الهيكلية وغير الهيكلية هي وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني ووزارة التجهيزات والنقل والخدمات اللوجستية، وزارة الفلاحة ووزارة الطاقة والماء والبيئة، وإلى حد ما وزارتي الصحة والتربية الوطنية والتكوين المهني (أي من أجل التعديل التحديثي للبناء). ويمكن أيضا أن تشمل المؤسسات العامة مثل المعهد الوطني للجيوفيزياء والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني أو المندوب السامي للماء والغابات، والمكتب الوطني للأرصاد. كل هذه الوكالات مؤهلة تأهيلا جيدا وذوي خبرة في مجالاتها من الناحية الفنية. يعكس استعراض المقترحات الواردة في أول دعوة لتقديم المقترحات CFP احتمالية قيام هذه الوزارات والوكالات بالمشاركة في الجزء الأكبر من المشاريع على المستوى الوطني.

19. **وعلى المستوى دون الوطني**، من المحتمل مشاركة الوكالات التنفيذية التالية: السلطات المحلية أو البلديات بدرجات تقنية متفاوتة القدرات. أثناء الإعداد، تم تقييم عينة من الحكومات المحلية، من حيث قدرتها على تنفيذ المشاريع الفرعية المقترحة على أساس المشاريع الواردة ضمن أول دعوة لتقديم المقترحات. وقع عدد كبير من المشاريع الفرعية في منطقة الأعمال صغيرة الحجم للحماية من الفيضانات. وأعدت هذه المشاريع عينة منتقاة من الحكومات المحلية بالاشتراك مع وكالة حوض المياه المغربية (Agence du Bassin Hydraulique, ABH)، المسؤولة عن أعمال الحماية من الفيضانات في مختلف الأحواض النهرية في المغرب. تشتهر وكالة حوض المياه المغربية بخبرتها التقنية في مجال التحكم في الفيضانات، والخبرة الواسعة في مجال تصميم وبناء الهياكل التحكم في الفيضانات. وعموما هناك تسعة وكالات أحواض في المغرب تتوافر لديها معارف تفصيلية وخبرة في أحواض أنهارها⁴².

⁴¹ قام البنك الدولي بتمويل المبادرات الأولى لمديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (DAPS) المساعدة التقنية لتقييم الاستدامة المالية للبرنامج المقترح، بما في ذلك المنهجية الاكتوارية لتحديد القسط الإضافي التأمين ضد مخاطر الكوارث. اعتمد بعض توصياته (مثل قائمة محددة من الأخطار القابلة للتأمين وتغطية الحد الأقصى للأصول الصناعية المحددة، وزيادة دور قطاع التأمين المحلي الخاص) في مشروع القانون المعدل.

⁴² لوكوس (تطوان)، وتانسيفت (مراكش)، وجيرجريس زيز (الرشيدية)، وأم الربيع (بني ملال)، والساقية الحمراء واد الذهب (العيون)، وسبو (فاس)، وأبي رقراق (بن سليمان)، وملوية (وجدة)، وسوس ماسة (أكادير).

20. ومع ذلك، نظرا للمستوى المتباين للقدرات التقنية في بعض الوكالات وشركائهم المنفذين، خاصة على المستوى دون الوطني، يتم تصميم البرنامج لفحص وقت الاختيار مشاريع أكثر تعقيدا و/أو مشاريع لا تتوافر فيها قدرات تنفيذية جيدة ومن ثم إنشاء برنامج مخصص لبناء القدرات وفقا للاقتضاء، بما في ذلك من خلال تعبئة استشاريين إضافيين لدعم تنفيذ البرامج الفرعية.

21. تم تصميم البرنامج أيضا ليشمل المراجعة الفنية. كجزء من دوره باعتباره الوكالة المستقلة للتحقيق، تقوم المفتشية العامة للإدارة الترابية بإجراء المراجعات الفنية لضمان تنفيذ المشاريع وفقا للمعايير المطلوبة. لدى المفتشية خبرة كبيرة في إجراء المراجعات الفنية، ولا سيما على المستوى الوطني الفرعي، بناء على موظفين مؤهلين من المهندسين وغيرهم من المهنيين الذين يقدمون بشكل روتيني عمليات مراجعة ضمان جودة مستقلة لوزارة الداخلية.

ج. إطار إنفاق البرنامج والاستدامة المالية

22. تم نشر أحدث تقييم شامل لأنظمة الإدارة المالية العامة (PFM) في المغرب في عام 2009 (الإنفاق العام وتقييم المساءلة المالية (PEFA)) وتوصل التقرير إلى "تصنيف مصداقية الميزانية بتقدير جيد عموما". لم تعد المتأخرات جوهرية. من حيث الشمولية والشفافية، تتوافر المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالميزانية تفصيليا أمام الجمهور، بما في ذلك نشرها على المواقع الإلكترونية لوزارة الاقتصاد والمالية والبرلمان. وتخضع وتنفذ معظم التحويلات المالية للحكومات الإقليمية والمحلية، من خلال ترتيبات شفافة واتباع قواعد محددة. ومع ذلك، هناك بعض الثغرات يتعين غلقها في مجال توفير المعلومات حول البرامج الممولة من الجهات المانحة الدولية وتوحيد بيانات الميزانية الإدارية، كما أن هناك فترات تأخير في الإبلاغ المالي عن المؤسسات العامة. إن عملية إعداد الموازنة السنوية منظمة وراسخة وتخصص الوزارات الفنية الوقت الكافي للمشاركة في صياغة تقديرات الميزانية خلال الإطار الزمني المطلوب لعرض الحكومة الميزانية على البرلمان. إن التنبؤ بتنفيذ الميزانية مرضي ورصد الترتيبات لتدفق الأموال مضمون. فالوزارات والقطاعات والوكالات قادرة تماما على تخطيط نفقاتها، على الرغم من إجراء تعديلات رئيسية كثيرة خلال العام لمخصصات الميزانية بسبب التغيرات في الإيرادات المتاحة للاعتمادات التكميلية (صندوق الدعم). وصنفت الرقابة والتدقيق عموما بالجيد في مجال المشتريات والرواتب، لا سيما في ضوء خطط لزيادة منهجية الجدول الزمني لعمل مراجعة مشتركة من قبل قطاعات الافتتاح الوزارية وفريق المفتش العام لوزارة الاقتصاد والمالية من أجل الكشف بطريقة أفضل عن أي عيوب في أنظمة التحكم. ويشارك المجلس الأعلى للحسابات (Cour des comptes) بالكامل بوصفه مدقق الحسابات الخارجية للإدارة واستخدام الأموال العامة. تم تصنيف وتيرة ونطاق التدقيق المتزايدة للمجلس بالمتوسط، كما في متابعة توصياته. يتم تعريف استعراض قانون الميزانية (قانون النظام المالي) من قبل مجلسي البرلمان بشكل واضح في الدستور وتتبع الحكومة هذه الإجراءات. وترفق العديد من التقارير التفصيلية بقانون الموازنة وتستكمل حسب الاقتضاء، برد مكتوب من الوزارات التقنية على الأسئلة التي طرحها أعضاء البرلمان واللجان المالية النيابية.

23. ويجري المغرب أيضا إصلاحا هاما لتحسين شفافية الميزانية وفعالية إدارة الإنفاق العام على المستوى المركزي والمحلي. في حين يتم موائمة تصنيف الميزانية على مستوى الحكومة المركزية مع المعايير الدولية، لا تنشر المغرب حتى الآن إطار ميزانية متعدد السنوات، الذي من المتوقع أن يتوافر في إصلاح قانون الموازنة الأساسي. ويهدف الإصلاح الحالي لتحقيق هذا الهدف من خلال اعتماد الهيكل البرامجي للميزانية وأهداف ومؤشرات الأداء. إن التنفيذ السريع لهذا الإصلاح يزيد الاتساق بين الميزانية وأولويات الحكومة. وتسجل حاليا التحويلات إلى الوكالات والحكومات المحلية ولكن ليس إيراداتها في ظل غياب الحسابات الموحدة.

24. لا يشكل تنبؤ الاستدامة والتمويل المالي للبرنامج أي خطر على المستوى المركزي. فالتحليل الذي أجري مؤخراً من قبل البنك على المغرب يشير إلى أن الدين العام وإطار استدامة الدين الخارجي على المستوى المركزي لا يزال مستداماً على الرغم من أنه يتوقع أن يضعف تحت سيناريوهات المخاطر السلبية على المدى المتوسط. في الواقع ظلت الديون عالية في خلال الفترة 2014-2020 عندما استند تحليل القدرة على تحمل الديون على السيناريوهات البديلة. أثبتت جميع الاختبارات الستة⁴³ بالإضافة إلى اختبارات الديون الخارجية الخمسة الاستدامة لدين الحكومة المركزية على المدى المتوسط. أظهر المغرب أيضاً استعداداً وقدرته على ضبط السياسات واتخاذ تدابير تصحيحية للتغلب على الآثار السلبية للصدمات. وتمكن المغرب من الحفاظ على تصنيف الدرجة الاستثمارية وقدرته على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية مع الظروف المواتية نسبياً. يعتبر نجاح تطوير تنفيذ استراتيجية التنمية للحكومة المغربية ضمان النجاة من الآثار السلبية لمعظم المخاطر المتوقعة التي نوقشت أعلاه.

25. يتم تعبئة وصرف عائدات البرنامج كجزء من ميزانية الدولة، وتتبع نفس القواعد والعمليات والضوابط والتزامات التقارير. تنعكس عائدات البرنامج في إطار البرامج الفرعية الأول والثاني في صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية والحسابات المرصدة لأموال خصوصية. وكما ذكر سلفاً، تم إنشاء الصندوق بموجب قانون موازنة 2009 باعتباره حسابات مرصدة لأموال خصوصية داخل وزارة الداخلية. يتلقى الصندوق التبرعات السنوية من خلال الموازنة العامة بما يتماشى مع عملية وضع الميزانية السنوية للمغرب. وكان الصندوق يتلقى في السنوات الماضية 200 مليون درهم من ميزانية الحكومة سنوياً. ومن المتوقع أن تستمر الحكومة في تخصيص هذا المبلغ على الأقل سنوياً خلال فترة تنفيذ البرنامج وتخصيص ما لا يقل عن 170 مليون درهم سنوياً من عائدات الصندوق إلى مشروع فرعي للحد من المخاطر كما هو محدد في المؤشر المرتبط بالصراف في العملية لضمان القدرة على التنبؤ المالي والاستدامة للصندوق (مع استخدام ما تبقى لأغراض أخرى، مثل الاستجابة للطوارئ). تعتبر هذه الحسابات وهذا الصندوق المذكور مطروفاً متعلقاً بالميزانية بعبارة أخرى، الجزء المحدد في وثائق الميزانية الذي يخضع للتصويت في البرلمان بنفس الشكل وفي نفس الوقت مثل تماماً باقي الميزانية السنوية، كما يخضع لسلطة الصرف (الأمر بالصراف) في وزارة الداخلية (لصالح الصندوق)، ولا يخضع لإلغاء الموازنة غير المقدمة في نهاية العام المالي. فيما عدا ما ذكر أعلاه تتبع نفس قواعد الموازنة العامة. ويقدم الصندوق والحسابات إلى البرلمان سنوياً في إطار الإنفاق. ويخضع أيضاً لتقرير تنفيذ الميزانية المؤقتة وجزء من تقرير تنفيذ الميزانية في نهاية العام المقدمة إلى المجلس الأعلى للحسابات. وبالإضافة إلى ذلك ويتوقع مساهمة من الحكومة للبرنامج الفرعي الثالث في استخدامه لتمويل أولي لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية ويحدد ذلك في قانون الموازنة.

26. يتم التحويلات من الصندوق والحسابات المرصدة للوكالات المنفذة للمشروع وفقاً لخطة صرف محددة وللقواعد والإجراءات المتفق عليها في الاتفاقية المالية. تشمل عملية الاختيار للمشاريع الفردية على تقييم للإدارة المالية وقدرات المشتريات بالإضافة إلى تقدير مخاطر الفساد. يتم التوقيع على اتفاقية تمويل بين وزارة الداخلية والهيئة المنفذة عندما يعتبر المشروع مؤهلاً للحصول على التمويل. وسيغطي الاتفاق نظام الصرف (معتمداً في معظم الحالات على تطور العمل) وتقويم مستقبلي والتزامات ائتمانية، وخاصة تقديم التقارير. وتحتوي اتفاقية التمويل على تفاصيل ونماذج جداول مخصصة لهذا الغرض. ومن المرجح أن تكون لكيانات التنفيذية وشركائها من هيئات القطاع العام، لها حسابات مصرفية تشكل جزءاً من شبكة الخزانة الدولة ولها قواعد للإدارة ولإعداد التقارير المحددة بوضوح في القوانين واللوائح. وتغطي عائدات البنك نفقات الحد من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية للمشاريع المؤهلة ويشمل الأعمال والسلع والخدمات. وتحدد المعايير التأهيلية لطبيعة الأعمال وتستبعد فئات معينة، كما تحدد أيضاً مناطق جغرافية محددة حيث قد تكون الأعمال غير مؤهلة.

⁴³ تكون السيناريوهات كما يلي: B1: معدل الفائدة الحقيقي هو في الأساس زائد الانحرافات المعيارية. B2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو في الأساس ناقص نصف الانحراف المعياري. B3: التوازن الأساسي هو في الأساس ناقص نصف الانحراف المعياري. B4: مزيج من B1-B3 باستخدام ربع صدمات الانحراف المعياري. B5: 30% استهلاك قيمة حقيقي في عام 2015 (مرة واحدة) و B6: 10% من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب تغيرات خالقة الديون في عام 2014

27. **إطار الإنفاق للبرنامج.** فيما يتعلق بالبرنامجين الفرعيين الأول والثاني، يتشكل إطار الإنفاق للبرنامج من تخصيص أموال في الحسابات المرصدة لأموال خصوصية وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (CAS-FLCN) ومن حشد التمويل المشترك. وتحديداً، من المتوقع أن يتم تخصيص 170 مليون درهم على أساس سنوي لتمويل المشاريع الفرعية التي تركز على الحد من المخاطر. ويساهم هذا التمويل في البداية بنسبة 70 % من إجمالي التكلفة للمشاريع الفرعية المؤهلة مع مساهمة أصحاب المشروعات وشركائهم بنسبة 30 % المتبقية. ويرتفع هذا التمويل المشترك إلى 50 % في العام الأخير من تنفيذ البرنامج. وبالتالي يستفيد الصندوق من الموارد المالية الإضافية. وتقدر مجموع النفقات في إطار البرامج الفرعية الأول والثاني بمبلغ قدره 1,436 مليون درهم (حوالي 145 مليون دولار أمريكي) خلال فترة العمل. ويتكون إطار الإنفاق للبرنامج الفرعي الثالث، من الموارد المالية المخصصة لتأسيس صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية ويقدر إجمالي المساهمات لإنشاء هذا الصندوق بـ 1,1 مليار درهم (حوالي 111 مليون دولار أمريكي) خلال مدة البرنامج التي تمتد على خمس سنوات. تعتبر مصادر هذه الأموال من المساهمة الأولية للحكومة والضرائب الإضافية⁴⁹. يتلخص إطار الإنفاق العام للسنوات 2016-2020 في الجدول 4.3 أدناه.

جدول 4.3 : تمويل المشروع 2016 - 2020 (مليون دولار أمريكي)

المصدر	السنة 1 الأولى	السنة الثانية	السنة 3 الثالثة	السنة 4 الرابعة	السنة الخامسة	الإجمالي
البرنامج الفرعي الأول الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات ⁵⁰	2	3	3	3	3	14
البرنامج الفرعي الثاني أنشطة الحد من المخاطر	22	24	26	28	31	131
البرنامج الفرعي الثالث التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث	-	-	-	55	56	111
الإجمالي	24	27	29	86	90	256

جدول 4.4 : مساهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2016 - 2020 (مليون دولار أمريكي)

المصدر	المبلغ	% من الإجمالي
تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير	200	78
تمويل مشترك	56	22
الإجمالي	256	100

د. إطار نتائج البرنامج والمؤشرات المرتبطة بالصرف

28. **يتم رصد تقدم البرنامج من خلال إطار النتائج التفصيلية.** يدعم البرنامج ثلاثة مجالات واسعة ومتشابهة للنتائج في الهدف الإنمائي للبرنامج الذي يعمل على تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة المالية للكوارث الطبيعية للسكان المستهدفين. في منطقة البرنامج فمجالات النتائج الثلاث هي:

- 49 - الأرقام التقديرية للبرنامج الفرعي الثالث إرشادية فقط لأن مشروع القانون الحالي لا يحدد حجم موارد صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية FSEC المالية. وسوف تثبت بموجب مرسوم بمجرد الموافقة على القانون.
- 50 - تقدر بـ 10٪ من مجموع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN والتمويل المشترك

● المجال الأول لنتائج (تعزيز التنمية المؤسسية وبناء القدرات):

يركز مجال النتائج الأول على تحسين هيكل المغرب المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث. ويتم تحقيقه من خلال إصلاح صندوق مكافحة أثار الكوارث الطبيعية، بهدف تحويله إلى "صندوق المرونة الوطنية" الذي يتميز بعمليات الإدارة المحسنة، ويشمل التركيز على الحد من مخاطر الكوارث سلفاً وقرارات استثمارية أفضل مبنية على عمليات اختيار شفافة ونظام رصد وتقييم واضح. كما يتم تعزيز القدرات المؤسسية للمغرب من خلال ضمان أن المؤسسات الوطنية والمحلية على أفضل استعداد على مواجهة الأخطار الطبيعية. بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المواطنين في إدارة المخاطر. فيؤدي كل هذا إلى المزيد من النهج الاستراتيجي، والشراكة لكيفية إدارة مخاطر الكوارث والمرونة في المغرب.

● المجال الثاني للنتائج (توسيع نطاق أنشطة الحد من أخطار الكوارث):

يهدف المجال الثاني للنتائج إلى زيادة الحماية الفعلية للسكان المستفيدين والأصول في المغرب من خلال زيادة الأنشطة الاستباقية الهيكلية وغير الهيكلية في إدارة مخاطر الكوارث. ويهدف إلى ضمان توازن مناسب بين الأنشطة الهيكلية وغير الهيكلية، في ضوء نسبة تكلفة الفائدة العالية للتدخلات غير الهيكلية (مثلاً، حملات التوعية، ونظم الإنذار المبكر، الخ...)، وكذلك زيادة دور الحكومات المحلية في الحد من المخاطر. ويساعد ذلك على إضفاء الطابع المؤسسي على عملية إدارة المخاطر في المغرب فيكون أكثر تكاملاً أفقياً (بين مختلف الوزارات والوكالات الحكومية الوطنية) وعمودياً (بين الحكومات الوطنية والمحلية). ويتحقق تعزيز القدرة لإدارة المخاطر على المستوى الإقليمي والجماعات المحلية بشكل كبير من خلال استهداف الحكومات المحلية.

● المجال الثالث للنتائج (تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين):

تكمل نتائج هذا المجال نتائج المجالين الأول والثاني من خلال التركيز على توفير الحماية المالية من خلال التأمين ضد مخاطر الكوارث والمخاطر المتبقية التي لا يمكن أن تخفف بتكلفة اقتصادية؛ فمن الضروري أن تمول بكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، على صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية الاهتمام الخاص بالسكان والمجتمعات المحلية، والتي غالباً لا تكون مشمولة بالتأمين. وهذا مما يساعد المغرب على ضمان اتباع نهج شامل لإدارة المخاطر بمعنى استكمال الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات (نتائج المجال الأول) ليس فقط باستثمارات للحد من المخاطر (نتائج المجال 2 الثاني، ولكن أيضاً من خلال نهج استراتيجي للإدارة المالية والتأمين ضد الأحداث الكارثية.

29. تتوافق مؤشرات مستوى الهدف الإنمائي للبرنامج في إطار النتائج مع مجالات النتائج الثلاث المذكورة سلفاً. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع مؤشرات نتائج متوسطة بحيث تعكس النتائج الرئيسية اللازمة لتلبية الهدف الإنمائي للبرنامج وكذلك رصد إضافات أساسية، لجوانب محددة من البرنامج، وتشمل نوع الجنس إن كان رجل أو امرأة، وتحسين الأدوات التحليلية لإدارة المخاطر وتنفيذ أنشطة إدارة المخاطر على المستوى الوطني والمحلي، ويعتبر ذلك أمراً أساسياً حيث تتأثر المجتمعات المحلية مباشرة من الكوارث (انظر الملحق الثاني).

30. تم اختيار المؤشرات المرتبطة بالصراف لتعكس العناصر الجوهرية للأداء المطلوب لإنجاز الهدف الإنمائي للبرنامج. كافة هذه المؤشرات واردة في إطار النتائج. وتم إيلاء اهتمام خاص إلى للتأكيد على إن هذه المؤشرات هي (أ) متوائمة تماماً مع أولويات الحكومة وقابلة للتنفيذ من قبل كيانات التنفيذ المسؤولة. (ب) قابلة للإنجاز مع ذلك تفرض تحدياً في نفس الوقت. (ج) قابلة للقياس بشكل واضح ويمكن التحقق منها بشكل مستقل. (د) تسمح بالصراف المالي السلس خلال فترة تنفيذ البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، تم تصميم المؤشرات لتكون داعمة بشكل متبادل وتعزز هدف البرنامج العام. على سبيل المثال، فالمؤشر الأول والرابع والسابع يركزوا على جوانب الإصلاح المؤسسي للبرنامج ويؤكدوا على أن مخصصات صندوق مكافحة أثار الكوارث الطبيعية شفافة والصندوق مستدام مالياً. يوفر تحسين الهيكل المؤسسي في إدارة المخاطر في المغرب الأساس لتوسيع نطاق أنشطة إدارة المخاطر كما هي مسجلة في المؤشر الخامس. يحتويان المؤشران السابع والثامن

على الإجراءات اللازمة لضمان الحماية المالية للسكان للأعمال التجارية في اعقاب الضربات الكارثية. تبين سلسلة النتائج الواردة في الجدول 4.5 أدناه علاقة المؤشرات بالقضايا الرئيسية والأنشطة والمخرجات في إطار البرنامج.

جدول 4.3 سلسلة نتائج البرنامج

القضايا	الأنشطة / المدخلات	المخرجات	النتائج	صلة المؤشر المرتبط بالصراف
المجال الأول للنتائج (تعزيز التنمية المؤسسية وبناء القدرات)				
لا يوجد هيكل لإدارة مخاطر الكوارث في المكان لضمان التوجه الاستراتيجي والتنسيق داخل حكومة المغرب	إجراءات لتعزيز آليات ضد مخاطر الكوارث وتنسيق إدارة المرونة	إنشاء لجنة التسيير لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية واللجنة الوطنية للاختيار والأمانة وبلورة استراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث المرونة	تعزيز نظام الإدارة الاستراتيجية لمخاطر الكوارث والمرونة في المغرب	المؤشر الأول المرتبط بالصراف
عدم توافر إدارة شفافة، بما في ذلك الرصد والتقييم والمشاريع الممولة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية الإدارة، بما في ذلك الرصد والتقييم للمشاريع الممولة بالاشتراك مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	إدخال نظام دعوة تقديم المقترحات السنوي والرصد والتقييم لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	نهج أكثر شفافية وقائم على النتائج لإدارة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	المؤشر الأول والثاني المرتبطان بالصراف
عدم إشراك المواطنين في إدارة المخاطر في المغرب	اتخاذ إجراءات لتحسين نهج أكثر انتظاماً لإشراك المواطنين	تقديم الرأي التقييمي للمستفيدين وآلية انتصاف المظالم	التكامل المنهجي للرأي التقييمي للمواطنين في إدارة المخاطر	المؤشر الأول والثاني والرابع والخامس المرتبطون بالصراف
المجال الثاني للنتائج (توسيع نطاق أنشطة الحد من أخطار الكوارث)				
عدم توافر نهج استراتيجي لتمويل استثمارات الحد من مخاطر الكوارث على مستوى الحكومات المحلية والوطني	تخصيص سنوي من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للمشاركة مع الحكومات المحلية على المستوى الوطني في تمويل استثمارات الحد من مخاطر الكوارث	تنفيذ استثمارات الحد من مخاطر الكوارث على المستويات المحلية والوطنية	حماية السكان والممتلكات من المخاطر الطبيعية	الثاني المرتبط بالصراف في مرحلة التمويل المؤشر الرابع المرتبط بالصراف في مرحلة الاختيار المؤشر الخامس المرتبط بالصراف في مرحلة التنفيذ

المؤشر الثالث المرتبط بالصراف	حماية السكان والممتلكات من المخاطر الطبيعية، وتحديدًا من خلال الأنشطة غير الهيكلية	تنفيذ أنشطة غير هيكلية للحد من المخاطر	تخصيص سنوي للحد الأدنى من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للمشاركة في تمويل مشترك لأنشطة غير هيكلية للحد من المخاطر	عدم التركيز على الاستثمارات غير الهيكلية للحد من المخاطر
المجال الثالث للنتائج (تحسين تمويل مخاطر الكوارث والتأمين)				
المؤشر السابع المرتبط بالصراف	تغطية تأمينية للسكان والممتلكات ضد الأحداث الكارثية	اعتماد مشروع قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية وتنفيذ الوثائق القانونية	إجراءات لتقديم برنامج التأمين الوطني ضد المخاطر الكارثية في المغرب	تغطية تأمين منخفضة على الكوارث
المؤشر الثامن المرتبط بالصراف	الحماية المالية للسكان الغير مؤمن عليهم والمساكن الرئيسية	تأسيس قانوني لصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية في المغرب	اتخاذ إجراءات لإنشاء صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية في المغرب، كما هو مطلوب من قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية	عدم توافر الحماية المالية للسكان غير الكوارث

31- تقع مسؤولية الإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار النتائج على الأمانة المستندة على أنظمة الحكومة. تحديدًا تقوم الأمانة التي مقرها في وزارة الداخلية، بإعداد تقرير البرنامج السنوي (بما في ذلك الإبلاغ عن مستوى الهدف الإنمائي للبرنامج ومؤشرات النتائج المتوسطة والدلائل على النتائج المتعلقة بالمؤشر المرتبطة بالصراف ودليل على الالتزام بمتطلبات خطة عمل البرنامج). يقدم التقرير نتائج البرنامج إلى البنك بحد أقصى 90 يوما من نهاية السنة التقويمية. ويشمل التقرير على الجهود المبذولة لتحسين نظام الرصد والتقييم الذي تبلوره وزارة الداخلية لقياس التقدم المحرز في إطار المشاريع الممولة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية وفقا للشروط المحددة في اتفاقية التمويل المبرمة بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية والوكالات المنفذة للمشروع وشركائهم. يستند هكذا إطار النتائج نظم رصد وتقييم الحكومة التي تعمل لزيادة الشفافية في عمل الصندوق واستخدام هذا النظام. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الأمانة بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والمالية لدمج جميع المعلومات المطلوبة في المجال الثالث حول نتائج تمويل مخاطر الكوارث والتأمين.

هـ. التداعيات الاقتصادية للبرنامج

32- يتم تقدير التداعيات الاقتصادية للبرنامج من خلال النظر في (أ) تأثير الكوارث على إجمالي الناتج المحلي في المغرب والتوازن المالي. (ب) تسليط الضوء على الأساس المنطقي لاستخدام الأموال العامة في الحد من المخاطر في المغرب. (ج) تقدير الأثر الاقتصادي المباشر عن طريق مقارنة بين السيناريو "مع برنامج" و"بدون برنامج". (د) تحديد قيمة المضافة للبنك في دعم مشاريع الإصلاح في المغرب

الصلة المالية والاقتصادية

33- التداعيات المالية والاقتصادية للأخطار الطبيعية عظيمة في المغرب. يظهر جدول 1 في القسم أ أعلاه خسائر الأضرار المباشرة المقدرة حسب القطاع لمستويين من الكوارث - الرجحة والمحتملة. ويبين الجدول 4.6 أدناه الضرر

المباشر والخسائر الناتجة من الأحداث النادرة ولكنها محتملة، ويقدم تقييم أكثر شمولاً للأثار المالية والاقتصادية للكوارث. يعكس في جدول 4.7، تعكس نتائج نطاق الخسائر في الإنتاج الناجمة من نموذجين اقتصاديين مختلفين - نموذج المدخلات والمخرجات الذي يظهر رقماً أكبر وهو حجم الخسائر الاقتصادية المرجحة ويقدر على الفور بعد وقوع الكارثة، والنموذج المحسوب للتوازن العام الذي يظهر رقماً أقل وهو حجم الخسائر الاقتصادية المحتمل حدوثها إذا أدخلت السياسات الاقتصادية مسبقاً والتي تعزز المرونة وإدخال السياسات الاقتصادية في الوقت المناسب بعد الكارثة والتي تخفف الفاقد. يبين أيضاً في الجدول متوسط هذه التقديرات كنسبة مئوية من قاعدة الإنتاج في المغرب، وإجمالي الناتج المحلي والميزانية الوطنية على التوالي. ويرى في جدول 4.6 مجموع الخسائر المقدرة للمغرب بتسلسل من 50 إلى 160 مليون درهم (يشير الرقم لأخير إلى زلزال "نادر لكنه محتمل الحدوث"). في حين أن هذا المستوى من الكوارث يصعب الإعداد له بشكل كامل لكن على الأقل يتطلب الدراسة وربما بعض الإعداد. فهذا المستوى من الحدث يسبب خسائر أكثر من نصف ميزانية الحكومة السنوية و20% من إجمالي الناتج المحلي. فمثلاً احتمال حدوث فيضان يسفر عنه خسائر تصل إلى 17% من الميزانية السنوية للحكومة⁵¹ و6% من إجمالي الناتج المحلي. تسبب مثل هذه الأحداث الأزمات المالية وربما الاقتصادية وتتعلل استراتيجيات الحكومة للتنمية بشدة.

جدول 4.4 الخسائر في الممتلكات والإنتاج الاقتصادي في كارثة تتراوح بين "محتملة" إلى "نادرة ولكنها محتملة" الإنتاج وإجمالي الناتج المحلي والميزانية

الخسائر الوطنية (مليار درهم مغربي)			
إجمالي خسائر الممتلكات	11	34	59
إجمالي خسائر الإنتاج	43 - 52 درهم	11 - 14 درهم	22 - 26 درهم
إجمالي (الممتلكات + الإنتاج)	154 - 163 درهم	45 - 48 درهم	82 - 85 درهم
المتوسط كنسبة مئوية من قاعدة الإنتاج (قاعدة = 1,009 مليار درهم مغربي)			
إجمالي خسائر الممتلكات	11	3	6
إجمالي خسائر الإنتاج	4	1	2
إجمالي (الممتلكات + الإنتاج)	16	5	8
المتوسط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (قاعدة = 800 مليار درهم مغربي)			
إجمالي خسائر الممتلكات	14	4	7
إجمالي خسائر الإنتاج	5	1	3
إجمالي (الممتلكات + الإنتاج)	20	6	10
المتوسط كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية (قاعدة = 276 مليار درهم مغربي)			
إجمالي خسائر الممتلكات	40	12	21
إجمالي خسائر الإنتاج	16	4	8
إجمالي (الممتلكات + الإنتاج)	58	17	30

51- بشكل عام في الساحة تقييم المخاطر كلما كبر الحدث كلما أخذ فترة أطول في العودة (وكما انخفض احتمال). أنه من الخطأ تجاهل الأحداث الكبيرة على الرغم من ندرتها - فمثلاً في السنوات القليلة الماضية، حدث زلزال وتسونامي في المحيط الهندي في 2004 هذا يقدر بالحدث "600 سنة"، وزلزال وتسونامي اليابان في 2011 يقدر بالحدث "1000 سنة".
52 تقدر حدث كارثي "نادر لكنه ممكن" بزلزال باحتمال سنوي مقداره 1/1000 والفيضان أو تسونامي باحتمال سنوي مقداره 1/10,000.

الأساس المنطقي لاستخدام الأموال العامة

34. دعم البرنامج من خلال توفير الأموال العامة أمر مناسب تماماً. التمويل العام لاستثمارات إدارة مخاطر الكوارث هو أمر شائع بين البلدان نتيجة لعدد من العوامل التي تشمل: المشاريع للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية الهيكلية وغير الهيكلية ويستفيد منها الجميع، هذه هي الطريقة الكلاسيكية للحصول على التمويل العام، هيكل الحماية من الفيضانات أو نظم الإنذار المبكر هي أمثلة واضحة لهذه المشاريع. أنها تحمي الجميع (الفائدة صعبة تقييدها على أولئك الذين يدفعون فقط). وهناك أيضاً

نقص الاستثمارات في الحد المسبق من المخاطر بسبب العديد من التحديات المؤسسية والتحيز إلى التركيز بشكل رئيسي على الاستجابة اللاحقة (بعد حدوث الكارثة) وهذا يدعو إلى تقديم حوافز إضافية لتعزيز إجراءات التخفيف المسبقة. وصناعة التأمين تفضل تجنب التأمين ضد الكوارث الطبيعية، يرجع ذلك إلى ارتفاع النتيجة وانخفاض احتمال المخاطر الطبيعية، وتوفر فقط هذا التأمين عندما يكون المكسب جذاباً. ونتيجة لذلك، مطلوب تدخل الحكومة، لتوفير التغطية لغير المؤمن عليهم وشرائح المجتمع الأكثر فقراً وضعفاً. تعزز عناصر البرنامج مجتمعة معاً كفاءة وفعالية النفقات العامة، سواء في سياق إصلاح صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية أو البرامج الفرعية للتأمين من مخاطر الكوارث.

مربع 1 سيناريوهات "ماذا لو"

"ماذا لو" هو تحليل المنافع والتكاليف المترتبة على إجراء معين للحد من المخاطر. على سبيل المثال "ماذا لو تم تقوية المدارس ضد الزلازل؟" والسؤال "ماذا لو...؟" يسأل "ما هي الفوائد إذا... [أخذت بعض الإجراءات]". وفي سياق الحد من مخاطر الكوارث، عادة تجنب الخسائر هي الفوائد المستقبلية، والتي تحسب على أساس احتمال حدوثها - وهذا يسمى تحليل احتمالية المخاطر. فتزداد الفوائد مع المزيد من التخفيف الأخطار، ولكن نجد في هذا زيادة في التكاليف، فيجب أن نسعى إلى المستوى "الأفضل" للتخفيف، وهي النقطة التي فيها انخفاض الخسارة يساوي التكلفة المتزايدة للتخفيف. ربما الأسلوب الأكثر شيوعاً لتحديد المستوى الأمثل هو تحليل الفوائد والتكاليف، والذي يسعى إلى تحديد نسبة تكلفة الفائدة لإجراء معين. كلما ارتفعت نسبة تكلفة الفائدة (الفائدة تساوي تجنب خسارة) كلما ارتفع الربح لكل مبلغ منصرف (تكلفة التخفيف)

تم فحص 51 سيناريو تخفيف مختلفة عن طريق تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب مثل تقوية المباني ضد الزلازل، ونظم إنذار ضد الفيضانات والتدابير الهيكلية للحماية من الفيضانات ورسم خرائط الإخلاء ورفع المباني للحماية من الفيضانات. المناطق التي تعتبر المعرضة للخطر مثل الحسيمة ومحافظة الناظور للزلازل ومحافظة القنيطرة للفيضانات والمناطق الساحلية من البلاد لكارثة التسونامي والأقاليم الرئيسية مثل فاس وأكادير.

تراوحت نسبة تكلفة الفائدة الـ 51 سيناريو من 54.3 إلى 1.1. التكلفة الإجمالية للتخفيف لكل سيناريوهات "ماذا لو.." كانت 9.3 مليار درهم. فالسيناريوهات العشر الأولى من حيث نسبة تكلفة الفائدة هي كما يلي:

التخفيف	المنطقة	الأشغال	نسبة تكلفة الفائدة
1. نظام الإنذار عن الفيضانات	أمريكا	شامل	54.3 (سيو)
2. نظام الإنذار عن الفيضانات	أمريكا	سكني	45.6 (سيو)
3. البرابخ عند السكك الحديدية (الوقاية من الفيضانات)	الغرب	خط السكك الحديدية	34.6
4. نظام الإنذار عن الفيضانات	أمريكا	المرافق الأساسية	12.1 (سيو)
5. رسم الخرائط للإخلاء للتسونامي	سكان المناطق الساحلية	المغرب	8.3
6. تخفيف الفيضان للمباني السكنية لبلدة جديدة	القنيطرة	سكني	8.2
7. تخفيف الفيضان للمباني الحكومية لبلدة جديدة	القنيطرة	المباني الحكومية	7.2
8. التعديل التحديتي الزلزالي الناظور المستشفيات	القنيطرة	المباني الحكومية	5.8
9. تقييم المخاطر لبلدة جديدة	القنيطرة	المباني	5.7
10. تقييم المخاطر الزلزالية لمدارس جديدة	المغرب	بأكملها	4.4 المدارس

بلغت التكلفة الإجمالية المحافظة للسيناريوهات العشر الأولى 2.7 مليار درهم، والتي حققت فائدة (صافي القيمة الحالية للخسائر المستقبلية) 26.5 مليار درهم، أو نسبة تكلفة الفائدة 9.8. باستخدام تحليل مبسط على افتراض جميع استثمارات الرأس المال التي تصرف في بدء المشروع فهذا يساوي معدل عائد داخلي يبلغ 29%. الأهم من ذلك، يتم إنقاذ أكثر من 5800 شخص، تتخفف الإصابات والصدمات لعدد أكبر من السكان.

المصدر:

.World Bank 2012. What If Scenario Analysis Report, Morocco Natural Hazards Probabilistic Risk Analysis and National Strategy Development. The Ministry of General Affairs and Governance, prepared by RMSI Ltd.

35. **التأثير الاقتصادي للبرنامج مفيدا وهاما.** التحليلات التي تتم باستخدام تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (سيناريوهات "ماذا لو"، انظر الإطار) تشير الى نسب تكلفة فائدة إيجابية للغاية لتدابير نموذجية استخدمت في إطار البرنامج، بدءا بما يصل الى قيمة 54 وفوائد اقتصادية إضافية من فرص العمل وتأثير مضاعف للإنفاق في الاقتصاد. واستنادا إلى تقديرات من تقييم مخاطر الكوارث فاستثمار 2.7 مليار درهم ينقذ أكثر من 5800 شخص وتبعاً يحد من الإصابات والصدمات النفسية لأكثر بكثير من ذلك ويحقق فوائد 26,5 مليار درهم ونسبة تكلفة الفائدة تعادل 9.8 ومعدل العائد الداخلي يساوي 29%. وتستند هذه النتائج على اختيار إجراءات التخفيف العشر الأكثر فائدة من حيث التكلفة من مجموعة الـ 51 التي تم فحصها باستخدام تقييم مخاطر الكوارث. ويستند معدل العائد الداخلي على حاسبة مبسطة: افتراضا ان جميع استثمارات الرأس المال هي التي تستخدم في بدء المشروع (انظر الإطار لمزيد من التفاصيل).

36. **تعزز الخبرة الدولية هذه النتائج –** إذا اديرت مشاريع الحد من مخاطر الكوارث بشكل مناسب، وخصوصا تلك التي تعتمد على المشاركة المجتمعية، ويمكن أن تحقق معدلات عائد داخلي عالي ولها تأثير نمو اقتصادي هام. وأظهرت دراسة رئيسية لتخفيف من حدة الكوارث للكونجرس الأمريكي⁴⁴ أن نسبة تكلفة الفائدة بقيمة 4. وتؤكد الأدلة على أساس أنشطة إدارة مخاطر الكوارث في البلدان النامية هذا الاستنتاج⁴⁵. هناك منطوق واضح للتدخل العام مثل استثمارات إدارة مخاطر الكوارث لتخفيف إخفاقات السوق وتوفير البنية التحتية المعتمدة على السلع العامة. تميل العائدات إلى أن تكون عالية للأنشطة الأبسط التي لا تعتمد على رأس مال كبير بمعنى انها مشاريع مجتمع محلي، وهذا هو التركيز الرئيسي للبرنامج.

جدول 4.5 ملخص قيم نسبة تكلفة فائدة مشاريع الحد من مخاطر الكوارث

البلد	المخاطر	أعلى نسبة تكلفة الفائدة
	جفاف	24
السودان	جفاف	1,800.00
فيجي		7.3
الهند	جفاف	3.5
نيبال	زلازل	2
العالم (35)		60
العالم (35)	أضرار الرياح	6.07
العالم (35)	زلازل	5.1
فيجي		7.3
ألمانيا	فيضان	9
النمسا	فيضان	1.7
بيرو	فيضان	3.8

⁴⁴ Multihazard Mitigation Council. 2006. *Natural Hazard Mitigation Saves: An Independent Study to Assess the Future Savings from Mitigation Activities*. National Institute of Building Sciences (prepared for FEMA).

⁴⁵ *Understanding the Economics of Flood Risk Reduction: A Preliminary Analysis (2012)* See <http://www.gfdrr.org/understandingeconomicsoffloodriskreduction>

أعلى نسبة تكلفة الفائدة	المخاطر	البلد
2.5	فيضان	إندونيسيا
31	فيضان	الفلبين
3.5	فيضان	نبال
18.6		نبال
1.3	فيضان	إيران
25	فيضان	باكستان
2.5	فيضان	الهند
25	فيضان	باكستان
4.9	فيضان : إعصار	بنجلادش
57.8	فيضان	الهند
30	فيضان : حمم	الفلبين
5.4 المتوسط العام 4	الكل	الولايات المتحدة
4	الكل	الصين

37. القيمة الاقتصادية للتمويل من مخاطر الكوارث وبرنامج التأمين هي أيضا إيجابية. من المتوقع أن يحقق برنامج التأمين ضد المخاطر الكارثية المقترحة العديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية. إدخال ضمان تأمين إلزامي ضد المخاطر (للمؤمن عليهم) ونظام التعويضات لأسر غير مؤمن عليها من خلال صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، وهذا يسمح للحكومة توضيح مسؤوليتها تجاه الأحداث الكارثية. في كثير من الأحيان، يتم ترك استرداد التكاليف التمويلية بعد الكوارث الطبيعية غير محدد بين مختلف أصحاب المصالح، مما يخلق مسؤولية ضمنية على الحكومة (كما تواجه الحكومة ضغوطا اجتماعية لتعويض ضحايا الكارثة على الرغم من أنه لا يوجد أي التزام قانوني يجعلها تفعل ذلك). وبالإضافة إلى ذلك، يُمكن البرنامج المغرب بنقل جزء من الخسائر الناجمة من الكوارث المحتملة لقطاع التأمين الخاص، وبالتالي تقليل (ضمني) مسؤولية الحكومة. وبالنسبة للأسر، يوفر برنامج التأمين ضد المخاطر الكارثية يقين أكثر بشأن الدعم المالي الذي يمكن أن تتوقع الحصول عليه بعد الكارثة. ووفقا لتحليل الشؤون التأمينية الأولى الذي أجراه البنك الدولي، تستلم الأسر المؤمن عليها في المتوسط 700 مليون درهم سنويا مدفوعات التأمين من الفيضانات أو الزلازل، وتأخذ الأسر الغير مؤمن عليها 800 مليون في المتوسط من صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية كل عام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يوفر هذا البرنامج دفعات أسرع لأنها محددة مسبقا. وتشير بعض التحليلات الاقتصادية أن الدفع النقدي الفوري عقب وقوع كارثة لديه تأثير رعاية اجتماعية هامة، وخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة؛ فقيمة 1 \$ يدفع في أعقاب كارثة يساوي 5،2 \$ يدفع بعد عدة أسابيع⁴⁶. يقوم البرنامج بالنسبة لصناعة التأمين المحلية بتوسيع السوق المحلية. يقدر التحليل الشؤون التأمينية الأولى الذي أجراه البنك الدولي أن هذا سوف يولد ما يقرب من 840 مليون درهم في الحجم السنوي إضافي قسط التأمين، أو 4.5 % من حجم قسط 2014 على حجم التأمينات في المغرب. وفي حالة وقوع كارثة كبرى (مثلا فترة عودة 100 سنة)، يقدر تحليل الشؤون التأمينية الأولى من البنك الدولي أن تضخ صناعة التأمين ما يقرب من 1 مليار درهم دفعات التأمين في الاقتصاد، وجزء كبير من هذا المبلغ يأتي من قطاع معيدي التأمين الأجنبي كما يتم نقل أعمال تأمين خطر الكوارث إلى سوق إعادة التأمين الدولية (عادة ما يزيد هذا عن 90 %).

القيمة المضافة للبنك الدولي

⁴⁶ Clarke and Hill. 2013. *Cost-Benefit Analysis of the African Risk Capacity Facility*.

38. **قيمة البنك الدولي المضافة هامة.** إنه يقوم على كل من ارتباط طويل المدى مع المغرب بشأن مختلف جوانب إدارة المخاطر، وكذلك خبرة عالمية كبيرة في وضع البرامج التنفيذية لدعم سياسات وبرامج إدارة مخاطر الكوارث. لدى البنك شراكة مع المغرب بشأن إدارة المخاطر منذ عام 2008 (انظر الإطار 1) ودعم المغرب بشكل واسع في تطوير نهجها لإدارة المخاطر على كل الأبعاد الرئيسية، بما في ذلك وضع تقييم المخاطر : تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب وإصلاح صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية والدعم لبرنامج التأمين ضد المخاطر الكارثية. وبناء على مشاركة البنك المتعمقة على مدى السنوات السبع الماضية، وضع البنك بشكل فريد لدعم المغرب في المرحلة المقبلة أو إدارة المخاطر من خلال أجنحة إصلاحية طموحة، هذا مبني على العمل الذي أنجز حتى الآن. إنه يمكن الاستفادة من خبرة عالمية واسعة ووضع البرامج التنفيذية في دعم السياسات وبرامج إدارة مخاطر الكوارث في البلدان، بما في ذلك الصندوق لمواجهة الكوارث الطبيعية في المكسيك (FONDEN)، والفلبين، وتركيا، ورومانيا وجنوب شرق أوروبا والقوقاز

تقييم المخاطر الفنية وإجراءات التخفيف

39. **أهمية المخاطر الفنية:** برنامج قائم على أسس مؤسسية سليمة وفي جوهرها تدار من قبل اثنين من المؤسسات الثابتة: هما وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية. فوزارة الداخلية هي المسؤولة عن البرامج الفرعي الأول والثاني ووزارة الاقتصاد والمالية المسؤولة عن البرنامج الفرعي الثالث. وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي هي الرائد التقني للبرنامج الفرعي الثالث لتنفيذ قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية وكما إن قانون التأمين مؤهل تأهيلا جيدا للقيام بذلك. المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها في التقييم التقني تتعلق بالوكالات المنفذة وقدرة شركائها على تنفيذ مشاريع بتمويل مشترك تحت البرنامج الفرعي الأول والثاني. وهذا ينبع من حقيقة أن العملية تغطي قطاعات متعددة والوزارات المسؤولة والمؤسسات العامة وكذلك طبقات من الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات المحلية أقل شيوعا في تنفيذ أنشطة الحد من المخاطر لأن هذا مجال حديث وغير مألوف لديهم. وبالتالي يتم تقييم المخاطر الفنية بأنها هامة على الرغم من أن الغالبية العظمى من أنشطة إدارة المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية تشمل برنامج استثمار صغير أو عادي في البنية التحتية. ومن المتوقع أن يتم ضم أنشطة التعزيز التقنية المحددة في إطار البرنامج، والاستعانة بالاستشاريين المؤهلين. كما يستهدف البرنامج خصيصا إجراءات بناء القدرات، وتستهدف العمل مع مقدمي المشاريع المحتملين لتطوير وتقديم مشاريع ذات نوعية جيدة ليشارك في تمويله صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. الأهم من ذلك، سيتم إجراء المراجعات الفنية من قبل المفتشية العامة للإدارة الترابية هو قسم مؤهل في وزارة الداخلية، لضمان تنفيذ المشاريع الممولة بما يتماشى مع المعايير الفنية المطلوبة. هناك مخاطر متبقية من حيث ضمان تحقيق التمويل المشترك المطلوب، ولكن التخفيف من المخاطر يتطلب التزاما راسخا للتمويل المشترك كجزء من اتفاقية التمويل بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووكالات تنفيذ المشروع وشركائهم.

و. مساهمة في خطة عمل البرنامج

40. وقد وضعت خطة عمل البرنامج لتحديد الإجراءات الرئيسية المطلوبة لضمان تنفيذ المشروع بنجاح كبير، وفي ضوء المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها. تظهر الجوانب التقنية لخطة عمل البرنامج في الملحق 8 وتشمل ثلاث فئات عريضة. أولا، إجراءات لإنشاء إدارة شفافة، بما في ذلك ما يتعلق بالرصد والتقييم الاستثمارات الممولة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. ثانيا، إجراءات لدعم اختيار ناجح وتنفيذ مشاريع الحد من المخاطر بتمويل مشترك من قبل الصندوق (التدريب وبناء القدرات، وما إلى ذلك). ثالثا، إجراءات تهدف إلى تعزيز تقييم المخاطر والرصد بالمغرب، بما في ذلك في مجال الشؤون التأمينية اللازمة لتنفيذ مشروع قانون التأمين الكارثي ضد المخاطر.

الملحق الخامس: موجز تقييم الأنظمة الائتمانية

1. **هدف تقييم الأنظمة الائتمانية (FSA).** تهدف المبادئ الأساسية التي وجهت عملية إعداد تقييم الأنظمة الائتمانية (FSA) إلى التأكيد على موثوقية الأنظمة الائتمانية للبرنامج وتوفير قدر مقبول من الشفافية والمساءلة عن اتخاذ قرارات واضحة والأداء الجيد، وتناسب القدرات القائمة في سلامة التنفيذ لأنشطة البرنامج والاستخدام الجيد للأموال؛ والتخفيف بشكل جيد من المخاطر المحددة. يتألف تقييم الأنظمة الائتمانية (FSA) من تقدير متكامل للمخاطر المتعلقة بمشتريات البرنامج، والإدارة المالية، وجوانب الغش والفساد. كما يوفر تقدير للنظم الائتمانية القابلة للتطبيق على البرنامج والترتيبات المؤسسية المحددة للبرنامج وكذلك المخاطر الائتمانية المتعلقة بالبرنامج. كما أن تقييم الأنظمة الائتمانية يقوم بقياس ما هو موصى به في خطة عمل البرنامج (PAP) للتخفيف من المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها للتمكن من متابعة الأداء الائتماني وتحسينه. وفيما يتعلق بجوانب الغش والفساد، يُقدر تقييم الأنظمة الائتمانية (FSA) إتاحة البيانات الائتمانية والإشراف على أنشطة البرنامج وإدارة الشكاوى والية انتصاف المظالم (GRM) ومحاربة الغش والفساد.

2. **طبيعة البرنامج تجعل من الصعب التنبؤ بالكيانات الفردية المحتمل أن تحصل على الأموال.** يتم اختيار، بالفعل، الأنشطة التي سيمولها في الأساس البرنامج في أعقاب الدعوة لتقديم مقترحات يتم الإعلان عنها دورياً (بشكل سنوي). وبشكل عام فإن الفئات التي سوف تحصل على تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) من المحتمل أن تكون كيانات حكومية مركزية أو كيانات لا مركزية حكومية مثل الوزارات والأقاليم والوكالات الحكومية المستقلة (مثال: المنشآت العامة ووكالات الحوض)، أو المنشآت المملوكة للدولة من جهة، وكيانات حكومية محلية مثل البلديات أو جمعيات تابعة للبلديات أو مؤسسات مملوكة للبلديات (مثل شركات التراث وشركات التنمية المحلية)، أو وكالات حكومية محلية من جهة أخرى.⁴⁷ وفي هذا السياق، يركز تقييم النظام الائتماني (FSA) بشكل خاص على تقييم نظام البرنامج على مستوى وزارة الداخلية (MoI) كإحدى الوكالات الأساسية لتطبيق النظام، وخاصة للبرنامج الفرعي الأول والثاني.⁴⁸

إدارة المشتريات والإدارة المالية

3. **يعتمد تقييم النظام الائتماني على أساس خبرة ومعرفة النظم المغربية في إدارة نظام المشتريات العامة والإدارة المالية (جاري حوار حول إصلاح نظام المشتريات، والقيام بدراسات محددة مثل "تمكين إصلاحات نظام المشتريات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - حالة المغرب" (أداء إدارة المالية العامة PEFA في عام 2009 (الوطنية)، وتقييم المساءلة المالية في البلاد (CFAA) لعام 2007، إلخ) وتشخيص سابق وخبرة سابقة مع المحليات والمنشآت المملوكة للدولة (SOEs) والوزارات والتقارير بما في ذلك الافتتاح. يعتبر من أبرز ملامح هذا البرنامج هو طبيعته الشاملة لعدة قطاعات بمشاركة كيانات متعددة كما ورد في الفقرة أعلاه (مثال: يتراوح ما بين الوزارات إلى المنشآت المملوكة للدولة (SOEs) والمحليات، بما في ذلك النائية والصغيرة والمتوسطة منها). تشير كافة القواعد الائتمانية والإجرائية القابلة للتطبيق في البرنامج إلى نظم القطر وتم وصفها في تقييم النظام الائتماني (FSA).**

4. **تمت مناقشة عملية تدفق أموال البرنامج والاتفاق بشأن ذلك مع مدير الموازنة في وزارة الاقتصاد والمالية (MEF).** سيتم إدراج عائدات البنك في الموازنة العامة للدولة تحت بند الحسابات المرصدة لأموال خصوصية - صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (CAS-FLCN). كما سيتم تحويلها لحساب التمويل الوحيد للدولة في الخزينة العامة الملكية (TGR) يقوم المستفيدون (أصحاب فكرة المشروع) أيضاً باستخدام حسابات مرتبطة بهذه الشبكة من الحسابات (الوزارات والبلديات والوكالات الحكومية وغيرها من القطاع العام). في أعقاب الدعوة لتقديم العروض واختيار المشروعات التي ستمتع بتمويل مشترك من خلال الحسابات المرصدة لأموال خصوصية من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (CASFLCN)، يقوم المستفيدون (أصحاب فكرة المشروع) بالتوقيع على اتفاقية تمويل (FA) مع وزارة الداخلية (MoI) والتي تنص على الترتيبات التفصيلية لتمويل استثمارات إدارة المخاطر والمرونة. وتنص اتفاقية التمويل (FA) مع وزارة الداخلية (MoI) على المواعيد والشروط والمبالغ والإجراءات بتحويل التمويل إلى أصحاب فكرة المشروع. وتصرف العائدات عند طلب المقترض وطبقاً لإنجازات المؤشرات المرتبطة بالصرف (DLIs). ويجوز السماح بإجراءات الصرف للبرنامج للحصول على دفعات مالية مقدّمة عندما يصبح البرنامج فعالاً.

5. **تضطلع الخزينة العامة الملكية (TGR) بالتقارير المحاسبية والمالية في المقام الأول المتعلقة بالوزارات المعنية والدوائر.** وتنتشر تقارير شهرية عن تنفيذ الموازنة في النشرة الإحصائية الشهرية للتمويل العام خلال مدة لا تتعدى الثلاثة أشهر، كما تنتشر ذلك على

⁴⁷ لنوعية الأنشطة، أنظر الملحق رقم 1.

⁴⁸ ستتولى وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) تطبيق البرنامج الفرعي الثالث

الموقع الإلكتروني للخزينة العامة الملكية (TGR). توفر هذه القوائم الشهرية لتنفيذ الموازنة للوزارات المعنية وللدوائر مصدرا للبيانات التفصيلية عن تنفيذ موازنتهم كما ستساعدهم في إعداد تحديث ربع سنوي عن تنفيذ الموازنة. ومع توافر نظام المعلومات الحكومي للإدارة المالية (GFMIS)، تستطيع الوزارات المعنية والحكومات المحلية الاطلاع على معظم البيانات الخاصة بتنفيذ الموازنة الخاصة بهم أولا بأول. إلا أن المنشآت المملوكة للدولة (SOEs) ليس بإمكانها الاطلاع على هذا النظام (GFMIS)، ومن ثم يتعين عليهم إصدار معلومات مالية عن موازنتهم خاصة تلك التي تتعلق بالبرنامج وذلك باستخدام أنظمة محددة.

6. تتم عملية المشتريات طبقا لمرسوم المشتريات العامة (PPD) (الدولة والحكومات المحلية وإدارات المنشآت المملوكة للدولة (SOEs) أو لشروط مشتريات محددة تتوافق إلى حد كبير مع مرسوم المشتريات العام (PPD) (منشآت غير إدارية مملوكة للدولة SOEs أو وكالات حكومية مستقلة). تم اعتماد مرسوم جديد للمشتريات العامة (PPD) في ديسمبر 2012 وأصبح ساري النفاذ في 1 يناير 2014. يعالج هذا المرسوم بعض نقاط الضعف والثغرات الأساسية التي ينسجم بها نظام المشتريات العامة في المغرب فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة والفاعلية ومخاطر الفساد وآليات إدارة الشكاوى وتعويض المظالم. وفيما يلي الملامح الأساسية للمرسوم: (i) يتشكل من إطار تنظيمي موحد للمشتريات القابلة للتطبيق على القطاع العام (الدولة والحكومات المحلية والمنشآت الإدارية المملوكة للدولة)، و(ii) يوفر أسلوب عملي في اختيار المصممين يتماشى مع مبادئ المنافسة والمساواة في معاملة مقدمي العطاءات. وطلب، في أعقاب هذا الإصلاح، من كافة المنشآت غير الإدارية المملوكة للدولة (SOEs) والوكالات الحكومية المستقلة بمراجعة قواعد المشتريات الخاصة بها لتلتزم بالمرسوم الجديد (وهو ما نُفذ في معظم الحالات).

7. بخلاف مرسوم المشتريات العامة (PPD) والقواعد المحددة للمشتريات، توجد مستندات موحدة للعطاءات (SBD) وشروط عامة للتعاقد. فجنبا إلى جنب المرسوم، توفر هذه المستندات لكيانات المشتريات الأدوات اللازمة للقيام بأنشطة الشراء. تشمل الشروط العامة للتعاقد على أحكام لإدارة العلاقات التعاقدية بين المقاول وصاحب العمل. ويستخدم ذلك في كافة البرامج.

8. أدى استخدام بوابة المشتريات الإلكترونية (المرجع: البند 147 من مرسوم المشتريات العامة PPD) إلى ارتفاع توافر المعلومات المتعلقة بالمشتريات مثل فرص العطاءات وطلبات تقديم العروض وتقديرات التكلفة والمستندات اللازمة للتعاقد ونتائج المناقصات وأصبحت المعلومات متاحة للعامة. أضف إلى ذلك أن نظام المشتريات الإلكتروني يشمل مميزات أخرى مثل تقديم العطاءات إلكترونيا وتوافر قائمة موردين ومناقصات إلكترونية ومشتريات مجمعة. يقتصر استخدام ذلك على الكيانات الخاضعة لمرسوم المشتريات العامة (PPD) فقط (الدولة والحكومات المحلية والمنشآت الإدارية المملوكة للدولة SOEs).

تعتبر تجربة استخدام نظام المشتريات الإلكتروني محدودة جدا ولم يتم تقييم أثار التجربة حتى الآن.

9. أنزم مرسوم المشتريات العامة (PPD) إجراء تخطيط للمشتريات ونشر الخطط. إن كل منشأة للمشتريات العامة، طبقا لمرسوم المشتريات العامة (PPD) مطالبة بنشر خطة المشتريات الخاصة بها، والتي يتعين أن تتضمن كافة العقود المخطط لها في السنة المالية طبقا للموازنة الخاصة بها. كما يتعين النشر في جريدتين وطنيتين على الأقل (واحدة باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية) ونشر ذلك على بوابة المشتريات الإلكترونية خلال فترة لا تتعدى الربع الأول من السنة المالية. يعزز هذا الطلب توافر المعلومات عن فرص المشتريات لكافة مقدمي العطاءات.

10. تحديد معايير غير نقدية لتقييم العطاءات يعتبر تحديا. في معظم الحالات، تعتمد معايير تقييم العطاءات على الأسعار فقط في حين إنه يجوز تحسين فاعلية تكاليف المشتريات من خلال معايير أخرى غير السعر المعرب عنها في صيغة نقدية.

11. يعزز مرسوم المشتريات العامة (PPD) المنافسة المفتوحة بصفقتها الوسيطة الافتراضية للمشتريات. وهي تلزم بالإعلان عن كافة فرص تقديم العطاءات في جريدتين على الأقل (واحدة باللغة العربية والأخرى بلغة أجنبية) وكذلك على البوابة العامة للمشتريات. تشكل لجنة مشتريات لكل مناقصة وتشمل على ممثلين للكيان المشتري ومراقب من وزارة المالية سواء من الخزينة العامة الملكية أو من مديريةية المنشآت العامة والخصوصية (DEPP أو TGR). يعتبر الدور الأساسي للمراقب التأكد من اتباع كافة القواعد والإجراءات. ففي بعض الحالات حيث لا يتعدى القيمة المقدرة للعقد مبلغ 200.000 درهم مغربي، يجوز اتباع أسلوب التسوق. ومن المستطاع رفع هذا الحد بصفة استثنائية لخطاب الضمان (LG) حتى 500.000 درهم مغربي بقرار من وزير الداخلية لكل حالة على حدة.

12. مراقبة الإشراف على المشتريات والافتحاص. هناك الكثير من عناصر الرقابة والإشراف على عملية إسناد عقود المشتريات، وردت جميعها في مرسوم المشتريات العامة (PPD). ويقوم مراقب من وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) بذلك (من الخزينة العامة الملكية TGR للوزارات وخطاب الضمان LG ومديرية المنشآت العامة والخصوصية DEPP لصالح المنشآت المملوكة للدولة SOEs). تنظر الرقابة إلى الالتزام بأحكام مرسوم المشتريات العامة (PDD) فيما يتعلق بنوعية مستندات الخاصة بتقديم العطاءات

واحترام إجراءات العطاءات بما في ذلك الإعلان وفتح المظاريف، كما يستعرضون الاعتماد/التصريح الرسمي ("التأشيرة المسبقة") وتقرير التقييم ومسودة العقد. فيما يتعلق بخطاب الضمان LG، يجوز لوزارة الداخلية (والي الإقليم) تطبيق غير ذلك من رقابة (مراجعة واعتماد) للشراء.

13. تخضع كافة الكيانات المنفذة إلى الافتحاص الخارجي. تجرى المفتشية العامة للمالية (IGF) الافتحاص في الوزارات والإدارات العامة والمنشآت المملوكة للدولة (SOEs). كما تظطلع المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT) بافتحاص الحكومات المحلية والمنشآت غير الإدارية المملوكة للدولة. فضلا عن ذلك، يستطلع المجلس الأعلى للحسابات افتحاص كافة الكيانات العامة بغض النظر عن طبيعتها.

14. أثبتت إدارة الشكاوى في المشتريات أنها واحدة من إحدى نقاط الضعف الرئيسية في نظام المشتريات المغربي⁴⁹ حيث اعتبرت إدارة غير مستقلة بالقدر الكافي ولا تقدم ضمانات كافية لتوفير معاملة فاعلة وعادلة لمقدمي العروض. يقع تحت طائل جزء من مسؤولية "لجنة العقود" CDM التعامل مع شكاوى المشتريات (غير القضائية) وتتشكل هذه اللجنة من ممثلي الكيانات العامة فقط (دون تمثيل للقطاع الخاص أو المجتمع المدني). ولا تمتلك لجنة العقود CDM سلطة تعليق عمليات الشراء الجارية كما أن قراراتها غير ملزمة. فحين تتدخل المحاكم، ينقضي وقتا طويلا لإصدار أحكام قضائية وعادة تصدر الأحكام بعد تنفيذ العقد. فشرعت الحكومة في تنفيذ برنامج إصلاح طموح لتحويل لجنة العقود إلى لجنة وطنية للنظام العام (CNCP) أكثر استقلالا ولها سلطة إصدار قرارات ملزمة كما لديها قدرة تعليق عمليات الشراء الجارية وذلك لتحديث ورفع كفاءة النظام الحالي. تتشكل هذه اللجنة من ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني بالإضافة إلى ممثلي القطاع العام. اعتمد مجلس الوزارة، في سبتمبر 2015، مرسوم إنشاء اللجنة الوطنية للنظام العام (CNCP) المفوضة بتولي وإدارة الشكاوى الخاصة بالمشتريات وتنفيذ العقود، وتشمل المسؤوليات الأخرى لهذه اللجنة على (i) تنظيم سياسات المشتريات العامة والمستندات والمعايير المتعلقة بذلك؛ و (ii) تنسيق التدريب في مجال المشتريات والإشراف على ذلك.

15. **الغش والفساد وحرمان المقاولين.** ينص الدستور المغربي، الذي سن في 1 يوليو 2011، بوضوح على ضرورة محاربة الفساد وضمن الحكامة الرشيدة والشفافية بصفتها أدوات أساسية لإدارة القطاع العام. كما يقر الدستور بحق المواطنين في المشاركة في صنع قرارات الحكومة والعمل العام، فضلا عن حق الاطلاع على المعلومات العامة. كما يوضح الدستور الجديد قواعد التوصل إلى المزيد من الشفافية والاستخدام الأمثل للموارد العامة، وذلك وارد في الباب الثاني الخاص بتضارب المصالح وسوء التصرف في المشتريات العامة والاستخدام الخاطي للأموال العامة وتعظيم الشفافية والمساءلة ومحاربة الغش والفساد وفي الباب الثاني عشر الخاص بالحكامة الرشيدة.

16. تم تأسيس المجلس القومي لحقوق الإنسان (CNDH) طبقا لأحكام دستور عام 2011⁵⁰ ليحل محل المجلس الاستشاري السابق لحقوق الإنسان (CCDH) بهدف توحيد القواعد القانونية في البلاد. يعتبر المجلس هيئة دستورية ذات حكم ذاتي واستقلال تشريعي ومالي بالنسبة إلى الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وهو مكلف بالاستماع إلى طائفة كبيرة من الشكاوى وإلى أي ادعاء بانتهاك حقوق الإنسان (بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن الغش في شؤون الإدارة العامة). تلقى المجلس واللجان الإقليمية 41.704 شكاوى ومظلمة منذ تأسيسه في عام 2011 وحتى عام 2013. يتعلق جزء كبير من هذه الشكاوى المقدمة للمجلس بادعاءات لانتهاك حقوق مستخدمي الخدمات الإدارية العامة. كما يخول المجلس، بالإضافة إلى ذلك بالشروع في إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة في حالات الانتهاكات ويوصي بالعقوبات.

17. تأسست مؤسسة أمين المظالم وهي مؤسسة دستورية طبقا لأحكام الدستور⁵¹ الجديد لتحل محل ديوان المظالم السابق. يتناول تكليف أمين المظالم النظر في شكاوى ومظالم المواطنين المحليين والأجانب على حد سواء أو الهيئات القانونية ضد الإدارة (بما في ذلك الحكومات المحلية والإقليمية) وكذلك شكاوي المؤسسات المنتفعة من الدعم المالي للدولة. بحكم القانون، تلتزم الحكومة بالرد على أي طلب مقدم من أمين المظالم خلال فترة زمنية محددة. حيث منح أمين المظالم استقلالا قانونيا وماليا ويتمتع كذلك باستقلال أمام الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ كما يتمتع بصلاحيات القدرة على إجراء التحقيقات من تلقاء نفسه. تقدم الخدمة مجانا، حيث يمكن إرسال الشكاوى والمظالم والمطالبات من خلال البريد العادي أو المسجل أو الفاكس أو البريد الإلكتروني. تم تأسيس أربعة مكاتب إقليمية وهي تمثل المؤسسات على المستوى المحلي والإقليمي كما تيسر للمواطنين الوصول إليها. وطبقا لآخر تقرير سنوي لمؤسسة أمين المظالم، بلغ إجمالي عدد الشكاوى والمظالم التي تعاملت معها المؤسسة إلى 1.919 في عام 2013، وكانت معظمها تخص وزارة الداخلية (MoI) ووزارة الاقتصاد والمالية (MEF) ووزارة التربية الوطنية ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والحكومات الإقليمية والمحلية. تتعلق معظم الشكاوى المقدمة لأمين المظالم بقضايا إدارية وعقارية ومالية وقانونية.

⁴⁹ ارجع إلى تقييم UCS لسنة 2011

⁵⁰ المادة 161 من دستور عام 2011

⁵¹ المادة 162 من دستور عام 2011 والمرسوم الملكي رقم 1-11-25 في 17 مارس 2011.

18. تستخدم الحكومة كل أنظمتها في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع الغش والفساد في كل أمر متصل بالبرنامج. يطبق تقرير البنك عن المبادئ التوجيهية الخاصة بمنع ومكافحة الغش والفساد في تمويل البرنامج القائم على النتائج (المبادئ التوجيهية ضد الفساد) الصادر بتاريخ 1 فبراير 2012 وأجريت مراجعته في 10 يوليو 2015. تستطيع كافة الجهات المشترية الاطلاع ببسر على قائمة الأشخاص المحرومين المتواجدة في البنك قبل منح العقود. وقد اكتسبت الحكومة خبرة في هذا المجال من خلال مكتب مكافحة الغش للاتحاد الأوروبي (EU). حيث تتولى وزارة الداخلية (MoI) إبلاغ البنك بأي ادعاءات تحدث تحت مظلة البرنامج وذلك من خلال التقارير السنوية الصادرة خلال فترة تنفيذ البرنامج. وقد جرت مناقشات مع الحكومة حول صلاحية البنك الدولي في إدارة التحقيقات الإدارية حول ادعاءات الغش والفساد. وقد تأكد تعاون الحكومة مع البنك في مجال التحقيقات الإدارية التي يعتزم البنك إجرائها أثناء عملية التقييم. وطبقا للمبادئ التوجيهية للبنك والخاصة بمكافحة الفساد أثناء عمليات البرنامج القائم على نتائج (PforR)، يتخذ البرنامج الخطوات اللازمة للتأكد من "عدم منح عقود لأي شخص أو جهة، قام البنك بحرمانه أو إيقافه، كما لن يسمح له بالاشتراك في البرنامج أثناء فترة الحرمان أو الإيقاف". تتولى وزارة الداخلية (MoI) مهمة التحقق من أسماء المقاولين الواردة في قاعدة بيانات⁵² البنك المحرومين أو الموقوفين للتأكد من عدم حصول مثل هؤلاء على أي تعاقد.

19. يقع على عاتق المقترض التالي: (أ) التأكد من اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ البرنامج طبقا للمبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد الخاصة بالبنك؛ (ب) أخذ كافة الإجراءات لمنع الغش والفساد في كل ما له علاقة بالبرنامج، ويشمل ذلك (دون أن يقتصر على) اعتماد وتنفيذ الممارسات الائتمانية والإدارية المناسبة، وكذلك الترتيبات المؤسسية لضمان استخدام عائدات القرض للأغراض التي من أجلها منح القرض؛ (ج) إبلاغ البنك على الفور بملاحظاته عن كافة الادعاءات المادية وذات المصادقية أو غيرها من مؤشرات الغش والفساد المتعلقة بالبرنامج بالإضافة إلى تعاون المقترض في التحريات أو في غيرها من الإجراءات التي يقترح اتخاذها في هذا الصدد؛ (د) اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، ما لم يتم الاتفاق مع البنك على غير ذلك فيما يتعلق بقضية بعينها، في الوقت المناسب للتحقق من تلك الادعاءات والمؤشرات؛ ثم إبلاغ البنك بالإجراءات المتخذة في أي من هذه التحقيقات، على فترات متتالية عليها بين المقترض والبنك؛ وعند الانتهاء من التحقيقات إبلاغ البنك فوراً بالنتائج؛ (هـ) إذا قرر المقترض أو البنك أن أي شخص أو جهة شاركت في غش أو فساد متعلق بالبرنامج، تتخذ إجراءات مناسبة وفورية مرضية للبنك لمعالجة الموقف أو التعامل معه ومنع تكرار ذلك؛ (و) ضمان عدم منح أي شخص أو جهة محرومة أو موقوفة من البنك عقد وعدم السماح له بالاشتراك في البرنامج خلال فترة الحرمان أو الإيقاف.

20. بالإضافة إلى وزارة الداخلية (MoI) (المسؤولة عن إدارة البرنامج، خاصة البرنامج الفرعي الأول والثاني)، هناك جهات أخرى مسؤولة عن تنفيذ أنشطة البرنامج مثل الوزارات والحكومات المحلية والمنشآت المملوكة للدولة (SOEs) والوكالات العامة. توفر مديرية الشؤون الإدارية (DAA) في وزارة الداخلية (MoI) الدعم لوحدة تنسيق البرنامج (الأمانة) في كافة النواحي الائتمانية، وذلك فيما يتعلق بالجزء الخاص بترتيبات تنفيذ البرنامج. حيث تقدم هذه المديرية خدمات مخصصة ويعمل بها موظفين ذوي خبرة في الأمور الائتمانية وفقا للقواعد المغربية: التخطيط ووضع الميزانية والمشتريات والمحاسبة وإعداد التقارير إلخ... تشترك هذه المديرية بالفعل في أنشطة أخرى يمولها البنك في المغرب (مثال: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2 (INDH2) ومشروع دعم الحكومة المحلية) وهي على دراية تامة بإجراءات البنك. كما يشارك كل من قسم الميزانية والمحاسبة من جانب وقسم المشتريات من جانب آخر وهما القسمان الأساسيان المشاركان في البرنامج من مديرية الشؤون الإدارية (DAA). يقع على عاتق قسم الميزانية والمحاسبة مسؤولية برمجة الميزانية السنوية للبرنامج، وإدارة الميزانية بما في ذلك إصدار الأموال لأصحاب فكرة البرنامج المختارين طبقا لاتفاقية التمويل (FA) الموقعة مع وزارة الداخلية (MoI) ووزارة الاقتصاد والمالية (MEF) وأصحاب فكرة البرنامج (راجع الفقرة 22 من القانون التنظيمي للمالية لعام 1998) وتجهيز طلبات الدفع الخاصة بالعقود وتحويلها إلى أمناء الخزنة، إلخ... تتحمل إدارة المشتريات مسؤولية المشتريات واعتماد المدفوعات لكافة الأنشطة التي تديرها مباشرة وزارة الداخلية (MoI) في البرنامج (الأمانة العامة). كما تتولى المديرية مسؤولية إصدار القوائم المالية لأغراض الافتتاح المالي للبرنامج وذلك كجزء من دورها الائتماني. ويقع على عاتق أصحاب فكرة البرنامج (من وزارات وحكومات محلية ومنشآت مملوكة للدولة (SOEs) مسؤولية التعامل مع المشتريات والإدارة المالية للبرنامج وذلك في كافة المشروعات التي تم اختيارها بناء على دعوة تقديم المقترحات (Cfp). وفيما بين الحكومات المحلية (البلديات والأقاليم والولاية والجهة) هناك ضرورة التمييز بين البلديات الأقاليم والولاية والدوائر الحضرية الكبيرة المنظمة عادة بشكل جيد ويعمل بها موظفين مؤهلين لإدارة الائتمان مقارنة بالدوائر القروية والدوائر الحضرية متوسطة وصغيرة الحجم ذات القدرات الضعيفة عموما وكذلك تضم عدد غير كافي من الموظفين غير المدربين. في العموم، تتوفر في الوزارات والمنشآت المملوكة للدولة (SOEs) خدمات جيدة ومنظمة لإدارة الائتمان من خلال موظفي ذوي خبرة. ومع ذلك، هناك بعض القضايا المشتركة تتعلق بأعباء العمل المؤثرة سلبا على أداء الموظفين وعدم التدريب على مواضيع الائتمان مثل إدارة الميزانية والمشتريات والافتتاح الداخلي والإدارة المالية، إلخ. من الأمور الرئيسية لتخفيف مخاطر البرنامج أن يصبح جزءا من معايير اختيار المشاريع الجوانب الائتمانية لعروض المشاريع وتوافر القدرة الائتمانية في الجهات القائمة على المشروع. يتولى أصحاب فكرة البرنامج إعداد وتقديم تقارير دورية إلى وزارة الداخلية (MoI) تشمل عناصر الأداء الائتماني وفقا لنموذج الاتفاق. وعلاوة على ذلك، جاري بلورة نظام لإدارة المعلومات للمساعدة على مراقبة وتقييم

تنفيذ المشاريع والأنشطة الممولة. يتم تجميع على مستوى مركزي كافة المعلومات المجمع على المستوى الإقليمي للمساعدة في اتخاذ القرارات عند الاقتضاء لتحسين أداء البرنامج والمشروعات الفردية والأنشطة.

21. المخاطر العامة للبرنامج مخاطر جوهرية

22. اشتملت خطة عمل البرنامج (PAP) على مقترحات لتخفيف المخاطر نظرا لقيود منهجية نظام الموازنة في المغرب والضعف المحتمل لبعض أصحاب فكرة البرنامج، كما اقترحت بعض المؤشرات لمراقبة الأداء الائتماني خلال التنفيذ.

23. تحديد المخاطر الرئيسية على النحو التالي:

- عدم وجود نظام استئناف مستقل وإجراءات فعالة لمعالجة الشكاوى؛
- جودة الافتتاح السنوي وإصدار البيانات المالية وحسن التوقيت ؛
- فئة محدودة من أصحاب فكرة المشروع خاصة في المجتمعات الريفية ذوي قدرات ائتمانية متدنية؛
- التأخر في تحويل الموارد المالية للبرنامج (من الموازنة العامة إلى الحسابات المرصدة لأموال خصوصية - صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية CAS-FLCN إلى حساب أصحاب فكرة البرنامج)؛
- التأخر في عملية المناقصة ومنح العقود والسداد؛
- قضايا مرتبطة بجودة التصميم والمواصفات؛
- عدم توافر المهارات التقنية لإعداد مستندات جيدة للعطاءات وتقديرات دقيقة للتكلفة؛
- قضايا كفاءة إدارة العقد؛
- عدم الالتزام بإجراءات المشتريات؛
- قضايا الإشراف الضعيف على العقد وعدم توافر التدريب.

24. اقترح مجموعة من الإجراءات التالية وهي جزء من خطة عمل البرنامج (PAP) وذلك لتخفيف المخاطر المحددة على النحو التالي:

- بالإضافة إلى اللجنة الوطنية للنظام العام CNCP التي انشئت حديثا (المرسوم المعتمد من مجلس الوزراء في سبتمبر 2015) والتي تتحمل مسؤولية إدارة الشكاوى الناشئة عن المشتريات وإدارة العقود، وتأسيس آلية لانتصاف المظالم (GRM) للبرنامج يستطيع نظام مثل هذا خدمة نظام شكاوى المشتريات الذي تديره اللجنة الوطنية للنظام العام CNCP ؛
- دعم تصميم العمل والإشراف على تنفيذه. في حالة المشروعات الفرعية، بما في ذلك الأعمال الإنشائية أو صيانة البنية الأساسية، يجب على أصحاب فكرة البرامج استخدام المؤسسات المؤهلة لتقديم هذه الخدمات أو استخدام الإدارات التابعة لهم والتي لديها خبرة في تلك المجالات وهذا إذا كان صاحب المشروع هو كيان عام، وذلك بغية تقديم المساعدة في وضع التصميم التقني لتلك الأعمال والإشراف على التنفيذ؛
- بيانات أصحاب فكرة المشروعات وبناء قدرات البرنامج. في أعقاب اختيار المشروعات الفرعية، تقيم وزارة الداخلية (MoI) أصحاب فكرة المشروعات بغية وضع موجز بيانات عن كل منهم وبناء على ذلك تحدد القدرات المتاحة والحاجة إلى بناء القدرات. يؤدي هذا التقييم إلى تحديد الاحتياجات التدريبية في الائتمان لكل من أصحاب فكرة المشروعات وكذلك وضع خطة تدريب سنوية لكل برنامج. يتم تنفيذ خطة التدريب كجزء من برنامج العمل.

قياس الأداء الائتماني للبرنامج

25. تم اقتراح المؤشرات الائتمانية التالية. يتم رصد المؤشرات وتكمل الاقتراحات بالتوصيات والإجراءات التصحيحية الإجراءات المقترحة أعلاه لتخفيف المخاطر المحددة لتحسين تنفيذ البرنامج.

أ. المشتريات:

- تتم عملية تقديم العطاءات طبقا للخطة؛

• الفترة الزمنية لسداد الفاتورة.

ب. الإدارة المالية:

- تقديم القوائم المالية السنوية للبرنامج في توقيت مناسب؛
- تقديم تقرير الافتحاص السنوي للبرنامج في وقت مناسب.

الملحق السادس: موجز تقييم النظم البيئية والاجتماعية

الهدف والسياق

1. أجرى تقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA) للإبلاغ عن عملية إعداد البرنامج القائم على النتائج (PforR) المتعلق بالبرنامج المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والمرونة في المغرب.

نهج تقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA) والأهداف

النهج

2. يدرس تقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA) نظم الإدارة البيئية والاجتماعية القابلة للتطبيق على البرنامج بهدف تقييم الالتزام بأحكام سياسة البنك وتوجيهاته بشأن تمويل البرنامج القائم على النتائج، حيث يتعين على البرنامج التطابق معها. فالهدف من ذلك هو ضمان الإدارة الجيدة للمخاطر البيئية والاجتماعية من خلال البرنامج والتزامه بمبادئ التنمية المستدامة.

3. استفادت عملية إعداد تقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA) ووضع التدابير الهادفة لتعزيز نظام الإدارة البيئية والاجتماعية من المصادر المتنوعة للمعلومات وتوسيع عملية الاستشارة، لاسيما ما يلي:

- استعراض الوثائق المتوافرة والبيانات المرتبطة بما يلي: الإجراءات البيئية والاجتماعية الوطنية والأطر التنظيمية القابلة للتطبيق على البرنامج، والتقارير البيئية والاجتماعية ذات الصلة، وتحليل القدرات المرتبطة بأدوات الحماية البيئية والاجتماعية للمؤسسات المشاركة في البرنامج؛ وتوثيق البنك الدولي المرتبط بالبرنامج وتقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA).
- عقد اجتماعات استشارية مع الموظفين الفنيين في عدد من القطاعات الوزارية (وزارة الداخلية ووزارة البيئة، وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني) فضلا عن ممثلي المجتمع المدني (بنك الطعام Banque Alimentaire).
- أجرت بعثة التقييم المسبق تحت قيادة البنك الدولي في مايو 2015 تحليلا لوثائق المشروع الذي استلمته الحكومة في أبريل 2015 في أعقاب أول دعوة لتقديم مقترحات (Cfp) من صندوق مكافحة أثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، بهدف إجراء تقييم تمهيدي للمخاطر الاجتماعية والبيئية وتحديد أنواع المشاريع الجائز تمويلها من البرنامج وفقا لسياسات البنك وتوجيهاته. قامت البعثة بزيارات ميدانية لعينة من المشاريع (كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم) في الرباط وتاونات، مما أتاح فهم أفضل للأمور.
- عُقدت ورشة عمل استشارية عامة بتاريخ 9 نوفمبر 2015، بمشاركة الموظفين الفنيين من الحكومة، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. تم توزيع موجز لمسودة تقرير تقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA) قبل عقد الاجتماع. كما تم الأخذ في الاعتبار التعليقات الواردة أثناء الورشة على التقييم وتم إرفاق في تقرير تقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA) قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع بالإضافة إلى موجز تعليقاتهم.
- تم توزيع مسودة تقرير تقييم النظام البيئي والاجتماعي (ESSA) من خلال منتدى معلومات البنك الدولي Infoshop وذلك قبل تقييم البرنامج في شهر ديسمبر 2015، فضلا عن نشره على الموقع الإلكتروني لمكاتب البنك الدولي في الرباط، كما تم طلب الحصول على تعليقات من الجمهور خلال مدة شهر واحد.

الهدف

4. يعتبر الهدف من تقييم النظام البيئي والاجتماعي ضمان إن البرنامج لا ينطوي على أي مخاطر بيئية واجتماعية عظيمة وأن النظم المنفذة تسمح بإجراء تعريف ملائم والحد من المخاطر المحتملة. هناك وسيلتان لالتزام التقييم بمبادئ نظم البرنامج : (i) وفقا للنظم ولنصوص القوانين واللوائح والإجراءات، الخ. ("النظام وفقا للتعريف به")؛ (ii) بناء على قدرة مؤسسات البرنامج لتشغيل النظم بكفاءة ("النظام كما يطبق عمليا").

تداعيات البرنامج البيئية والاجتماعية الأساسية

5. يستبعد البرنامج القائم على النتائج (PforR) تلقائيا أي استثمار ينطوي على تداعيات ضارة بيئيا (على سبيل المثال، مشروعات الفئة "A"). بالتالي، التزاما بسياسات البنك الدولي وتوجيهاته بتمويل البرنامج القائم على النتائج (PforR)، سيقوم البرنامج بإقصاء التالي:

- كافة الأنشطة المصنفة تحت بند احتمالية أن تسفر عن تداعيات متعددة ومتنوعة لا مثيل لها ولا رجعة فيها وغير مسبوقة؛
- أي تدخل مقترح كجزء من برنامج أكبر يشتمل على تداعيات متعددة ومتنوعة لا مثيل لها ولا رجعة فيها وغير مسبوقة؛
- أي تدخل: (i) في موقع ذا قيمة بيولوجية أو بيئية عبر التراب المغربي، (ii) من شأنه تغيير جذريا المناطق المحمية والبيئة الطبيعية أو يغير بشدة التنوع البيولوجي و/أو (iii) من شأنه إجراء تدمير شامل للمصادر الثقافية في المناطق الأثرية والتاريخية .
- أي تدخل يتطلب نزوح كبير للسكان أو حيازة الأراضي، أو يفرض قيود هامة للوصول إلى الأصول الاقتصادية أو مصادر⁵³.

6. هناك فئتان من أنشطة الاستثمار مؤهلتان للتمويل بموجب البرنامج: (أ) تلك التي تنطبق على التخطيط، أو تحسين المعلومات، أو برامج التوعية العامة للسكان المعرضين لخطر الكوارث الطبيعية (الأنشطة غير الهيكلية)؛ (ب) تلك التي تنطوي على تشييد البنية التحتية للحماية ضد الكوارث الطبيعية (أنشطة هيكلية صغيرة ومتوسطة الحجم).

7. تستطيع الأنشطة غير الهيكلية القيام بدور قيادي في الإعداد الجماعي حول مخاطر الكوارث وتنمية ثقافة الحماية. يشمل ذلك التخطيط، والإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات والأنشطة المؤسسية المرتبطة مباشرة بإدارة مخاطر الكوارث (DRM)، كما تستطيع هذه الأنشطة المساهمة في استخدام أفضل للموارد والمساهمة غير المباشرة لكن هامة في الحد من المخاطر.

8. تشير الأنشطة الهيكلية إلى إجراءات الحد من التعرض إلى مخاطر الكوارث والتأثر بها من خلال تنفيذ تدابير الحد المادية، مثل بناء هياكل للحماية الجماعية ضد الفيضان في المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وإعادة تجهيز المباني القائمة لمقاومة مخاطر الزلازل، وتطوير نظم الإنذار المبكر وتطوير أعمال البنية التحتية لزيادة مرونة المجتمعات الريفية وتثبيت التربة الخ...

9. من المرجح عموما، أن تُحدث تداعيات بيئية أو اجتماعية للأنشطة الهيكلية. علاوة على ذلك، وبناء على مؤشرات استثمارات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) منذ إنشائه في عام 2009، نستطيع التنبؤ بأن الغالبية العظمى من المشاريع الفرعية ترتبط بإدارة الفيضانات والحماية. ووفقا لدراسة البنك الدولي عن المغرب في الفترة الممتدة من عام 1900 إلى عام 2008، تشكل الفيضانات المخاطر الطبيعية الأكثر أهمية المؤثرة في البلد، من حيث تأثر الناس بها، بما في ذلك خسائر بشرية عالية نسبيا (الزلازل أقل حدوثا وتؤثر على عدد أقل من الناس بالرغم من إنها أكثر فتكا).

⁵³ نظرا للقدرات المحدودة للسلطات المحلية على إدارة عمليات نزع الملكية، حيث يتطلب البرنامج هدم عددا كبيرا من المنازل (10 منازل أو أكثر) بهدف الإقلال من مخاطر الكوارث الطبيعية (الفيضانات وانهيار الأراضي الخ...).

10. تشير المراجعة التمهيدية للمشاريع الناتجة من أول دعوة لتقديم المقترحات (CFP) في أبريل 2015 إلى أن أغلبية المشاريع المؤهلة للتمويل في إطار صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) تتعلق بمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم للحماية من الفيضان والذي يسفر عن تداعيات لمخاطر بيئية واجتماعية تتراوح بين منخفضة ومتوسطة. فمثل هذه المشاريع المقدمة معظمها من الحكومات المحلية واردة في إعداد التراب الوطني كما تلبى الاحتياجات الموثقة جيداً. تتولى وكالة الحوض المائي (ABH) الأشراف على التصميم التقني وتخضع المشاريع لمزيد من التحاليل. فتأثيرها على حيازة الأراضي تأثيراً متدني للغاية لاسيما إنها تشمل غالباً على التدخلات في مجال الماء العام. كما ترفع أمام السلطات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية عدداً محدوداً من المشاريع غير الهيكلية، مثل أنظمة الإنذار، ورسم خرائط لمناطق الأخطار. فهذه المشاريع لا تشكل أي مخاطر بيئية أو اجتماعية محددة. وقد رفض فقط عدداً قليلاً من المشاريع المقدمة من السلطات المحلية غير المؤهلة للتمويل من البنك الدولي بسبب بعض الخصائص: (i) هدم أعداد كبيرة من المنازل (10 وأكثر) للحد من مخاطر الكوارث (فيضان، انهيارات أرضية، الخ.)؛ أو (ii) تدخلات إدارة المخاطر من خلال برنامج أكبر ينتج عنه تداعيات سلبية اجتماعية وبيئية كبيرة، وغير مسبوقه وليس لها مثيل وبلا رجعة أو (iii) تدخلات إدارة المخاطر في منطقة جغرافية لا تقع ضمن تغطية البرنامج أو مشروعات تؤثر على 200 فرد أو أكثر من أجل حيازة الأراضي، أو خسارة أصول اقتصادية أو فقدان وسيلة الوصول إلى الموارد.

11. من المتوقع أنه في سياق البرنامج القائم على النتائج (PforR)، سيجري تشخيص بيئي واجتماعي لكل المشاريع المقدمة للحصول على تمويل من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) لتقييم نوع وسائل التخطيط المطلوبة بناء على حجم وأهمية التأثيرات البيئية والاجتماعية، بينما لا يطالب القانون المغربي بعد بذلك. وإذا كان ضرورياً، يتوجب القيام بتقييمات شاملة للتأثير البيئي والاجتماعي (ESIAS) لكل مشروع من المشاريع المقدمة إلى صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) وإيفاء خطط العمل البيئية والاجتماعية (ESMPS) أو خطط العمل المختصرة لإعادة التوطين (ARAPs) بمتطلبات البنك الدولي. كما يجب أن تضع هذه التقديرات في الاعتبار الخصائص المناخية الحيوية في المناطق البيئية الزراعية المختلفة بالمغرب حيث تقام الاستثمارات المستقبلية.

12. يسفر، في العموم، عن أنشطة البرنامج فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية، حيث تتيح البنية التحتية للحماية من الفيضان أو الجفاف ليس فحسب حماية البيئة والمحاصيل الزراعية والمراعي الواقعة في الجوار، بل يساعد أيضاً على حماية التربة ضد التآكل، وحماية مصادر المياه في مستجمع المياه، الحماية ضد الإطماء كما يحمي البنية التحتية لمجرى المياه. وبالتالي، تعتبر الأنشطة المقترحة مفيدة للسكان المحليين لأن الغالبية العظمى من الاستثمارات تركز على تحسين البنية التحتية الحامية من الفيضان، التي من شأنها التأثير إيجابياً على البنية التحتية وعلى الخدمات الخاصة والعامة (المدارس والمستشفيات، إلخ..). ومع ذلك، يجوز أن تسفر هذه المشاريع عن آثار اجتماعية سلبية نتيجة حدث ما فربما ينتج عن تحرك البنية التحتية للمباني و/أو إعادة تعديلها، مطالبة السكان بالنزوح الكبير أو حيازة الأراضي، أو قد تفرض قيود كبيرة على للتوصل إلى الأصول الاقتصادية أو الموارد الطبيعية والاجتماعية. وإذا كان تصميم هذه الاستثمارات سيئاً فيجوز أن تسفر تأثيرات سلبية على الصحة والأمن العام (الخنادق أو السدود المحطمة وتزايد مخاطر الفيضان، إلخ..). إجراء دراسة تقييم اجتماعي لكافة المشاريع الفرعية التي تسفر عن تداعيات اجتماعية هامة وتطرح للاستشارة العامة لضمان جدوى هذه المشاريع وقبولها اجتماعياً.

13. تبدو كل التأثيرات السلبية المحتملة للبرنامج المقترح في أدنى الحدود كل على حدى. ولكن على المدى الطويل، قد يثبت إن الآثار التراكمية لهذه التداعيات السلبية معتدلة التأثير. أما بالنسبة إلى المشاريع الهيكلية ذات التأثيرات البيئية و/أو الاجتماعية، يجب أن يتم تحديد تدابير الحد من المخاطر وتنفيذها في كل مرحلة من هذه المراحل. من ناحية الإدارة الاجتماعية والبيئية لاستثمارات البرنامج المقترح، فأول نشاط ينفذ كجزء من هذه العملية هو تحديد مستوى وأهمية التأثير البيئي والاجتماعي لأي مشروع ممول تحت مظلة هذه العملية المنصوص عليها في نموذج ورقة تشخيص مبسطة (FIDS). أما بالنسبة إلى المشاريع غير المرفوضة (مشاريع غير مصنفة "الفئة A") يتم تطوير أدوات اجتماعية وبيئية خاصة، مع تحديد تدابير موائمة للحد من المخاطر على البيئة والمجتمع وخطط عمل مماثلة. يرتبط هذا، بالتحديد، بالأدوات التالية:

- تقييم التأثير البيئي والاجتماعي (ESIA) للمشاريع التي تشتمل على مخاطر بيئية واجتماعية معتدلة.

- خطة العمل البيئية والاجتماعية (ESMP) للمشاريع التي تشتمل على مخاطر بيئية واجتماعية معتدلة ومنخفضة الاعتدال.
- ورقة معلومات بيئية واجتماعية (FIES) للمشاريع ذات المخاطر البيئية والاجتماعية المنخفضة/أو الحد الأدنى لذلك.
- خطة عمل مختصرة لإعادة التوطين (ARAP) لأي مشروع هيكلية يشتمل على حيازة الأراضي ويتطلب نزوح فعلي للناس و/أو فقدان قدرة التوصل إلى الموارد الطبيعية أو الأصول الاقتصادية.

تقييم النظم الوطنية الإطار القانوني والتنظيمي

14. لدى المغرب إطار متقدم نسبياً يحكم الإدارة البيئية والاجتماعية يشمل على تقديرات للتأثير، واعتماد التدابير الرامية للاستباق والحماية والحفاظ.
15. فيما يخص التأثيرات البيئية، يتعامل الإطار القانوني المغربي مع كافة الجوانب الرئيسية المرتبطة بالحماية البيئية، والإقلال من التلوث وتحسين البيئة المعيشية، بما في ذلك الأدوات الوقائية (تقييم التأثير البيئي، EIA)، والحوافز (المساعدة المالية والحوافز الضريبية)، فضلاً عن التدابير القسرية المتخذة ضد أشخاص طبيعيين وقانونيين ارتكبوا أفعال ضارة بالبيئة. أما فيما يتعلق بتقييمات التأثير البيئي (EIAS)، يعتبر أهم نص تشريعي القانون رقم 12-03 الصادر في 12 مايو 2003، الذي يهدف إلى الإقلال من التأثير السلبي للمشاريع إلى أدنى حد وتحسين الاستدامة الحيوية، في المغرب، كما يشكل تقييم التأثير البيئي (EIA) وسيلة قانونية قيمة حيث يخضع السلطة الإدارية لأي مشروع لمتطلبات تقييم التأثير البيئي (EIA) لقرار القبول البيئي. وقد استكمل هذا الإطار القانوني من خلال اعتماد حديثاً (في مارس 2014) الدستور الوطني عن البيئة والنمو المستدام، الذي يعزز التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويهدف إلى تحسين البيئة المعيشية للمواطنين، ويحسن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ويعزز الأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة. تعتبر التجربة الفعلية للسلطات المغربية في تنفيذ الإطار القانوني البيئي ما تزال محدودة نسبياً، خصوصاً على مستوى السلطات المحلية، بسبب النشر الحديث للعديد من المراسم القانونية.
16. يتجاوب الإطار القانوني المغربي بطريقة إيجابية جداً مع مطالب الحفاظ على الموارد الطبيعية ومنع مخاطر الكارثة. وهذا يتضح بالتحديد في المرسوم رقم 176-297 (15 ديسمبر 1997)، الذي يسمح لوزارة الداخلية (Moi) بالتدخل أساساً من خلال مديرية الحماية المدنية عندما تحدث الكوارث، والقانون الخاص بالماء 10-95، المتخذ في 1995 (أمانة الدولة للماء)، التي ساعدت على إلقاء الضوء على أهمية حماية الناس والممتلكات ضد مخاطر الطقس والمناخ.
17. يولي الدستور الحديث الصادر في عام 2011 انتباهه، بالتحديد، إلى استشارة ومساهمة الجمهور في عمليات اتخاذ القرار. يضمن الدستور الجوانب العامة المرتبطة بالمعلومات ومشاركة الجمهور، ويمن القانون التنظيمي جوانب محددة أخرى للمجتمعات المحلية. يعتبر احترام الملكية مبدأ قانوني أساسي في المغرب. فالتشريع الوطني المرتبط بنزع الملكية يشتمل على ضمان البنود التي تضمن تعويض أصحاب الحقوق. بالتحديد، الملكية العامة محمية بالبنود التي تضمن الاستخدام المباشر من العامة أو من خدمة ذات اهتمام عام. تضطلع البلديات عادة بأمر التبرعات الطوعية للأراضي والاستخدام المؤقت للأراضي بموجب إجراءات رسمية ومشروعة (اتفاقيات أو تصاريح أو عقود شراء).

الإطار المؤسسي

18. تعتبر الوزارات المسؤولة عن تنفيذ البرنامج من خلال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) هي: وزارة الداخلية (Moi) ووزارة الاقتصاد والمالية (MEF)، وتدعمهما لجنة التسيير بين الوزارتين فضلاً عن من قبل الأمانة

العامّة التي أنشئت تحت مظلة وزارة الداخلية (Moi). تقوم وزارة الداخلية (Moi) بدور رئيسي في إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في الإدارة العامّة، سواء كان من خلال دور تنسيقي أفقي لقطاعات الوزارات أو من خلال دور تنسيقي عمودي بين المستويات الإقليمية والمركزية والإدارة المحلية. إن المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن إدارة مخاطر الكوارث (DRM) الطبيعية (مركز اليقظة والتنسيق (CVC)، والحرس الملكي (Gendarmerie Royale)، والحماية المدنية (Protection Civile)، الخ.) يَجِيء مباشرة تحت سلطة وزارة الداخلية (Moi)، كما تلعب وزارة الاقتصاد والمالية (MEF) أيضاً دوراً محورياً في التمويل ومراقبة البرامج الوطنية المشتركة بين القطاعات مثل البرامج الممولة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN).

19. تعتبر الجهات الفاعلة المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) - بالإضافة إلى إدارة تداعيتهم البيئية والاجتماعية هي:

- أ. مؤسسات منخرطة بطريق مباشرة في الحماية من أضرار الفيضان (مثل وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ووزارة الدولة المسؤولة عن المجال الهيدروليكي العام ووكالة الحوض المائي (Agences Hydrauliques de Bassin - AHB)؛ والمندوبية السامية للماء والغابات (Haut Commissariat aux Eaux et Forêts) والحكومات المحلية والمجلس الأعلى للماء والمناخ، والسلطة القضائية الإدارية ولجان إقليمية للماء، والمكاتب الإقليمية للتنمية الزراعية (ORMVA)، الخ.
- ب. المؤسسات المسؤولة عن الإدارة والتخطيط الحضري (مثل وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، ووزارة السكنى وأعداد التراب الوطني ومديرية الشؤون الريفية ضمن وزارة الداخلية (Moi)، ووزارة الأشغال العامّة والنقل والتموين ولايات وأقاليم وإدارات محلية وإقليمية، ومجالس إقليمية وعمومية، ووكالات حضرية، ووفود إقليمية أو مناطق تفتيش تطوير الأراضي والإسكان)،
- ج. مؤسسات مسؤولة عن مراقبة مخاطر الكارثة (مثل المعهد الجيوفيزيائي الوطني أو المديرية الوطنية للأرصاد الجوية)؛
- د. مؤسسات مسؤولة عن الإدارة وتعبئة وحماية السكان (مثل مركز اليقظة والتنسيق (CVC)، والحرس الملكي (Gendarmerie Royale)، والحماية المدنية (Protection Civile)، الخ.)

20. إن قدرة هذه الكيانات المؤسسية المتعددة على ضمان إدارة بيئية واجتماعية مناسبة للمشاريع المقترحة للتمويل تبعاً للبرنامج غير متساوية وتتطلب دعم مضبوط، على كل من مستوى وزارات التنسيق الوطنية بالإضافة إلى مستوى كيانات تنفيذ المشروع الإقليمية والمحلية.

21. إن قسم البيئة المسؤول عن إدارة عملية تقييم التأثير البيئي (EIA) لديه خبرة ومهارات جيدة. بالتحديد في مجال مراجعات تقييم التأثير البيئي (EIA)، التحكم والسيطرة على تنفيذ مشروع، والمراقبة البيئية (الهواء، والماء، والتربة)، من خلال معمل البيئة (Laboratoire de l'Environnement). تبدأ السلطات الوطنية والمحلية وأيضاً منظمات المجتمع المدني في إتقان طرق الاستشارات العامّة في إطار السياسات والمشاريع الجديدة.

22. علاوة على هذا، تتوافر لدى العديد من الوزارات والوكالات العامّة مثل وزارة الداخلية (MoI)، والأمانة العامّة للسلطات المحلية (DGCL) وعلى المستوى المحلي، اللجان البلدية، خبرة في عمليات حيازة الأراضي اللازمة من أجل أداء مهامهم - حتى لو كان القيام بهذا يتم في كثير من الأحيان من خلال حيازة الأراضي بطريقة ودية بدلاً عن نزع الملكيات إجبارياً. فقد تعلم العديد من خبراء التنمية الاجتماعية والمدراء التنفيذيين من تجارب إعادة التوطين لوكالة التنمية الاجتماعية (ADS) كجزء من عمليات تنظيف الأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة بالمغرب.

كفاءة الأنظمة القابلة للتطبيق

23. عموماً، يعتبر التشريع المغربي الخاص بالحماية البيئية والاجتماعية موائماً ويحتوي على العديد من النصوص والوثائق، التي تغطي العديد من الأوجه. لكن على الجانب الآخر، عدد من هذه النصوص عفا عليه الزمن (يعود إلى

فترة الحماية)، ولم يتم تجديد هذه النصوص . علاوة على ذلك، لا يتم تطبيق بنود قانونية تم تحديدها في التشريع بطريقة أوتوماتيكية وذلك بسبب قلة وسائل التنفيذ.

24. إن النظام الوطني لتقييم التأثير البيئي (EIA) واضح ومتكامل جيداً فيما يخص عملية اتخاذ القرارات. فهو يضمن التعامل الملائم مع التأثيرات البيئية للمشاريع الجديدة الخاضعة لتقييم التأثير البيئي (EIA)، والتحليل المفصل للتأثيرات البيئية وتحديد الإجراءات التي سيتم تطبيقها سواء إزالة، أو تخفيف، أو تعديل التأثيرات السلبية حتى تصل إلى المستويات المقبولة. على المستوى المؤسسي، الكيان العام المسؤول عن إدارة نظام تقييم التأثير البيئي (EIA) ذا خبرة جيدة جداً وتتوافر لديه المهارات المطلوبة، خصوصاً لمرجعات تقييم التأثير البيئي (EIA)، ومراقبة تنفيذ خطط العمل البيئية والاجتماعية (ESMPs) كما يقوم بعملية مراقبة بيئية (هواء، وماء، وتربة). ويتدخل العديد من أصحاب المصالح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في النظام (سلطة، مقدم التماس، مجتمع مدني، الخ). كما أنهم مطلعين جيداً على الإجراءات اللاتي يتم تطبيقها في المراحل المختلفة لعملية تقييم التأثير البيئي (EIA). كما استفادوا من العديد من ورش العمل والتدريب المنتشرة في السنوات الأخيرة.

25. ومع ذلك، يقدم القانون رقم 03-12 أيضاً عدد معين من أوجه القصور أو الضعف، على الأقل فيما يخص سياسة وتوجيه البنك الدولي الخاصة بالبنك حول تمويل البرنامج القائم على النتائج (PforR). يتم الآن القيام بعمل مشروع تعديل للقانون 03-12 ويتعين أن يستطيع معالجة عدداً من أوجه هذه القصور، لاسماً فيما يتعلق بالتالي: (i) إدراج مفهوم التقييم الاستراتيجي في إجراءات الوقاية؛ (ii) تجديد قائمة المشاريع الخاضعة لتقييم التأثير البيئي EIA (مع توسع لأنواع المشاريع ومعاييرهم)؛ و (iii) اعتماد مرسوم بتأسيس "شرطة خاصة لحماية البيئة"؛ (iv) تحديد نظام موثم وملزم أكثر للمخالفات / عقوبات مع إيضاح الإجراءات؛ (v) إنشاء نظام تفويض للمؤسسات الاستشارية؛ (vi) تقديم نبذة إعلام بيئية للمشاريع غير المؤثرة على البيئة (بدلاً من تقييم التأثير البيئي الشامل) والإقلال من الوقت الذي يصرف في مراجعة الملفات بشكل ملحوظ؛ وأخيراً (vii) إمكانية إنشاء لجان مراجعة بيئية على مستوى الأقاليم الفرعية. لكن على الجانب الآخر، لازال هذا القانون حالياً في شكله التمهيدي وما أن يتم التصديق عليه حتى يتوجب أن يُتبع بمرسوم آخر أو بمزيد من المراسيم الأخرى (الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً). بما أن كل هذه الإجراءات قد صُممت لجعل التعليمات أكثر اتساقاً مع مبادئ القانون الخاص بالدستور الوطني حول البيئة والنمو المستدام المعتمد في مارس 2014، يجب التركيز أكثر على وضع رؤية استراتيجية للمتطلبات الداخلية في النمو المستدام، المصاحب للهدف النهائي بتكامل الاعتبارات البيئية في كل عملية من عمليات اتخاذ القرار.

26. علاوة على ذلك، يحتوي قانون نزع الملكية على بعض أوجه القصور من ناحية التعامل مع الحقوق غير الرسمية أو الاعتيادية والتعامل مع حقوق الشاغرين غير المأذون لهم (المشردون). فتطبيق الإجراءات الوطنية على إعادة الاستيطان، خصوصاً على مستوى الإدارات المحلية يواجه العديد من التحديات من ناحية قلة الخبرة والشفافية. كما أن إدارة أراض في المغرب، خصوصاً في الحدود الحضرية الخارجية والمناطق الريفية البعيدة، يواجه العديد من المشاكل أيضاً المرتبطة بتعدد نظم حيازة الأراضي، وعدم ملائمة الكثير من القوانين القديمة، بالإضافة إلى قضايا الحكامة.

27. عموماً، فيما يتعلق بإجراءات التنفيذ، يعتبر أعظم أوجه القصور الملاحظ على مستوى السلطات المحلية غياب الإشراف البيئي والاجتماعي ومراقبة الآليات والتدخل المحدود للمجتمعات المحلية - وخصوصاً من السيدات - في عمليات اتخاذ القرار. على الرغم من حقيقة أن حيازة الأراضي يتم بموجب إجراءات رسمية ومشروعة (الاتفاقيات أو عقود الشراء أو التصاريح)، إلا أن ضعف الإدارة الاجتماعية مرتبط أساساً بالتعامل مع ملفات التعويض بشكل رئيسي للأراض التي تم الاستيلاء عليها والأصول، والوصول إلى الموارد الاقتصادية، وإلى المعلومات التي تُعرف الجمهور بحقوقهم، وإلى الحالات غير المنصوص عليها في التشريع المغربي (سند أرض مفقود أو سند ملكية ناقص، أو أشخاص ليس لديهم سند ملكية للأرض، الخ).

28. من أجل التعامل مع أوجه القصور تلك وسد هذه الثغرات للالتزام بسياسة البنك وتوجيهاته من أجل تمويل البرنامج القائم على النتائج (PforR) يوصى القيام بما يلي:

- إعداد تقييم التأثير البيئي والاجتماعي للمشاريع الذي يتضمن المخاطر المعتدلة البيئية والاجتماعية؛
- استكمال تقييم التأثير البيئي والاجتماعي ESIA بخطة العمل البيئية والاجتماعية ESMP (الملتزمة بسياسة وتوجيه البنك، بما في ذلك استشارة أصحاب المصالح) من أجل المشاريع التي تشتمل على مخاطر معتدلة بتضمين القيام باستشارات عامة مع أصحاب المصالح؛
- وضع خطة العمل البيئية والاجتماعية ESMP مع الاستشارات العامة لأصحاب المصالح المعنيين وذلك للمشاريع البيئية والاجتماعية معتدلة الانخفاض؛
- وضع خطة عمل مختصرة لإعادة التوطين ARAP لأي مشروع هيكلي يتضمن حيازة الأراضي ويتطلب إزاحة طبيعية للناس و/ أو فقدان قدرة الوصول إلى أصول الموارد الطبيعية أو الاقتصادية؛
- إعداد ورقة معلومات بيئية واجتماعية FIES للمشاريع البيئية منخفضة المخاطر البيئية والاجتماعية أو مشاريع بها أدنى قدر من المخاطر.

الاستنتاجات والتوصيات

29. تستجد مجموعات ثلاث من توصيات تقييم النظام البيئي والاجتماعي ESSA :

- تتعلق المجموعة الأولى للتوصيات بتقوية نظم الإدارة البيئية والاجتماعية، بعناصر محددة تتعلق بتنظيم اجتماعات رفع الوعي لنشر توصيات تقييم النظام البيئي والاجتماعي ESSA، وإعداد دليل تقني بيئي واجتماعي. يعمل هذا الدليل كمرشد لكل أصحاب المصالح من أجل الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. كما يتم إعداد الدليل بدعم من البنك الدولي ويستخدم من قبل:
 - أ. أصحاب فكرة المشروع من أجل مساعدتهم على تحديد طبيعة المشاريع والتأثيرات الاجتماعية والبيئية المحتملة للمشاريع المقدمة للتمويل من صندوق مكافحة أثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، وأداة ضرورية يجب تطويرها؛
 - ب. أعضاء من اللجنة الوطنية للاختيار في صندوق مكافحة تأثيرات الكوارث الطبيعية (FLCN)، لكي يسمح لهم بتقييم مدى موائمة المشاريع المرشحة مع المعايير الموضوعية؛
 - ج. الدليل التقني البيئي والاجتماعي يتضمن - من بين جملة أمور ما يلي:
 - منهج استخدام ورقة تشخيص مبسطة FIDS للمساعدة على تصنيف المشاريع طبقاً لمجال تأثيراتهم الاجتماعية والبيئية.
 - (i) منهجية إعداد دراسة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي ESIA
 - (ii) منهجية إعداد خطة العمل البيئية والاجتماعية ESMP
 - (iii) منهج عملي لإعداد خطة عمل مختصرة لإعادة التوطين ARAP
 - (iv) منهجية إعداد ورقة معلومات بيئية واجتماعية FIES .
 - (iv) منهجية رصد وتقييم تنفيذ تدابير الحد من المخاطر وملء نماذج للرصد البيئي والاجتماعي.
 - (v) منهجية إعداد وإجراء الاستشارات العامة.
- المجموعة الثانية للتوصيات تتعلق بتقوية القدرات على تطوير الأدوات، بما في ذلك بناء القدرات على: (i) إتقان الدليل التقني؛ و(ii) إتقان تطوير مجموعة أدوات الإدارة البيئية والاجتماعية - مثل ورقة المعلومات البيئية والاجتماعية FIES وتقييم التأثير البيئي والاجتماعي ESIA وخطة العمل البيئية والاجتماعية ESMP وخطة عمل مختصرة لإعادة التوطين ARAP، طبقاً لطبيعة وأهمية المخاطر الاجتماعية والبيئية.
 - أخيراً المجموعة الثالثة والنهائية للتوصيات تتعلق بتقوية القدرات على مراقبة تنفيذ وسائل متطورة وبشكل رئيسي معايير "التخفيف"، بما في ذلك المبادرات المحددة لمتعلقة ببناء القدرات لرصد استخدام الأدوات الاجتماعية والبيئية.

30. يبين الجدول رقم 6.1 كل عناصر خطة عمل تقييم النظام البيئي والاجتماعي ESSA's الواردة في خطة عمل البرنامج PAP. تدرج تكلفة كافة الإجراءات المحددة، المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية في تقييم النظام البيئي والاجتماعي، في الميزانية العامة للبرنامج.

جدول 6.1 خطة عمل تقييم النظام البيئي والاجتماعي

رقم	الإجراء	وصف الإجراء	الطرف المسؤول	الجدول الزمني
1. تقوية نظم إدارة بيئية واجتماعية				
1.1	رفع الوعي العام ونشر المعلومات	تنظيم اجتماعات لرفع الوعي العام ونشر توصيات تقييم النظام البيئي والاجتماعي ESSA.	وزارة الداخلية MoI، بالتعاون مع الوزارة المسؤولة عن البيئة والبنك الدولي	سنة أشهر بعد تاريخ انفاذ اتفاقية القرض/ البرنامج
1.2	دليل تقني بيئي واجتماعي	(1) إعداد دليل تقني بيئي واجتماعي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN. هذا الدليل جزء من دليل عمليات البرنامج POM. (2) تنظيم ورشة عملية للتحقق من صحة الدليل التقني البيئي والاجتماعي.	البنك الدولي بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة البيئة	في خلال ثلاث أشهر بعد التوقيع على الاتفاقية المالية للمشاريع الفرعية
2. تعزيز القدرات لتطوير الأدوات				
2.1	أدوات إدارة بيئية واجتماعية	مبادرات بناء القدرات تهدف إلى: • إتقان استخدام الدليل التقني • إتقان عملية ملء ورقة تشخيص مبسطة FIDS • إتقان إعداد تقييم التأثير البيئي والاجتماعي ESIA • إتقان إعداد خطة العمل البيئية والاجتماعية ESMP • إتقان إعداد ورقة معلومات بيئية واجتماعية FIES. وأيضاً: • إتقان إعداد خطة عمل مختصرة لإعادة التوطين ARAP	كل صاحب فكرة مشروع تم التصديق عليه من خلال اللجنة الوطنية للاختيار لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية تحت إشراف وزارة الداخلية MoI، ومشورة القطاعات الوزارية المعنية	خلال اثنا عشر شهر بعد تاريخ إنفاذ اتفاقية القرض/ البرنامج
3. تعزيز قدرات رصد تنفيذ الأدوات				

<p>مرة واحدة في السنة أثناء تنفيذ البرنامج بناء على الاحتياجات الخاصة.</p>	<p>كل صاحب فكرة مشروع الذي يطور مشاريع فرعية تم التصديق عليها من اللجنة الوطنية للاختيار لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.</p>	<p>بناء قدرات جميع أصحاب المصالح المعنيين لرصد تنفيذ الأدوات البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف المتفق عليها.</p>	<p>3.1 مبادرات تهدف إلى بناء القدرات لمراقبة تنفيذ الأدوات</p>	
	<p>تحت إشراف وزارة الداخلية، ودعم القطاعات الوزارية المعنية.</p>			

الملحق السابع: التقدير المتكامل للمخاطر

المغرب: الإدارة المتكاملة لإدارة مخاطر الكوارث ومرونة البرنامج

1. مخاطر البرنامج			
1.1 مخاطر تقنية		التصنيف	جوهرى
<p>وصف: ترتبط المخاطر التقنية الأساسية بالإدارة العامة لأجندة إصلاح صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN). وتنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة للتمويل المشترك من خلال صندوق. تشمل المشاريع الفرعية على عدة مشاريع متنوعة للحد من المخاطر، غالبيتها مشاريع موحدة نسبيًا غير هيكلية ومشاريع هيكلية صغيرة الحجم. وتستبعد أمن هذه العملية الأعمال الهيكلية المعقدة الأكبر حجمًا (مثلًا، الحماية من أضرار الفيضان التي تشتمل على مخاطر كبيرة)، التي تحد من مخاطر الاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطرة من عدم تمرير قانون التأمين على المخاطر الكارثية أو يتم تمريره لكن بعد شيء من التأخير مما قد يؤثر على تنفيذ البرنامج الفرعي الثالث.</p>		<p>إدارة المخاطر: أثناء الإعداد، توصل المقترض والبنك إلى اتفاق حول المعامل الرئيسية لطريقة العمل الجديدة الخاصة بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) مع ضمان ملكية قوية لاسيما على مستوى وزارة الداخلية (MoI) (وأصحاب مصالح الرئيسيين الآخرين) لإدارة الإصلاح المقترح للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، ينطوي البرنامج على تدابير هامة لبناء القدرات لاسيما بالنسبة للحكومات المحلية ذات القدرة الأضعف على إدارة مشاريع الحد من المخاطر ذات التمويل المشترك مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. فهناك دعم إضافي لبناء القدرات مقدم إلى وزارة الداخلي بالرغم من عمل الخبير الدولي المعار المرتبط بكافة جوانب تنفيذ البرنامج. أخيرًا، تقوم المفتشية العامة للإدارة الترابية (IGAT) بعمل اقتحاص تقني لضمان تنفيذ كل المشاريع بطريقة متسقة مع المطالب التقنية. وفيما يتعلق بقانون تأمين المخاطر الكارثية، فقد تم تقديم القانون بالفعل إلى الأمين العام للحكومة، ومن المتوقع اعتماده أثناء فترة تنفيذ البرنامج (استنادًا إلى الأعوام العديدة من بذل الجهد للوصول إلى توافق جماعي في هذا الصدد في المغرب). أخيرًا، حشد البنك موارد منحه لدعم كافة جوانب تنفيذ البرنامج على المدى المتوسط بمساعدة إضافية تقنية.</p>	
المسؤول: المقترض	المرحلة: التنفيذ	تاريخ الاستحقاق: متكرر	الحالة: مستمر
1.1 مخاطر الائتمان		التصنيف	جوهرى

<p>وصف: يشتمل البرنامج على علاقات مالية بين الدولة والكيانات المختلفة المتعددة غير المحددة سلفا لكن يتم اختبارها تدريجيا. وتتوافر في هذه الكيانات التي غالبا تتشكل من: البلديات، والوزارات ووكالات حكومية مستقلة ذاتيا، قدرات متنوعة للإدارة المالية، حيث يتوقع توافر قدرات ضعيفة للغاية في الكيانات الحكومية على مستوى المحلي وبالإضافة إلى ذلك، تتنوع أيضا قدرة إدارة المشتريات كما يتوافر على مستوى البلد آليات ضعيفة للتعامل مع المظالم والحاجة إلى آلية إدارة فعالة للتعامل مع الاحتيال والفساد.</p>	<p>إدارة المخاطر: يُدعم البرنامج من نظم إدارة قوية للمالية العامة PFM على مستوى البلد لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات المالية داخل الحكومة ويرصد وإشراف المنشآت المملوكة للحكومة SOE وجمعية المحاسبين الحكوميين AGA وعمليات الميزانية العامة. بالإضافة إلى ذلك، يركز تصميم البرنامج على عملية اختيار قوية للكيانات المنفذة للمشروع التي تنظر في قضايا القدرات لاسيما فيما يتعلق بالإدارة المالية، ومخاطر المشتريات والفساد. يعتبر الأمانة العامة لوزارة الداخلية (MoI) مسؤولة عن تجميع المعلومات المالية وتزويد البنك بتقارير مالية مؤقتة منتظمة بالإضافة إلى بيانات مالية مدققة سنوية للبرنامج. وتعتبر قدرة الأمانة العامة كافية. يشمل تنفيذ المشروع على أنشطة بناء القدرات (بما في ذلك المرسوم الجديد للمشتريات العامة (PPD) حول مشتريات البنك والمبادئ التوجيهية للإدارة المالية. كما يضمن البنك الإشراف التام أثناء فترة التنفيذ. كما تشتمل خطة عمل البرنامج (PAP) على تنفيذ آلية انتصاف المظالم (GRM) على المستوى المحلي في المدن المساهمة. وإذا ما اقتضى الأمر، تستفيد كيانات مملوكة للبلديات من مبادرات تعزيز القدرات المتماشية مع احتياجاتهم كما تخضع لمراقبة أدق أثناء التنفيذ لضمان تخفيف المخاطر الائتمانية. كما تشتمل خطة عمل البرنامج (PAP) على العديد من التدابير الائتمانية استنادا على نتائج تقييم النظام الائتماني (FSA). وتساعد هذه التدابير على تخفيف المخاطر الائتمانية والفساد وتحسين قدرات العديد من الجهات الفاعلة، في الإدارة المالية والمشتريات.</p>		
<p>المسؤول: البنك</p>	<p>المرحلة: التنفيذ</p>	<p>تاريخ الاستحقاق: متكرر</p>	<p>الحالة: مستمر</p>
<p>1.2 مخاطر بيئية واجتماعية</p> <p>وصف: من المرجح اعتبار ارتباط البرنامج بالمخاطر البيئية والاجتماعية أمرا جوهري نتيجة لعدد الوكالات التنفيذية المشاركة، بما في ذلك على مستوى الحكومة المحلية حيث تنسم قدرات الإدارة البيئية والاجتماعية بالضعف. يهدف تصميم البرنامج إلى تفادي اختبار أنشطة تسفر عن زيادة المخاطر الاجتماعية والبيئية زيادة خطيرة وذلك من خلال تطبيق معايير دقيقة ومؤهلة لأنشطة البرنامج. على الأنشطة المختارة الالتزام بالمتطلبات المحددة المرتبطة بالإدارة البيئية والاجتماعية، والاستشارات العامة، وآلية انتصاف المظالم (GRM)، وحيازة الأراضي.</p>	<p>إدارة المخاطر: يشمل الدليل التقني للبرنامج البيئي والاجتماعي عملية فحص قوية. كما يقترح تدابير إضافية لتعزيز نظام الإدارة البيئية والاجتماعية للنظراء من خلال تقييم للنظام البيئي والاجتماعي (ESSA) المدرج في تصميم البرنامج.</p>		
<p>1.4 مخاطر المؤشر المرتبط بالصرف DLI</p>	<p>وصف: يرتبط الخطر الرئيسي لصعوبة التحقق من بعض المؤشرات المرتبطة بالصرف لاسيما في ضوء النطاق الكامل لأنشطة البرنامج، فعلى سبيل المثال، لا يعرف بالتحديد كافة الاستثمارات ذات التمويل المشترك مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، مما يصعب إجراء تقدير دقيق للمستفيدين من البرنامج أو تحديد نتائج البرنامج خلال فترة إعداد البرنامج،</p>		
<p>وصف: يرتبط الخطر الرئيسي لصعوبة التحقق من بعض المؤشرات المرتبطة بالصرف لاسيما في ضوء النطاق الكامل لأنشطة البرنامج، فعلى سبيل المثال، لا يعرف بالتحديد كافة الاستثمارات ذات التمويل المشترك مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، مما يصعب إجراء تقدير دقيق للمستفيدين من البرنامج أو تحديد نتائج البرنامج خلال فترة إعداد البرنامج،</p>	<p>إدارة المخاطر: أثناء الإعداد، عمل البنك عن قرب مع النظراء، بما في ذلك وزارة الاقتصاد والمالية MEF ووزارة الداخلية MoI من أجل تعريف وتحديد مجموعة متوازنة جيدا من المؤشرات المرتبطة بالصرف، يبين تركيز البرنامج على الإصلاح المؤسسي وأنشطة الحد من المخاطر المالية وتنفيذ قانون التأمين ضد المخاطر الكارثية. إن المؤشرات المرتبطة بالصرف محددة جيدا في وثيقة تقييم البرنامج PAD. كما تتم إدارة المخاطر المرتبطة بالمؤشر الخامس المرتبط بالصرف (DLI 5) من خلال ضمان تأسيس قاعدة في مرحلة الاختيار السنوية للمشاريع الفرعية الممولة بتمويل مشترك مع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) كما يتم إجراء افتحاص تقني مستقل للمساعدة على التحقق من النتائج..</p>		

الحالة: مستمر	تاريخ الاستحقاق: متكرر	المرحلة: التنفيذ	المسؤول: المقترض	ويرتبط هذا الخطر لاسيما مع المؤشر الخامس المرتبط بالصرف، بينما كافة المؤشرات الأخرى المرتبطة بالصرف تحدد بوضوح في مرحلة الإعداد.
2. اجمالي تصنيف المخاطر: جوهري				

الملحق الثامن: خطة عمل البرنامج

رقم	وصف الإجراء	تاريخ الاستحقاق	الطرف المسؤول	قياس الإنجاز
إدارة البرنامج				
1	وضع نظام الرصد والتقييم M&E لإدارة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)	12 شهر بعد تاريخ النفاذ	وزارة الداخلية MoI	تم إنشاء نظام الرصد والتقييم الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
2	إنشاء موقع إلكتروني تفاعلي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية الذي (1) يتيح للجمهور الحصول على المعلومات (2) يتعامل مع الشكاوى، و(3) يقدم تقارير حول نظام الرصد والتقييم	18 شهر بعد تاريخ النفاذ	وزارة الداخلية	تم إنشاء الموقع الإلكتروني التفاعلي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
3	تشمل الاتفاقية المالية المبرمة بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووكالات تنفيذ المشروعات الفرعية المؤهلة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية FLCN، على أحكام تسمح بتوفير الخبرة الائتمانية، والاجتماعية والبيئية والتقنية.	سنويا (عند التوقيع على الاتفاقية المالية)	وزارة الداخلية/ وزارة الاقتصاد والمالية	تشمل الاتفاقية المالية على أحكام للقدرات الموائمة لأصحاب فكرة المشروع الفرعي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
4	إعداد وتنفيذ خطة لبناء القدرات تشمل على جوانب تقنية واجتماعيه وبيئية وائتمانية.	سنويا (بدءا من 2017)	وزارة الداخلية	تقديم الخطة السنوية لبناء القدرات لتعزيز الوكالات التنفيذية في عملها وتنفيذ هذه الخطة.
5	وفقا لتوصيات مراجعي الحسابات، يتم إعداد خطة عمل للافتحاص التقني والائتماني وتنفيذها	سنويا	وزارة الداخلية	تنفيذ التوصيات المقدمة من مراجعي الحسابات للائتمان والجانب التقني
6	وضع نماذج لمخاطر كارثية محتملة من أجل (1) تقدير وتقييم المخاطر (وزارة الداخلية)، و(2) برنامج تأمين ضد المخاطر الكارثية طبقا لمشروع القانون (وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي)	36 - 48 شهر بعد تاريخ النفاذ	وزارة الداخلية/ وزارة الاقتصاد والمالية هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي	استحداث أدوات نموذج المخاطر الكارثية في خلال 48 شهر بعد تاريخ إنفاذ لتفقيه القرض.
اجتماعي وبيئي				
7	تطوير آلية انتصاف المظالم (GRM) لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية على المستويين الوطني (الموقع الإلكتروني للصندوق) والمحلي	18 شهر بعد تاريخ النفاذ على المستوى الوطني و6 اشهر في أعقاب التوقيع على الاتفاقية المالية من أصحاب فكرة المشروع على المستوى المحلي	وزارة الداخلية	آلية انتصاف المظالم قائمة

8	إعداد دليل تقني مبسط للمشروعات الفرعية الخاصة بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية عن: (1) الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك، الاستشارات العامة وإعادة التوطين و(2) آلية انتصاف المظالم (GRM)	18 شهر بعد تاريخ النفاذ	وزارة الداخلية	الانتهاء من صياغة الدليل التقني
الانتماء⁵⁴				
	الموائمة مع ميزانية أعوام ثلاث	تاريخ النفاذ في 2019	وزارة الداخلية/ وزارة الاقتصاد والمالية	تعديل الحسابات المرصدة لأمر خصوصية المتعلقة بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
رقم	وصف الإجراء	تاريخ الاستحقاق	الطرف المسؤول	قياس الإنجاز
	تحديث البرمجة على أساس سنوي للحسابات المرصدة لأمر خصوصية المتعلقة بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	قانون الميزانية		في ميزانية 2019
	وارد في الاتفاقية المالية بين وزارة الداخلية وأصحاب فكرة المشروع الميعاد المناسب لتنفيذ المشروع	عن كل توقيع على الاتفاقية المالية	وزارة الداخلية	تحديد الاتفاقية المالية الميعاد المناسب لتنفيذ المشروع

⁵⁴ فيما يتعلق بالإجراءات المرتبطة بالكفاءة الائتمانية لتنفيذ المشاريع الفرعية أو الإشارة إلى إجراء الثالث الوارد في " إدارة البرنامج".

الملحق التاسع: خطة دعم التنفيذ

1. أهداف خطة دعم التنفيذ (ISP) هي: (1) رصد التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج (بما في ذلك خطة عمل البرنامج PAP) وتنفيذ تدابير تخفيف المخاطر المحددة في التقييم التقني والائتماني والحماية (2) تزويد النظراء بالمشورة التقنية الضرورية لتيسير إنجاز الهدف الإنمائي للبرنامج والمساهمة في جودة بناء قدرات أصحاب المصالح من خلال توفير أفضل الممارسات والنقاط المرجعية والتدريب.
2. يوفر البنك دعم تنفيذ منتظم للمقترض حسب الاقتضاء، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل البرنامج ويضطلع بمهام رسمية لدعم التنفيذ وجراء زيارات ميدانية نصف سنوية . وارد أدناه موجز عن مجال التركيز الأساسي لدعم التنفيذ:

جدول 1.9 مجال التركيز الأساسي لدعم التنفيذ

الفترة الزمنية	مجال التركيز	المهارات المطلوبة	تقدير الموارد (دولار أمريكي)	دور الشريك
أول 12 شهر	قيادة فريق المهمة والإشراف على البرنامج	إدارة المشروع	150,000 من ميزانية البنك	قامت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بتمويل خبير دولي يقع مقره في وزارة الداخلية لدعم إدارة البرنامج مع التركيز على البرامج الفرعية الأول والثاني (يبدأ الخبير في العمل قبل موعد إنفاذ البرنامج)
	الدعم التقني وبناء القدرات	إدارة مخاطر		
	دعم الرصد والتقييم وبناء القدرات	الرصد والتقييم		
	دعم المشتريات وبناء القدرات	المشتريات		
	دعم الإدارة المالية وبناء القدرات	الإدارة المالية		
	دعم التنمية الاجتماعية وبناء القدرات	التنمية الاجتماعية		
	دعم مشاريع حماية البيئة وبناء القدرات	الإدارة البيئية		
	الدعم التقني لأجندة تمويل المخاطر	المخاطر المالية		
من 12 إلى 48 شهر	قيادة فريق مهمة والإشراف على البرنامج	إدارة مشروع	100,000 من ميزانية البنك في السنة	دعم مستمر من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون من خلال تمويل خبير دولي يقع مقره في وزارة الداخلية (متفق على التمويل المالي من حيث المبدأ مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لتغطية نفقات استمرار نشاط العام الأول)
	الدعم التقني وبناء القدرات	إدارة المخاطر		
	الإشراف على المشتريات	المشتريات		

الفترة الزمنية	مجال التركيز	المهارات المطلوبة	تقدير الموارد (دولار أمريكي)	دور الشريك
	الإشراف على الإدارة المالية	الإدارة المالية		
	الإشراف على حماية البيئة	إدارة البيئة		
	الإشراف على التنمية الاجتماعية	التنمية الاجتماعية		
	الدعم التقني لأجندة تمويل المخاطر	مخاطر التمويل		

الجدول 2.9: مهارات فريق المهمة: مزيج من المتطلبات لدعم التنفيذ (في العام)

المهارات المطلوبة	عدد أسابيع عمل الموظفين في العام	عدد الرحلات في العام	تعليقات
قائد فريق المهمة	8	2	مقره في المركز الرئيسي
خبير إدارة المخاطر	4	2	مستشار دولي
خبير نمذجة المخاطر	4	2	مستشار دولي
خبير تمويل المخاطر	4	2	مقره في المركز الرئيسي
أخبير إدارة المخاطر	4	0	مستشار محلي
خبير المشتريات	3	0	مقره في المكتب المحلي
خبير الإدارة المالية	3	0	مقره في المكتب المحلي
خبير في الشؤون البيئية	4	1	مقره في المركز الرئيسي
خبير اجتماعي	4	1	مقره في المركز الرئيسي
خبير الرصد والتقييم	4	1	مقره في المركز الرئيسي
محلل العمليات	5	2	مستشار محلي

جدول 3.9: دور الشركاء في تنفيذ البرنامج

المهمة	المؤسسة/البلد	المسمى الوظيفي
دعم تنفيذ برنامج وزارة الداخلية لاسيما البرنامج الفرعي الأول والثاني	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون - سويسرا	خبير دولي معار للعمل مع وزارة الداخلية على تنفيذ البرنامج لاسيما البرنامج الفرعي الأول والثاني

3. من المتوقع أيضا أن تصبح موارد المساندة التقنية متاحة لتوفير تعضيد تنفيذ لكل عناصر البرنامج، بما في ذلك تأمين وتمويل المخاطر.